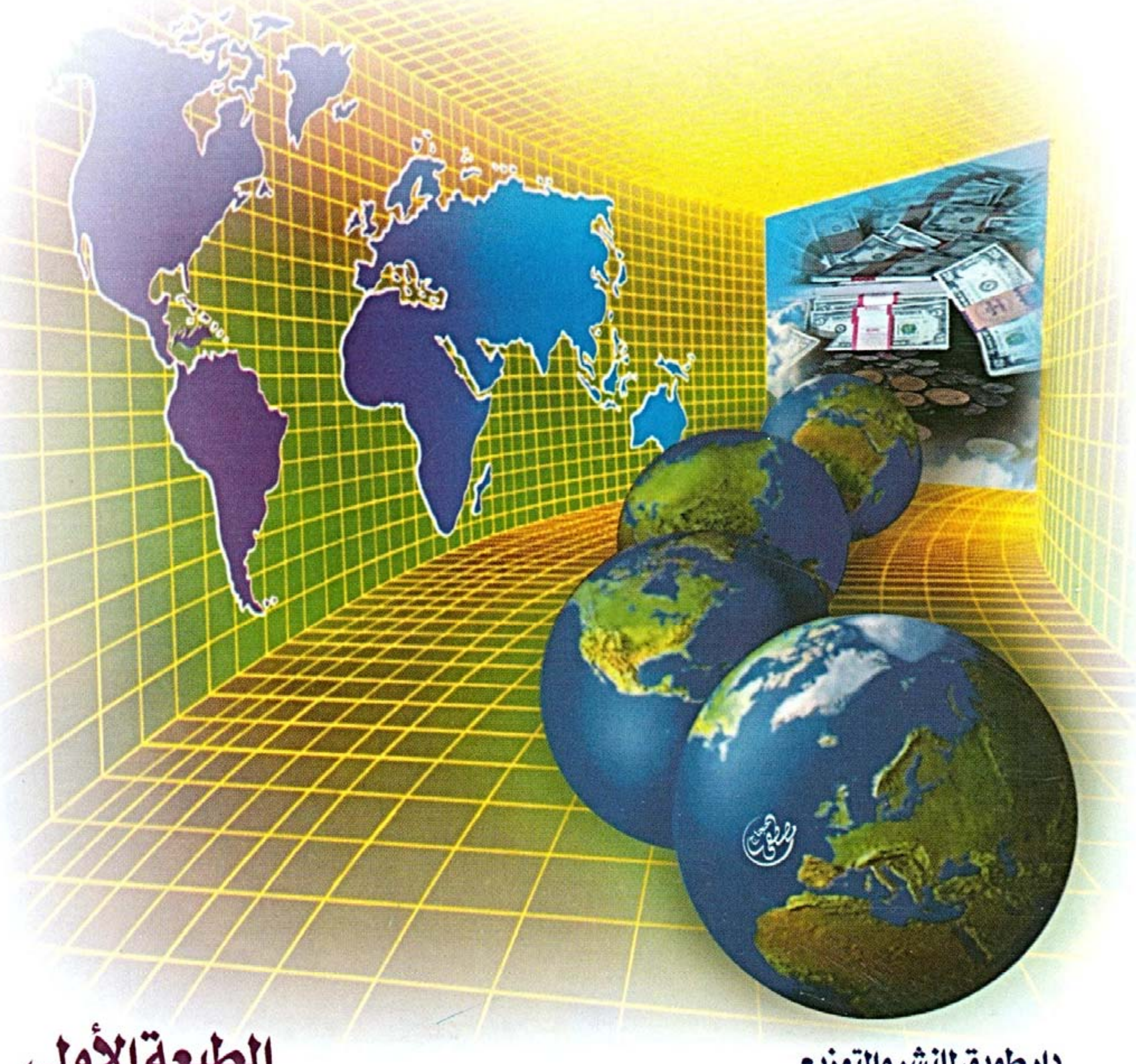
النوافذ الاقتصادية

ستون نافذة اقتصادية على العالم المعاصر

د. زيد بن محمد الرماني



الطبعة الأولى

دار طويق للنشر والتوزيع

النوافذ الاقتصادية

ستون

نافذة اقتصادية

على العالم المعاصر

إعداد وتأليف
د. زيد بن محمد الرماني
عضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار طويق للنشر والتوزيع

ⓒ **دار طويق للنشر والتوزيع ، ١٤٢٢هـ**

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرماني ، زيد بن محمد
النوافذ الاقتصادية : ستون نافذة اقتصادية على العالم المعاصر .- الرياض.
٣٣٠ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك : ٣-٥٨-٨٦٨-٩٩٦٠
١- الاقتصاد الدولي أ- العنوان
ديوي ٣٣٧ ٢٢/١٢٤٨

رقم الايداع ٢٢/١٢٣٨
ردمك : ٣-٥٨-٨٦٨-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

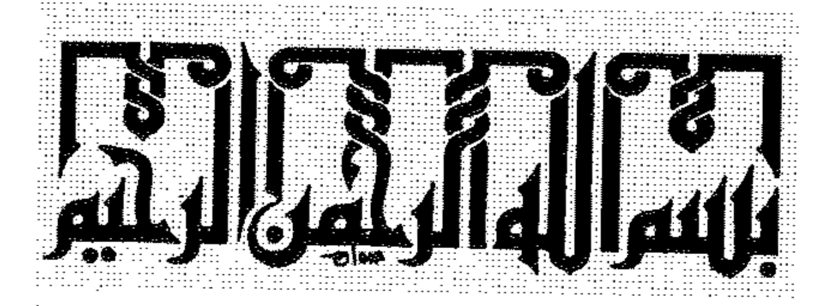
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار طويق للنشر والتوزيع

ص.ب ١٠٢٤٤٨ الرياض ١١٦٧٥
ت: ٢٤٩١٣٧٤ - ٢٤٨٦٦٧٧ - ٢٤٨٦٦٨٨
بريد إليكتروني E-mail: dartwaiq@zajil.net

مكتب القاهرة

هاتف : ٤٥٩٤٦٧٩
محمول : ٠١٢٢٩٦٤٨٣٦
مساكن كورنيش النيل مدخل (٥) شقة (١)
روض الفرج


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة

الحمد لله وكفى وصلاة وسلاماً على محمد بن عبدالله عبده المصطفى

* **وبعد:** إن المتأمل لهذا العصر، وهو في بداية الألفية الثالثة بعولمتها وعالميتها وأزماتها وقضاياها وآمالها وآلامها ومبشّراتها وآفاقها.

إن المتأمل لذلك كله، يجد نفسه في حيرة وقلق، فهل هو مقبل على عصر رخاء ورفاهية ونعيم، وأم على حافة الانصهار في دوامة الفقر والجوع والعوز.

وغير خافٍ، ما يمرّ على البشرية في هذا العصر من أحداث وأزمات، فهناك ثقب الأوزون المتفاقم، وانصهار الكتل الجليدية والتصحر المتسارع والأزمة النقدية المتعاظمة وجنون الاستهلاك البشري، وثورة المعلوماتية وانفجار السكان وفقر الشعوب والانحباس الحراري ومشكلة المخدرات وقذارة غسيل الأموال، واتفاقية الجات وانعكاساتها الاقتصادية.

إنها حقاً أزمات ومشكلات اقتصادية عويصة كما يقال، لأن آثارها واسعة وأسبابها متشابكة، وأشكالها متعددة، ووسائل علاجها متعذرة.

في ظل هذا الوضع كان لزاماً علينا نحن الاقتصاديين أن نفتح بعض النوافذ الاقتصادية لإخوتنا الاقتصاديين، وزملائنا الاجتماعيين وكافة المتابعين والمهتمين لنطلعهم على حقائق هذا العصر بما هو مقدم عليه وما يعاني منه وما ينتظره مستقبلاً.

إن هذا واجب لازم في الوقت الراهن، فما أحوج الناس إلى ناصح مشفق وكاتب لبيب ومثقف حاذق ومفكّرٍ ناقد واقتصادي قادر على سَوْق الحقائق، وإثارة القضايا الحساسة المهمة وطرح المعالجات الناجعة

وعرض البدائل النافعة.

فكثيراً ما أسيء فهم طبيعة علم الاقتصاد، وكثيراً ما كانت النظرة إليه تشوبها الحيرة وتعوزها الثقة، ومن ثم يُنتقص قدره بصورة تدعو إلى الأسف.

فهو مُتَّهمٌ بالغموض من جهة، ويوصف بالسطحية من جهة أخرى، ويقول منتقدوه بوجه عام أنه أخفق في وضع حلول ذات قيمة عملية في معالجة ما يجدّ من مشاكل عالمية عاجلة.

إن أيّ كاتب أو باحث يتناول موضوعاً كبيراً قد يترك بالضرورة كثيراً من التفصيلات، إلا أنّ عرض الخطوط العريضة في علم الاقتصاد، ربما يساعد على إبراز أهمية هذا العلم في عالمنا الحديث، وربما يبعث على الاهتمام بدوره بذلك العلم الاقتصادي ويقويه.

وهذا أهم هدف يساعد أيّ كاتب أو باحث اقتصادي متخصص على مناقشة مشاكل عصره الاقتصادية، وقضايا بلده الاقتصادية، ومبادئ العلوم الاقتصادية لأن علم الاقتصاد يعين الناس على تفهم مشاكلهم التي تعرض لهم باعتبارهم أفراداً في المجتمع.

وفي هذا الكتاب نحاول أن نفتح لقرائنا مجموعة من النوافذ الاقتصادية الملحة، لعلنا أن نوفق مستقبلاً في استكمال استعراض بقية النوافذ وهي جدٌّ ليست قليلة، لكن وكما قيل قديماً: يكفي من الينبوع قطرة ..

فإلى ثنايا النوافذ ..

المؤلف/ د. زيد بن محمد الرماني
عضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ص.ب ٣٣٦٦٢ الرياض ١١٤٥٨
السعودية

□ النافذة الأولى [١]:

اقتصاديات الأمس واليوم والغد

إن أولئك الذين يرّون أن المدرسة الاقتصادية بدأت بآدم سميث أو بكارل ماركس قومٌ قليلو الإلمام بتاريخ التفكير الاجتماعي والاقتصادي.

ذلك أن العلماء والمفكرين منذ عصور سحيقة في القدم زمنا ومكاناً، قد أدركوا الدور المهم الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في السلوك الإنساني والتنظيم الاجتماعي والعمليات الاجتماعية للمجتمع.

فتعاليم الفقهاء والفلاسفة وعلماء الاجتماع وحكماء الشرق والغرب تؤكد أهمية الشؤون الاقتصادية ضمناً أو صراحة.

فقد بينّوا - مثلاً - أن الفقر يؤدي إلى عدم رضا الناس واضطرابهم، ثم إلى الفوضى الاجتماعية.

لذا كانت الحالة الاقتصادية التي تحقّق كفاية الناس أمراً ضرورياً للنظام الاجتماعي والانسجام الاجتماعي.

إضافة إلى أن أولئك المفكرين قد أشاروا إلى أن العوامل الاقتصادية تؤثر في الظواهر المجتمعية.

وهذا يفسِّر سبب اعتبار تأمين الغذاء والضروريات الاقتصادية أول وظيفة من وظائف الحكومة الجيدّة.

إن أهم ما يسترعي الانتباه في الكتب التراثية هو ما تعلقه من الأهمية على تنظيم العلاقات الاقتصادية والتنظيم الاقتصادي والمشكلات الاقتصادية.

وهذا يبرهن على أن المفكرين قديماً قد أدركوا أهمية الأحوال الاقتصادية في السلوك الإنساني والحياة الاجتماعية.

لذا، نجد في كثير من الكتب التراثية بيانات مبعثرة ومعلومات

متناثرة وأرقاماً هنا وهناك تبيّن آثار الأحوال الاقتصادية في الحياة الاجتماعية.

وإذا كانت الحياة الاجتماعية، سلْمها وحربها، رفاهيتها وفقرها، خصبها وجدبها، الحروب والثورات، الحب والزواج، الانتحار والجريمة، التشرد والهجرة، التقدم والتخلف، الانتاج والاستهلاك، الشبع والجوع.

إذا كانت هذه كلها نتائج عامل واحد هو العامل الاقتصادي، فهو يؤدي إلى المعادلة التالية:

A. and non - A = F (e)

حيث إن (e) ترمز إلى العامل الاقتصادي، و F ترمز إلى دالة (كما في علم التفاضل والتكامل)، و A ترمز إلى كل ظاهرة في الحياة الاجتماعية.

ومن ثم، يمكن القول، حسب رأي بعض الاقتصاديين، أن العامل الاقتصادي سبب مهم للظواهر الاجتماعية.

فقد أثبتت الدراسات الاحصائية ومقاييس الجسم الإنساني والدراسات التجريبية بأن هناك سلسلة من الترابط والعلاقات متفاوتة الدرجات بين الوضع الاقتصادي درجة الفقر أو الغنى وبين الخصائص الجسمية والبيولوجية والعقلية للسكان من عمر واحد وجنس واحد في المجتمع الواحد.

جاء في بعض الدراسات أن الطبقات الفقيرة في مجتمع معين إذا ما قورنت بالطبقات ذات السعة والرخاء في المجتمع نفسه فإن المقارنة سوف تفسر عن:

أ - أن أفراد الطبقات الفقيرة أقصر قواماً.

ب- أن أفراد الطبقات الفقيرة أقل وزناً.

جـ- أن أفراد الطبقات الفقيرة أكثر عللاً بدنية.

د - أن أفراد الطبقات الفقيرة أقل عمراً.

هـ- أن أفراد الطبقات الفقيرة المخ عندها أقل وزناً، ومن ثم أقل ذكاءً نوعاً ما.

بَيْدَ أنَ هذا الترابط ليس ترابطاً كاملاً، بل فيه كثير من المبالغة.

وقد أثبتت بعض الدراسات والاحصائيات ذات العلاقة بالفروق في العمليات الحيوية بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية أن الطبقات الفقيرة في المجتمعات الغربية المعاصرة تكون نسبة الوفيات فيها والولادة أكبر مما هي في الطبقات الغنية من المجتمع نفسه والجنس والعمر.

يقول الكسندسوروكن في كتابه «المدرستان الاقتصادية والميكانيكية في علم الاجتماع»: إن الأحوال الاقتصادية لا يمكن إغفالها في تفسير العمليات الحيوية، بَيْد أنه لا ينبغي الاعتماد عليها وحدها أو المغالاة في دور الأحوال الاقتصادية.

يقول الاقتصاديون: إن الفرد يقسّم دخله بين الاستهلاك والادخار، فينفق جزءاً من دخله على شراء سلع استهلاكية، وقد ينفق الدخل كله، ويدخر ما يتبقى وأن المجتمع يقسّم إنتاجه إلى سلع استهلاكية وسلع انتاجية رأسمالية.

ومن الواضح أن مدخرات أيّ مجتمع ما هي إلا مجموع مدخرات الأفراد الذين يتكون منهم هذا المجتمع.

ويؤكد الاقتصاديون أن المجتمع الذي يقتصر أفراده في إشباع حاجاتهم على الضروري من الغذاء والكساء المأوى، هو مجتمع أقل

عرضة للتقلبات الاقتصادية، إذ يضيق المجال الذي يضطرب فيه الطلب زيادة ونقصاً، على حين أن المجتمع الذي يتيسر لأفراده التمتع بالسلع الترفية وشبه الترفية يكون أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية حيث يتسع المجال لزيادة الطلب ونقصه اتساعاً كبيراً.

ومن ثم، يمكن القول بصفة عامة، انه كلما ارتفع مستوى معيشة مجتمع معين عن حد الكفاف كان أكثر عرضة لظهور التقلبات الاقتصادية، وأن أغنى الدول وأعلاها مستوى معيشة أكثرها إصابة بأشد أنواع الكساد.

لذا، ترى إحدى المدارس الاقتصادية أن الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء الدورة التجارية إنما هي أسباب نفسية. وأن الدورة التجارية إنما هي نتيجة أخطاء متعاقبة من الإسراف في التفاؤل إلى إسراف في التشاؤم.

حيث تقترن موجة التفاؤل باشتداد روح المضاربة في الأسواق المالية ونشاط الحركة التجارية والصناعية، وزيادة استثمار رؤوس الأموال، وكما أن التفاؤل يوّلد تفاؤلاً، فكذلك التشاؤم يوّلد تشاؤماً.

يمكن تشبيه الدورة التجارية التي تصيب النظام الاقتصادي بالمرض المستعصي الذي يصيب الأفراد فكلاهما مرض عجز المختصون سواء كانوا أطباء أم اقتصاديين عن علاجه والقضاء عليه، ولكنهم استطاعوا كسر حدته وشوكته.

ولا تعدو الدورة التجارية أن تكون هذه الحركة المنتظمة من ارتفاع وانخفاض وقوة وضعف وشدة ولين وصحة ومرض، والتي

تشاهد في كل جانب من جوانب الحياة.

ومن جهة أخرى، فقد لاحظ كثير من الباحثين بأن هناك ترابطاً بين الأحوال الاقتصادية والانتحارات. وذهب بعضهم إلى أن الفقر يساعد على الانتحار. بينما يساعد اليسر الاقتصادي والثروة على تقليل حوادث الانتحار.

بَيْدَ أن البحوث الأخيرة وخصوصاً بحوث دركهايم برهنت أن العلاقة بين الظاهرتين موضوع البحث هي أكثر تعقداً وأقل مصداقية.

فقد بيّنت الاحصائيات على أن الطبقات الفقيرة لا تقدم، كقاعدة عامة، نسبة مئوية من حوادث الانتحار أعلى مما تقدّمه الطبقات الموسرة.

كما أن الترابط الوثيق بين الفقر وبين تذبذب الأحوال الاقتصادية الأخرى إنما هو ناتج من كون الفقر نفسه ظاهرة من الظواهر الاقتصادية. ولعل الغريب أن الترابط غير كامل بين هاتين الظاهرتين بالرغم من كونهما ظاهرتين اقتصاديتين.

أيضاً فإن الترابط بين الأحوال الاقتصادية والجريمة معروف منذ زمن بعيد. فقد دلّت البحوث على أن الطبقات الفقيرة أوفر نصيباً من الجريمة من الطبقات الموسرة، وأن المناطق التي يسكنها الفقراء تعطي نسبة أعلى في الإجرام مما تعطيه المناطق المأهولة بالطبقات الموسرة.

ويمكن الادعاء، إلى درجة معقولة من التأكيد، بأن ظاهرة الهجرة في سكان ما، سواء في اتجاهها أو خاصيتها أو مداها، ترتبط بالظواهر

الاقتصادية ارتباطاً ملحوظاً. ذلك أن زيادة وطأة الوضع الاقتصادي في البلد الذي يهاجر منه، وتحسّن الوضع الاقتصادي في البلد الذي يهاجر إليه، يسهّل ازدياد الهجرة من البلد الأول إلى البلد الثاني وبالعكس. وتؤيّد هذه الظاهرة سلسلة دراسات وبحوث حول حوادث الهجرة في أقطار مختلفة.

بَيْدَ أن بعض العلماء المعاصرين يرون أن حقائق وإحصائيات معاصرة تبرهن على أن الهجرات البشرية تقررها وتسيطر عليها عوامل أخرى غير اقتصادية كثيرة أيضاً، كما أن هذه الهجرات تقررها وتسيطر عليها الأحوال الاقتصادية إلى درجة معينة.

ومن جهة أخرى يؤكد بعض الاقتصاديين أن هناك ترابطاً وثيقاً بين العامل الاقتصادي والظواهر الاجتماعية الأخرى، ومن ضمنها: العلم، والفلسفة، والأدب، والفنون.

وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت سلسلة من البحوث غرضها إيجاد علاقات أكثر دقة بين العوامل الاقتصادية والظواهر الاجتماعية الأخرى.

إن هناك عدة نظريات تحاول ربط ازدهار أمة من الأمم أو تقهقرها وانحطاطها بالعوامل الاقتصادية أو بآثارها البارزة. وفي بعض هذه النظريات جزء من الصحة، ولكنه جزء وحسب.

وقد حاول باحثون مختلفون تكريس الجهود لإيجاد ترابط ما بين العوامل الاقتصادية وبين نوعية وتغيّر الآراء والمعتقدات وظواهر الفنون والأدب. بَيْدَ أن معظم هذه البحوث المطوّلة لم توفق إلى حد كبير من الناحية العلمية.

وحتى إذا كان هناك ترابط بين تلك الظواهر وبين الأحوال الاقتصادية فهو ترابط غالباً ما يكون غير محسوس أو ترابطاً ضعيفاً.

ختاماً أقول إن تاريخ الفكر الإنساني يعرض لنا معالجة سلسلة من العلاقات والروابط بين الأحوال الاقتصادية والعمليات الاجتماعية المختلفة.

ومن ثم، فهل آن أوان استفادة اقتصاد اليوم من دروس اقتصاد الأمس!! . . . .



النافذة الثانية [٢]:

اقتصاديات حياتية

لقد أصبحت الحياة في العصر الحديث أكثر تكلفة والمتطلبات الكمالية أكثر منها في العصور الماضية مما يعني أن الإنسان قد أصبح أكثر مسؤوليات لأنه مطالب بدفع تكاليف معيشية متصاعدة التكاليف بلا ضوابط كافية، وذلك لأنه يُحمّل نفسه بمزيد من الأعباء والهموم التي كان من الممكن تجنّبها.

فعلى سبيل المثال، فقد أصبح الإنسان يشقى لكي يدّبر ثمن جهاز التكييف ويتحمل تكاليف صيانته وتشغيله وبعد ذلك يصبح مُعرضاً لما يسمى بأمراض التكييف، ولقد نشأت في الطب أقسام لعلاج أمراض التكييف. فجهاز التكييف والجو المكيّف يمثلاّن البيئة المناسبة لنمو وتكاثر الميكروبات.

إن جهاز التكييف ملّوث حراري وصوتي مباشر للبيئة، وملوث غازي غير مباشر، لأنه في الغالب يعمل بكهرباء نتجت عن حرق وقود يلوث البيئة.

وفي النهاية، تكون النتيجة بالسالب، على صحة الإنسان وعلى اقتصاديات حياته.

هذا وغني عن القول إن التكييف قد يلزم في بعض الظروف كغرف العناية المركزة، أو في المناطق ذات الطقس القاسي، ولكنه في أغلب الحالات يستخدم للوجاهة وبتأثير العادة والتقليد والرغبة في الترف الزائد.

وخطورة التلوث تكمن في استمراريته وتراكم آثاره بمرور الوقت،

أي أن الضرر ليس فورياً، لكن هذا التراكم الهادئ المتشابك يسبّب كارثة.

وعلى الجانب الآخر فعائد مكافحة التلوث ليس فورياً ولا خصوصياً ولا مباشراً، في حين أن عوام الناس والكثير من الفنيين يتعجلون الفوائد الشخصية المباشرة، ولذلك لا تأخذ مشكلة التلوث الاهتمام الذي تستحقه في فكر الناس.

ويترتب على ذلك العديد من الخسائر العامة من مثل:

١- تدمير الموارد البشرية وخفض انتاجيتها الحيوية.

٢- كثرة الغياب عن العمل.

٣- زيادة أعباء العلاج والاستشفاء.

٤- تلاشي الابتكار والإبداع.

٥- تأزم المشكلات الاجتماعية والنفسية.

٦- إتلاف الغطاء الأخضر للأرض.

٧- تضرّر الأحياء المائية والحيوانية.

ونظراً لدقة وخفاء آثار التلوث، وتداخل تأثيراته مع مؤثرات أخرى، فلم يتم التوصل حتى الآن لأساليب يمكن أن تحدد بدقة تكاليف التلوث وعوائد مكافحته، والتوجهات الاقتصادية التقليدية دائماً تركز على الربح والربح المحدد والمباشر والخاص والملموس.

وعلى العموم، فقد أصبحت المشكلة تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني من ناحية زيادة الاعتمادات المالية اللازمة للعلاج وتوفير الأدوية استقطاعاً من اعتمادات قطاعات أخرى في مجال الخدمات العامة والانتاج كما أن التلوث يؤدي أيضاً إلى إضعاف مساهمة

المواطنين في تنفيذ خطط التنمية نتيجة تدهور الحالة الصحية بفعل التلوث في المقام الأول.

يقول د. هاني مكروم في كتابه «الهندسة البيئية»: بعد ظهور آثار التلوث للعيان، وإدراك بعض العقلاء لمدى خطورة التلوث على مستقبل الأرض، أخذت جماعات الضغط تلعب دورها.

ورغم الاهتمامات العديدة بقضايا البيئة على مدى النصف الثاني من هذا القرن، بَيْدَ أنه يمكن اعتبار عام ١٩٦٩م هو بداية الاهتمام الدولي الفعلي بمشكلات البيئة، حيث بدأت مناقشتها في المحافل والاجتماعات الدولية.

وتمخضت تلك المناقشات المحلية والدولية عن انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية من أجل التحذير من مخاطر تلوث البيئة، سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي، وسواء أكانت محلية أو عالمية، وسواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية، وأصبحت دولية.

لقد تأثرت البيئة سلباً بالأنشطة التقنية الحديثة التي تحاول خلع الإنسان من جذوره وإبعاده عن طبيعته السوية.

وقد أصبح إنسان اليوم، وللأسف، مخلوقاً عدوانياً يعيش في جو اصطناعي رطب مكيف، صيفاً وشتاء ويأكل مركبات اصطناعية ويشرب محاليل ملونة أذيبت فيها مواد كيمائية، وتستقبل حواسه إشارات مسمّمة تتحكم في سلوكياته وتطوع فكره وفقاً لمخططات أغلبها شيطاني خبيث.

لقد أصبح تلوث البيئة حقيقة واقعة يلمسها كل مَنْ يعقل ما حوله، وتعاني منها حتى العجماوات، ولكن بعض الناس قد لا يدرك

مدى خطورتها، لأن أثرها يتراكم ببطء، والناس عموماً لا تشعر إلا بالتغيّر الحاد المباشر.

فأمسى موضوع البيئة وتلوثها والأخطار الناجمة عن ذلك في مقدمة القضايا التي تشغل فكر العقلاء، وقليل ما هم في هذا الزمان.

إن تلوث البيئة في عصرنا هذا تعتبر مشكلة عديدة الأبعاد، ومعالجتها لم تعد تحتمل التأجيل، لأنها باهظة التكاليف، وتمثل خطورة كبيرة على صحة الإنسان، وعلى مستقبل الإنسانية والأحياء على ظهر الأرض.

فقد بدأت آثاره تتراكم على الصحة العامة، والاقتصاد العام وأفرز نتيجة ذلك مجموعة من التأثيرات السلبية الضارة جسدياً ونفسياً واجتماعياً واقتصادياً وجغرافياً، على المستوى الوطني وكذا على مستوى العالم، كله شماله وجنوبه، غنيه وفقيره.

مما قد يعني إقدام البشرية على الانتحار البطيء وذلك نتيجة التطور الصناعي المتسارع بلا ضوابط منذ تصاعد الأنشطة الصناعية في القرن التاسع عشر، لأن المال أصبح الهدف الذي تتصارع عليه وحوش الغابة.

ومن ثم، فقد أصبح التلوث يُحمّل الناس بتكاليف عديدة، ليس من أجل إشباع الحاجات، ولكن من أجل تخفيف المعاناة وتحجيم المشكلة وأضرارها.

وقد وصل التلوث إلى باطن الأرض فتلوثت الآبار والعيون، ووصل التلوث إلى الفضاء الخارجي، ويجري الآن التفكير في جعل الفضاء مقلباً للنفايات والمخلفات.

فلا غرابة أن نسمع بين الفينة والأخرى عن تلوث الهواء والماء والغذاء، وكذا التلوث الإشعاعي والأيدي الملوثة، والأموال الملوثة، والحمى الكونية والأدوية المغشوشة، والأمطار الحمضية، وثقب الأوزون والاختلاسات والاغتصاب والخلل الاجتماعي والتلوث الأخلاقي والأيدز الاقتصادي.

إن التكتيكات السياسية والمصالح الإقليمية والمزايدات الانتخابية والأنانية، أعمق أثراً في وجدان أصحاب القرار من قضية التلوث.

ولذا، كانت النتيجة مخيّبة لآمال علماء وخبراء البيئة وأثارت ردود فعل غاضبة لدى الجماعات المهتمة بقضايا حماية البيئة، وعلى أيّ الأحوال فخطورة القضية لا يمكن تجاهلها.

ولو نظرنا للمشكلة من زاوية أخرى، نجد أن العديد من الأنشطة يجب إعادة النظر فيها.

فالقاعدة الفقهية تقول: «إن درء المفسدة مقدم على جلب المنفعة».

وحين يتجاهل الأنانيون هذه القاعدة، فلا يجوز لأولي الأمر وأصحاب القرار أن يغفلوا عن تطبيقها، من أجل الصالح العام.

إن جريمة التلوث يجب أن تتوازى في الفهم العام مع جرائم القتل والفساد والاغتصاب والسرقة.

ومن ثم، فإن المسؤولية التنويرية تقع اليوم على الجامعات ودور العلم ومراكز البحث ومختلف وسائل التثقيف والتربية وتشكيل العقول وصياغة الفكر!!! . . .



النافذة الثالثة [٣] :

اقتصاديات بشرية

تتطور الأحداث في هذا العالم بسرعة مذهلة، فهذه انقلابات سياسية وتلك ثورات اجتماعية واقتصادية، وهذه اختراعات علمية جديدة ابتكرها الإنسان فسيطر عن طريقها على قوى طبيعية هائلة لم تكن في الحسبان.

والعالم لا يكاد يهدأ من أحداث وتطورات في إحدى المناطق إلا وتظهر له أحداث مضادة أو مشابهة في مناطق أخرى.

ولهذا أصبح طابع الحركة السريعة المتلاحقة هو الطابع الذي يسيطر على أحداث واقتصاديات العالم في هذا القرن.

وهذه التطورات والأحداث حتمّت على بني البشر التفكير في أحداث الساعة ومشاكلها بشكل بالغ التركيز. وليس بمستغرب هذا التفكير. فالإنسان وهو يواجه الحوادث والتطورات ينبغي أن يكون على بيّنة منها وأن يعمل دائماً على أن يجد لها الحل الناجع حتى يستطيع أن يشق طريقه في هذه الحياة في سهولة ويسر.

ولكن التركيز الشديد حول مشاكل اليوم وأحداثه قد ينسينا ما سوف يواجهنا في غدنا القريب أو البعيد ومن هنا يجيء الخطأ، فإحاطة الإنسان بالمشاكل التي تربطه بحاضره قد تجعله مستسلماً للحاضر مرتبطاً به أشد الارتباط، مما يصعب معه التطلع إلى المستقبل في ثقة واطمئنان.

إن التقدم جسر دقيق يتخطاه الإنسان يوماً بعد يوم وسنة بعد أخرى، جسر يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل في وحدة مؤتلفة. ونجاح الأفراد أو الموسسات وحتى الأمم نفسها إنما يتوقف على سهولة عبورها

لجسر الحياة وانتقالها من طور إلى آخر، كما يتوقف هذا النجاح على ما تفعله الأمم والأفراد في الماضي والحاضر من أعمال مجيدة تسطر بها حروف المستقبل.

ومن هنا كان علينا نحن المثقفين أن ندرس المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بنا في هذه الأيام.

فندرس المشاكل العديدة لسكان هذا الكوكب، ثم نربط هذه الدراسات بدراسة اقتصادية عن مشكلة إطعام هذا العدد الكبير من السكان، ونعالج بعد ذلك مشكلة الموارد المعدنية والطاقة المحركة ومستقبل التصنيع في البلاد النامية من العالم، وبذلك نرسم صورة كبيرة واضحة عن أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه سكان العالم.

إن الأحداث في هذا العالم تتغير بسرعة مدهشة يتخبّط معها الإنسان في لُجّة من الظلام الدامس بَيْدَ أنّنا كثيراً ما ننسى المشاكل التي سوف تواجهنا في الغد القريب أو البعيد، لأن اهتمامنا كله قد تركز في مشاكل وأحداث الساعة.

يقول هاريسون براون في كتابه «المائة السنة القادمة»: لقد حققّ الإنسان خلال السنوات الأربعمائة الماضية درجة كبيرة من السيطرة والتحكم في البيئة التي عاش فيها بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية بأسرها منذ بدء الخليقة.

إن نجاحنا وتقدمنا المادي في زيادة مستمرة، كما أن معدل النمو في عدد السكان يرتفع بصورة ملحوظة، ومن هنا حق لنا أن نتساءل: إلى أيّ مدى سوف تستمر هذه الزيادة والتقدم؟ وهل ستظل الأعداد

السكانية في زيادة متصلة؟ أم أن الزيادة ستتوقف في يوم ما؟ وهل يكون الإنسان بذلك قد وضع نفسه في مأزق حرج ومن ثمّ، نكون قد اتجهنا إلى كارثة محققة؟!

إن أكثر من نصف سكان العالم في الوقت الحاضر جياع لا يحصلون إلاّ على قدر ضئيل من الطعام. ومما يزيد من خطورة هذا الوضع أن كل يوم جديد يزيد جيش الجياع بما يربو على مئات الآلاف من النفوس جديدة تطلب الطعام بإلحاح.

وقد يقول قائل: إننا نستطيع أن نطعم هذا العدد الهائل من السكان ببذل الجهود الجبارة لزيادة معدل إنتاج الطعام.

بَيْدَ أنه ينبغي أن نسأل: إذا كان في الإمكان زيادة الكمية المنتجة من الطعام في هذا العالم فإلى أيٍّ مدى سوف تستمر هذه الزيادة على أساس المعدل الحالي لزيادة إنتاج الطعام في العالم؟!.

إن أول محاولة ذات شأن لتقدير مستقبل الجنس البشري على أسس علمية سليمة، هي التي قام بها مالتس منذ مائتي سنة. فقد بدأ مالتس بدراسة مفصلة عن أحوال الفقراء في الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية مباشرة.

ثم خلص مالتس من هذه الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن الحالة سوف تصبح أسوأ بمرور الزمن لأن مقدرة السكان على التكاثر أعظم بكثير من قدرة الأراضي على إنتاج مقوِّمات الحياة.

ونادى مالتس بأن عدد السكان محدود بوسائل ومقومات عيشة الكفاف، ولكنهم يزيدون كلما زادت هذه الوسائل إلا إذا قامت أمام هذه الزيادة عقبات مانعة.

وقد أشار مالتس إلى أن عدد السكان يزيد بمتوالية هندسية وهو يعني أن عدد السكان في جيل المستقبل سوف يفوق بكثير عددهم الحالي وذلك على فرض أن مقومات الحياة لن تزيد بنفس السرعة التي يزيد بها عدد السكان.

والحقيقة فإن مالتس قد جانبه التوفيق في تقديره، لأن هذا التقدير جاء في وقت غير ملائم للزيادة الكبيرة في الأعداد البشرية. ولو تحقّق هذا التقدير لكان الأحرى بنا جميعاً أن نسطّر اسم مالتس في سجل التاريخ كعالم عظيم من عباقرة الاقتصاد، ولكن الأحداث لم تؤيد وجهة نظره المتشائمة.

كما أصبحت تقديراته حجة كثيراً ما يذكرها الاقتصاديون للتقليل من أهمية المحاولات الحديثة لتقدير مستقبل البشرية وخصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بوجهة نظر قاتمة متشائمة.

لقد كان طلب الإنسان على المواد الأولية فيما سبق طلباً ضئيلاً متواضعاً. فخلال مئات الآلاف من السنين التي عاشها الإنسان يلتقط طعامه من هنا وهنا، كانت حاجاته ومطالبه الغذائية محدودة.

إذ كانت مقتصرة على الفواكه التي كان يجمعها من الأشجار، وعلى جذور النبات التي استخرجها من باطن الأرض والحيوانات التي اصطادها من الفيافي والقفار.

ولكن، بعد ذلك توصل الإنسان إلى استخدام النار والوقود والطاقة والآلات والأدوات الحجرية والنحاسية عندها بدأت مطالبه وحاجاته تزداد.

ومن هنا، بدأت طلبات الإنسان للمواد الأولية تتزايد شيئاً فشيئاً،

وأصبحت السلع الكمالية التي كان يحلم باستهلاكها سلعاً ضرورية.

ومما لاشك فيه أن العالم قد وصل اليوم إلى مستوى من المعيشة يحتاج معه إلى كميات هائلة من المواد الأولية كضرورة من ضروريات الحياة في المجتمعات الصناعية.

إن طلب الإنسان للطعام والمواد الأولية والطاقة قد زاد تدريجياً إلى حد أنه أصبح اليوم يستهلك جميع هذه السلع بكميات هائلة.

إننا نعيش اليوم في حقبة من التاريخ تتصف بالفن الصناعي المعتمد على العلم. وهذا الوضع يحتِّم علينا أن نعتمد على توافر عقلية علمية مدربة.

وبهذه الطريقة تستطيع الدول متقدمة كانت أم نامية أن تواصل تقدمها ورقيها، لتثبت وجودها وكيانها وتنمّي المعارف والعلوم بشكل فعّال.

ختاماً أقول: إن التنبؤ بما سيحدث في المستقبل يساعدنا على أن نترك لأطفالنا من بعدنا عالماً فاضلاً ملائماً للسكنى والعيش فيه، كما أن الأسس والقواعد التي سنضعها ستكون ذات أثر بالغ في رفاهية أولادنا وأحفادنا.

إن مصير الأجناس البشرية، ولاشك، سوف يتحدد إلى حد كبير بأعمال وتصرفات أولئك الذين يعيشون اليوم . . .



النافذة الرابعة [٤]:

اقتصاديات مصيرية

إن نهاية التسعينيات تعني نهاية حقائق سياسية واجتماعية واقتصادية من مثل: انهيار الاتحاد السوفيتي وفضائح الرؤساء الأخلاقية والاجتماعية، واليورو الموّحد في مقابل العملات الأوروبية المتنوعة.

وفي هذا السياق، فمن الجلي أن سياسات التنمية لم تفلت من هذه المجزرة. والحقيقة أن الحساب الختامي لهذه السياسات على مدى الأربعين سنة الأخيرة، وإن لم يكن كارثياً تماماً، يمكن تلخيصه مع ذلك برقم مذهل.

فقد تضاعف فارق الدخل بين $\frac{١}{٥}$ (الخُمْس) الأغنى و $\frac{١}{٥}$ (الخُمْس) الأفقر من سكان العالم.

وقد انتقل في الواقع من نسبة ١ إلى ٣٠ في عام ١٩٦٠م، إلى نسبة ١ إلى ٥٩ في عام ١٩٩٠م، إلى نسبة ١ إلى ٧٠ في عام ٢٠٠٠م، وما زالت النسبة تتسع.

وسكان الشمال الذين يمثّلون ٢٥٪ من سكان العالم يستهلكون ٧٠٪ من الطاقة و ٧٥٪ من المعادن، مما يتم إنتاجه على ظهر الكوكب.

والواقع، أن مواصلة هذه الاتجاهات ستكون انتحارية للبشرية جمعاء.

على أنه لا يكفي الوعي ودّق أجراس الإنذار للتّصرف بطريقة فعالة، إذ لا غنى عن استيعاب جيّد لأسباب هذا الوضع، ولأسباب إخفاق كل علاج جرت تجربته إلى الآن.

والواقع أن المعنى الشائع بشأن التنمية مثقل بالنظريات المكررة والأطروحات المسبقة والخرافات الشائعة التي كذبتها الممارسة العملية

والأبحاث العلمية.

فالنظرية المكررة الأقدم عهداً هي تلك الخاصة بالمناخ الحار الذي أصاب الأرواح والأبدان. وبذلك قضى على البلدان الاستوائية بالتخلف. إنها نظرية خرقاء وخرافة لا أساس لها من الصحة.

وأكثر براعة وأقل مدعاة للنفور قليلاً، أطروحة الانفجار السكاني. إذ يرى بعض الاقتصاديين أن الخصوبة المبالغ فيها لدى فقراء العالم الثالث تغدو السبب الرئيس وراء فقرهم. ولم يكن بوسع أية سياسة للتنمية أن تقلّل البؤس في مواجهة معدل نمو سكاني يصل إلى ٣٪ أو ٤٪ في السنة.

يقول توما كوترو في كتاب «مصير العالم الثالث»: إن هناك أساساً عقلانياً لنظرية الثورة السكانية. بَيْدَ أنها خاطئة بصفة جوهرية.

فالفقر هو الذي يسبّب الخصوبة وليس العكس. والحقيقة أن سياسات الحدّ من المواليد لا تشكل بحال من الأحوال شرطاً كافياً أو حتى أساسياً للنضال ضد البؤس.

وكثيراً ما تقترن بالأطروحة السابقة تلك الفكرة البالية عن الخطر الأصفر: حشود بؤساء العالم الثالث تتجمع على حدود البلدان الغنية، لا تنتظر سوى إشارة لكي تقتحم.

ويبرِّر هذا الشبح سياسات للحد من الهجرة، وهي سياسات مناقضة تماماً للمبادئ الاقتصادية الحرة التي كثيراً ما قيل أنها أثبتت تفوقها بصورة حاسمة.

كما أن شبح الخطر الأصفر يمكن أن يدفع أحياناً إلى سياسات أكثر سخاء في مجال المعونة التنموية على أمل التخفيف نوعاً ما من

بؤس الفقراء.

وهناك نظرية أخرى هي نظرية النهب، التي ترى أن رخاء الغرب إنما ينتج بصفة رئيسية عن نهب العالم الثالث على أيدي الإمبريالية الميكيافيلية.

ذلك أن التبادل غير المتكافئ يسمح للبلدان الغنية بامتصاص دماء البلدان الفقيرة. وبهذا تقوم سعادة بعض الناس على تعاسة الغالبية.

وهكذا فإن القضاء على التأثيرات الضارة للاقتصاد العالمي سواء بإصلاح هذا الأخير أو بالانعزال عنه يكون كافياً لإزالة العقبات من طريق التنمية في البلدان التابعة.

إن تدهور شروط التبادل يمثّل، للأسف واقعاً فعلياً.

بَيْدَ أن من المبالغة، دون شك، أن نرى في ذلك السبب الجوهري للتخلف. وفيما يتعلق برخاء الغرب يبدو أنه لا يتوقف إلا قليلاً على موارد العالم الثالث.

وهناك نظرية سائدة أخرى هي نظرية التطهير التي ترى أن تعاسات الفقراء تأتي من ضراوة السياسيين الذين ينبغي مقاومتهم.

ولهذا ينبغي، في نظرهم، تطهير الاقتصاد، أي إزالة أدران تدخل الدولة.

فلا ينبغي أن ننفق إلا ما نكسب، ومَنْ يدفع ديونه يصير غنياً، ورخاء الأغنياء يحقّق رخاء الفقراء.

وهكذا فإن تعاليم هذه الرؤية المستلهمة من اقتصاديين كلاسيكيين تعكس، الإدراك السليم الاقتصادي لصاحب المشروع الصغير، غير أن تأسيس سياسة للتنمية عليها محفوف تماماً بالأخطار، وللأسف.

يقول ميشيل إسون في كتاب «مصير العالم الثالث»: ما من عصر

يستغني عن أفكار سائدة. وعصرنا لا يمثل استثناء، وما كادت الحقائق القديمة تنهار إلا وظهرت أخرى مشكوك فيها مثلها تماماً. ومن ذلك أطروحة نهاية العالم الثالث.

باختصار، لم يعد للحديث عن العالم الثالث أيّ معنى، لا معنى سياسي ولا معنى علمي.

بل تذهب مجلة نيوزويك إلى حد أن تقترح «لنقُمْ بإلغاء العالم الثالث».

ومن ثم، قلب خصوم نظرية العالم الثالث هذه الأطروحة رأساً على عقب، ليستأنفوا مجادلات ليست بالجديدة حول الأفضال التمدينية للاستعمار.

فهذا الأخير كان قد جلب معه التعليم والصحة والسكك الحديدية لبعض البلدان الفقيرة.

بَيْدَ أنه لن يكون نحيب الرجل الأبيض إلا تعبيراً عن إحساس غير مبّرر بالذنب، ذلك أن الغرب يحمل قيماً ومبادئ، رغم الهفوات المؤسفة المتمثلة في استنزاف السود أو إبادة الهنود الحمر أو اتهام الدول الإسلامية بالإرهاب والأصولية.

ونظرية أخرى سائدة، جذابة هي المتخذة من الديمقراطية شرطاً للتنمية. فأنصار هذه النظرية يرون أن الأنظمة التي اتخذت التخطيط المركزي منهجاً اقتصادياً والشيوعية عقيدة، هي أنظمة غير مقبولة.

ولذا، فلم يكن من المستطاع حسب أنصار تلك النظرية أن تحدث في بلدان تلك الأنظمة تنمية حقيقية بدون توسيع الحريات السياسية والاجتماعية.

بَيْدَ أن الأزمة الاقتصادية التي جرّدت تلك الأنظمة من كل شرعية، هي التي قوضّت الأسس الملائمة للديكتاتوريات.

على أنه لا شيء يضمن أن تغدو أنظمة أكثر ديمقراطية أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بسياسات التنمية، فقد شهدت الثمانينيات والتسعينيات انتصاراً وكذلك تدهور حقائق جديدة، كالثقة بالانفتاح على الأسواق العالمية وبتحرير السياسات، باعتبارهما الأداة المثلى لحفز النمو.

ذلك أنه بالاستناد إلى تفسير خاص لتجربة «التنانين الأربعة»، ادعي اقتصاديو البنك الدولي كقاعدة عامة ضرورة تكامل أقصى في التجارة الدولية.

إن هذا التعليم الجديد والدعوة المعولمة الحديثة قابلة للنقاش ، مثلها مثل أطروحات أخرى كتلك الخاصة بالتنمية المستقلة ذاتياً، كما كانت الموضة في السبعينيات.

ختاماً أقول: ماذا تقول الأرقام عن الوضع الراهن للتخلف؟ والعالم الثالث هل انفجر إلى شظايا؟ والنمو السكاني أهو نعمة أم نقمة بالنسبة للفقراء؟ وهل من الممكن تغذية هذه الكُتل البشرية بصورة سليمة؟ ومعونة التنمية هل هي نعمة أم أداة استعباد للبلدان الفقيرة؟!!

إن ما هو جوهري يتمثل في الإجابة على هذه التساؤلات بمصداقية وموضوعية؟!!



النافذة الخامسة [٥]:

اقتصاديات مستقبلية

جاء في مقدمة كتاب «خطة اقتصادية لمائتي عام»: قبل قرنين كان البشر، في كل مكان تقريباً، قليلي العدد فقراء وتحت رحمة قوى البيئة، ولكن البشر، وبعد مائتي عام، سيكونون في كل مكان تقريباً كثيري العدد جداً، أغنياء وقادرين على السيطرة على قوى البيئة.

منذ أمد قريب، شهدنا في البلدان الأكثر تطوراً ظهور اقتصاديات فوق الصناعية، ذات مشروعات مفرطة تدّس لوامسها في كل مكان، في المجتمعات كما في البيئة، ولن تلبث أن تخلفها اقتصاديات بعد الصناعية، حيث يصبح فيها إنتاج سلع الاستهلاك سهلاً للغاية بفضل التقدم التقني والتنمية الاقتصادية.

ومنذ بضع سنوات، كان تطور المجتمع الصناعي وتقنيته واقتصاده مبعثاً لملاحظات متشائمة، أثارها عدد من عقلاء الاختصاصيين، وقد تركزت هذه الانطباعات في بداية الأمر على فوارق واضحة بين ظروف العيش في الأمم الفقيرة وفي الأمم الغنية، وحتى داخل الأمم الغنية.

ثم، جاءت منذ عهد قريب مخاوف متزايدة بشأن التلوث واحتمال نفاد عدد كبير من الموارد الطبيعية فعززت الشكوك الجدية التي كانت تحوم حول إمكان الاستمرار في طريق هذه السياسة المختلة التوازن.

فهل يحق للأغنياء أن يستهلكوا بهذا الشكل موارد لا تجدّدها البيئة أو هي نادرة، فضلاً عن أنهم كثيراً ما يحرزون هذه المواد الأولية بأسعار يرى الناس أنها غير مكافئة.

ومن جهة أخرى، يُخشى كذلك أن نرى الأمم المنتجة في العالم الثالث تتجمع في كارتلات احتكارية وتفرض أسعاراً عالية جداً، وبهذا الشكل تستطيع هذه البلدان أن تجتذب لصالحها قدراً كبيراً من الفائض الناتج عن أنظمة الإنتاج بدون أن يتحسن نصيب البلدان الفقيرة من ذلك تحسناً يستحق الذكر.

إن إحدى مهامنا الأكثر إلحاحاً تقوم على إيجاد الوسائل الناجعة لمعالجة الحالات التي يطرحها علينا الحاضر أو المستقبل القريب، كاكتظاظ السكان، وفقر المواد الأولية، وظهور المجاعات، والتلوث، واحتمال نشوب حرب نووية.

بَيْدَ أن آفاق الطاقة على المدى الطويل، التي تعتمد على الثروات من مصادر لا تنفد، آفاق ممتازة.

كما تبدو المخاوف فعلاً غير قائمة على أساس، في مجال المواد الأولية، فالموارد اليوم كثيرة، وفي ازدياد مستمر. ومن المحتمل أن يتمكن الإنسان من استخدام موارد فضائية لا تنفد، ولكن في المستقبل البعيد.

إن بعض المعادن مهمة حالياً ونادرة في آن واحد ولذا، فإن كل الجهود ستنصب في المستقبل القريب على تجديدها أو الاستعاضة عنها بمنتجات أخرى.

وفضلاً عن ذلك فإن بعض المعادن لا توجد اليوم إلا على شكل منتجات مصنوعة.

ومن ثم، فينبغي حث الخُطى لاستكشاف واستغلال المواد الأولية. كما يتوّجب تجديد وتأكيد اهتمام المستثمرين بالعقود المبرمة

مع البلدان النامية التي يحتاج اقتصادها إلى المنعش الذي يقدّمه هذا المال الجديد.

لقد أصبح من الشائع المناداة بشيء من الترابط على المستوى العالمي، بَيْدَ أن هذه الروابط ليست في كثير من الحالات سوى فرص. لأن تلاقي الأمم مصيراً قلّما يتحقق، وربما تصبح رهائن اقتصادية.

لذا، ينبغي من الأمم جميعاً انتهاج سياسة ترابط بنّاءة تقوي أنظمتها الاقتصادية، دون القبول بتبعية مدمرة على مرّ الزمن.

إن اكتفاءً ذاتياً من مصادر الطاقة لأي أمة يمكنّها من حماية شعبها واقتصادها من الابتزاز أو من احتمال إضعاف تموينها.

كذا، فليس انتاج الغذاء موضوعاً حرجاً. ففي الأرض حالياً مساحات صالحة للزراعة، ومياه وأسمدة كافية لتغذية السكان.

أما حالات الفاقة والمجاعة التي تبرز هنا أو هناك فمردّها إلى عدم فعالية أسلوب التوزيع فالمجاعات الإقليمية ترتبط بمشاكل السياسة الإدارية.

ومن ثم، فللإقلال من احتمال الفقر والمجاعة، علينا القيام بتخزين الموارد والمصادر الغذائية اللازمة، وكذا لابد من القيام بإصلاحات مهمة في المؤسسات تتيح للأمم التي يسودها الجوع أن تحسّن انتاجها.

لقد فعل البشر الشيء الكثير من أجل حماية الماء والهواء والغذاء بَيْدَ أنه ما زال عليهم أن يبذلوا في هذا السبيل جهوداً جبارة. وهذه المطالب ناجمة من الاعتراف بتلوث الماء والهواء والغذاء، وعن إدراك أن البشر يملكون الوسائل المناسبة للقيام بعمل ما في هذه المجالات.

إن الآفاق المفتوحة أمام الأمم النامية آفاق جيدة وفي تحسّن مستمر. ولكي يتسارع هذا النمو، فإن التقدم لا يكمن في امتلاك الثروات الطبيعية فقط، ولكنه مرتبط بالتربية، وتأهيل الأفراد، وبالقدرة على التجديد والتوفير والإنتاج والاستثمار.

إن رسم صورة للمستقبل مقنعة يقوي المعنويات، هذه الصورة تتيح للمجتمع أن يتقدم بانسجام وتناغم اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي متوازن.

فالمهمة الأكثر إلحاحاً، بكل تأكيد، هي أن نتزود بنظرة للمستقبل أكثر معقولية، وأن نختار طريقة للرؤية تفتح لنا فرصاً مناسبة، بدلاً من أن نسدّ على أنفسنا السبل المؤدية إلى المستقبل.

وقد آن أوان ذلك!! . . .



النافذة السادسة [٦]:

اقتصاديات تراثية

التراث الفكري للأمة هو أحد أهم مقومات هويتها الحضارية، وإحياء هذا التراث ضمان لتأكيد هذه الهوية من ناحية، وتحقيق التواصل الثقافي بين الأجيال المتعاقبة من ناحية أخرى، ولذا، كان ضرورياً دراسة هذا التراث بروح الحاضر وبرؤية المستقبل.

ومن هذا التراث رسائل ابن نجيم - رحمه الله - المتوفى عام ٩٧٠هـ، صاحب العقلية الضابطة للقواعد، القادرة على استخراجها وإحكام صياغتها مع معرفة بأعراف الناس وطرقهم في التعامل، وبالمصالح الاجتماعية مع ميل إلى التيسير وإيجاد حل يتفق مع هذه المصالح.

وقد ألف ابن نجيم - رحمه الله - هذه الرسائل في فترات متباعدة من حياته العلمية من ابتداء أمره إلى أن قضى الله أمره، طبقاً لما قاله ابنه الذي قام بجمعها وفاء منه لذكرى والده بعد وفاته بشهر واحد.

وهذه الرسائل أبحاث فقهية في موضوعات معينة تدعو الحاجة إلى كتابتها والتفكير فيها. فقد عرف الفقهاء والأصوليون والأدباء التأليف في إطار الرسائل منذ بداية عصر التدوين.

إن السبب في تأليف أكثر هذه الرسائل هو الحاجة إليها في عصره، إذ غالبها وقعت بين يدي القضاة ومشايخ الإسلام، فكانوا يطلبون منه الجواب، فيوضحها لهم في رسالته، فيقع ذلك عندهم موقعاً حسناً.

أما موضوعات رسائل ابن نجيم الحنفي - رحمه الله - فقد بلغت أربعين رسالة، وألحق بها مجموعة من الرسائل الأخرى، ويمكن تقسيم الموضوعات الأساسية لهذه الرسائل على النحو التالي:

١- **الأموال:** حيث تحدث ابن نجيم - رحمه الله - عن أراضي الديار المصرية وحكم التصرف فيها، والإقطاعيات الديوانية والمعشرات الديوانية، والجنايات، وموضوع الرشوة، وموضوع الإجارة.

٢- **الأوقاف:** إذ تناول المؤلف - رحمه الله - حكم بيع الوقف، وإجراء الأرزاق من الأوقاف على غير مستحقيها وما يشترط في سجلات الأوقاف.

٣- **الدعاوى:** حيث جاءت بعض الرسائل في موضوعات بطلان الدعوى وتناقضها، وتبيان ما يسقط من الحقوق وما لا يسقط، واليمين والتعزير بلا دعوى.

٤- **النكاح والطلاق:** إذ تناول ابن نجيم - رحمه الله - موضوع نكاح الفضولي، وحكم تعلق طلاق المرأة بأخرى ومسائل أخرى من الطلاق.

٥- **موضوعات فقهية متناثرة من مثل:** الذبائح، والنذر، والاستصحاب، والتوكيل، والمعاصي.

ويتضح مما سبق ثلاثة أمور:

أولها: تعدد موضوعات هذه الرسائل.

والثاني: كثرة المسائل الواردة في موضوعات الأوقاف والأموال.

والثالث: لم يخضع جامع هذه الرسائل منهجه لأي ترتيب.

ويظهر المغزى الاقتصادي لرسائل ابن نجيم - رحمه الله - في كون عدد الرسائل المتعلقة بموضوعات اقتصادية في الأموال والخراج والعقود والأوقاف يقترب من نصف مجمل عدد الرسائل، ويدل ذلك على الأهمية النسبية لهذه الموضوعات في ضوء تكرر تناولها من

جوانبها المختلفة.

فقد تناول ابن نجيم - رحمه الله - أحكام الأراضي المصرية من حيث ملكيتها والتصرف فيها بالبيع أو الوقف وحكم الخراج في الموقوف منها. ويقيم ابن نجيم - رحمه الله - نظريته في الخراج على أساس من الاتفاق بين الدولة والملتزم بالخراج سواء كان هذا الاتفاق صراحة أو ضمناً.

كما ينقل ابن نجيم - رحمه الله - عن فقهاء المذهب الحنفي في جواز إقطاع الإمام أراضي الموات، وكل ما لم يكن في ملك أحد أو حيازته بناء على ما يرى فيه المصلحة.

وتحت عنوان الجنايات والراتبات والمعشرات الديوانية تناول المؤلف رحمه الله موضوع صحة الكفالة بحقوق بيت المال من الغرامات والعشور والخراج.

وقد عرّف ابن نجيم - رحمه الله - الرشوة بأنها هي ما يعطيه الشخص للحاكم وغيره ليحكم له أو يحمله على ما يريد. وبيّن أن الهدية تختلف عن الرشوة، في أن الراشي يريد المعونة ممن يرشوه ولا يشترط هذا في الهدية.

واهتم ابن نجيم - رحمه الله - بموضوع الأوقاف في رسائله حتى شغلت الرسائل المتعلقة بهذا الموضوع على نحو مباشر أو غير مباشر أكثر من ربع أعدادها.

وتجدر الإشارة إلى أن رسائل ابن نجيم - رحمه الله - جاءت في عدد من الموضوعات عدا موضوعات الأموال والعقود والأوقاف التي تناولتها أكثر رسائله.

وإذا كان لعدد من هذه الموضوعات الأخرى بعض المضامين المالية والاقتصادية، فإن كثيراً منها في موضوعات فقهية خالصة مما يتعلق بالنكاح والطلاق والعبادات والذبائح.

مما سبق يتضح أن الموضوعات الغالبة في رسائل ابن نجيم - رحمه الله - هي موضوعات الأموال والعقود والأوقاف، وأن أهم هذه الرسائل موجهة إلى القضاة وشيوخ الإسلام في مصر وغيرها.

مما يدل على مكانة ابن نجيم - رحمه الله - بين فقهاء عصره من جهة، كما يدل على ظهور حاجة ماسة في هذا العصر إلى بحث الحكم الشرعي في كثير من صور المعاملات المستحدثة آنذاك.

أكتفي بهذا القدر من الإشارات الدالة على المغزى الاقتصادي لتلك الرسائل في محاولة لفهم مضامينها وتحليلها والاستفادة من نتائجها ومعالجاتها.

إنها رسائل فقهية اقتصادية جديرة بالدراسة والتحليل والمناقشة والفهم والتطبيق.



□ النافذة السابعة [٧]:

اقتصاديات معولمة

استحوذت العولمة على أوسع اهتمام في أدبيات العالم العربي الاقتصادية والثقافية والسياسية والتربوية والإعلامية والتقنية، وسيتضاعف هذا الاهتمام في القرن الحادي والعشرين الذي ستصبح العولمة من أبرز مظاهره، والأكثر تأثيراً على صياغة ملامحه وقسماته وتضاريسه.

إن العولمة التي أصبحت لغة دارجة في الأدبيات المعاصرة، ما زالت تعاني من بعض الغموض، فهناك غموض فيما يتعلق بمعنى العولمة وبحقيقتها، فهل هي ظاهـرة حياتيـة جديـدة أم مجـرد موضة فكرية طارئة مصيرها للزوال؟ وهل هي حركة تاريخية ستستمر في النمو، أم هي فقاعة من الفقاعات التي ولدت لتموت؟!

وهناك غموض فيما يتعلق بنتائج العولمة ومترتباتها بالنسبة للواقع العربي. فهل العولمة حالة صحية أم مرضية؟. وهل هي حركة استعمارية أم تحررية؟ هل ستصب في سياق الاستقلال والذاتية أم التبعية والاستتباع؟!.

ثم، هل المطلوب منا الانغماس فيها أم الانكماش عنها؟. هل ستحتوينا أم سنحتويها؟ هل ستزيدنا تقدماً أم ستضاعف تأخرنا؟!!

إنّ مؤلفات: مثل كتاب «نهاية التاريخ» لفوكاياما، وكتاب «صراع الحضارات» لهنتجتون، وكتاب «صعود وهبوط الامبراطوريات» لبول كندي، وكتاب «الموجة الثالثة» لتوفلر، وكتب أخرى من تلك التي برزت خلال السنوات الأخيرة، تأتي ضمن سياق المشروع الفكري في الدول المتقدمة لفهم العولمة والكوكبية الاقتصادية، باستكشاف آفاقها

وفرصها وتحدياتها ومساراتها المستقبلية.

يقول د. محيي محمد مسعد في كتابه: «ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق»: إن الكتابات - السابقة - تشكل درجات عالية من الوعي بالعولمة (اللحظة الحضارية القائمة).

لقد كان لافتاً للمتأمل ما تعرضت إليه العولمة من نقد صارم وعنيف، برهن على تخوفات حقيقية، فالأمم والحضارات ليست على استعداد للاستتباع الحضاري لتيار العولمة الجارف، وما أطلقته من أحلام وردية ووعود سحرية، تخفي وراءها أضراراً خطيرة، كالتي حاول أن يصورّها كتاب «العولمة والجنوب» لكرولين طوماس وبيتر ولكين، الذي اعتبر العولمة آلية لتكريس الفوارق بين الشمال المتخم بالغنى والجنوب الذي يعاني من الفقر المدقع.

أو التي صورها كتاب «العولمة: النظرية والممارسة» لمؤلفيه: الينور كوفمن وجيليان ينغز، حيث اعتبر أن ظاهرة العولمة قد دشنت عهداً فظاً من العدوان على البيئة، كان من مظاهرها انتشار التلوث وتآكل طبقة الأوزون وانكماش التنوع الاحيائي والهدر في مصادر الطاقة.

أو الذي تحدثت عنه فيفيان فورستر في كتابها «الرعب الاقتصادي»، حيث عرضت السؤال التالي: ما الذي يحصل عندما نعلم أنه ليس ثمة أزمات، بل مجرد تبدّل وتحولّ تقودان مجتمعاً بأكمله، بل وحتى حضارة بأجمعها إلى المجهول؟!.

وقد انتقد هذه الأصوات الغاضبة آلان منك في كتابه «العولمة السعيدة» الذي حاول أن يقدم العولمة على أنها ليست شراً أو خيراً في ذاتها، ولا داعي من الإفراط في وصفها بالوحشية أو الفتك والرعب

ونشر الأجواء المفزعة حولها.

ومن ثم، فإن البشرية بحاجة إلى تكوين وعي عالمي له خاصية الاتصال والتواصل على الأصعدة والمستويات المختلفة، لمواجهة المخاطر والتحديات التي يتأثر منها العالم كله، مثل: ظاهرة العولمة ومشكلات البيئة والتلوث والاحتباس الحراري وقضايا الصحة والسكان والفقر والمجاعة ونقص الغذاء والمياه.

يقول زكي الميلاد في كتابه «المسألة الحضارية: كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغيّر؟»: إنّ المشكلة الحقيقية ليست في العولمة، وإنما جذر المشكلة في تباين مستويات التطور الحضاري في العالم الذي يجعل من الغرب الطرف المستفيد من هذه العولمة، باعتباره أنجز مشروعه في التقدم.

والمشكلة مع الغرب أنه حوّل مشروعه في التقدم إلى تكريس التبعية وضبط آليات السيطرة على العالم.

فالمواجهة الحقيقية للعولمة هي عن طريق الإنماء والبناء وإنجاز مشروعات التقدم والعمران.

يذهب صادق جلال العظم في مقالة له بعنوان «ما هي العولمة؟» إلى أن العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

ويشير محمد عابد الجابري في مقالة له بعنوان «العولمة والهوية الثقافية» إلى أن العولمة هي ما بعد الاستعمار، وأنها مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي تعكس إرادة الهيمنة على العالم.

وفي مقالته: «أصل العولمة وفصلها» يقول جورج طرابيشي إن مفهوم العولمة لم يعرف الاستقرار بعد. وتبقى العولمة هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين أو لبداية القرن الحادي والعشرين.

هذه العولمة، إذن، إنما تخدم مصالح وأفكار الطرف القوي في العالم، وتطمس الأطراف الأخرى وهي ليست العولمة التي يحتاجها العالم في هذه المرحلة، أو التي يتطلع إليها مع القرن الحادي والعشرين.

فهذه العولمة - التي عبّر عنها الغرب - ترتكز على الانتفاع المادي والجشع الاقتصادي واحتكار الثروات ورفع القيود عن الأسواق والبضائع وامتصاص الأموال، وهذه الأمور هي من أكثر العوامل سبباً وتحريضاً للنزاع والصدام والصراع.

إن عولمة الغرب اقتصادية في الأساس تتوخى الربح والنفع المادي، والأبعاد والحقول الأخرى التي ارتبطت بها، كالثقافة والاجتماع والتربية والإعلام وغيرها، إنما وظفّت لذات الغاية الاقتصادية النفعية.

إن الخوف الحقيقي على هويات وثقافات العالم من اكتساح العولمة الغربية وفرض الاتجاه الواحد، جاء نتيجة وجود الضعف والضمور في بنية بعض تلك الهويات والثقافات وتكويناتها، مما يستدعي ضرورة التجديد الداخلي لمزيد من الحماية والمناعة والتحصين.

ومن ثم، فإن العولمة التي يحتاج إليها العالم هي العولمة التي يشترك الجميع في صنعها وصياغتها لا أن ينفرد طرف واحد بها ويسِّخرها لصالح امتيازاته، ووفق فلسفته الفكرية والاقتصادية والاجتماعية.

إذا كانت العولمة قد قوبلت في العالم باعتراضات شديدة وانتقادات قاسية، فلأنها تخدم طرفاً واحداً، وتعبِّر عن رؤية هذا الطرف وهو

الغرب.

إن العولمة تضع أمام المفكرين المسلمين سؤال المستقبل عن المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر الذي تجد فيه الأمم والحضارات خياراً واتجاهاً مقنعاً وفعالاً ومختلفاً عن الخيار والاتجاه الذي يفرضه الغرب على العالم.

والمستقبل ليس مفتوحاً على الغرب فحسب، بل هو مفتوح على كل الثقافات والأمم والحضارات، وبحاجة إلى اكتشاف جديد في زمن زحف العولمة.

إن الأدبيات الإسلامية والعربية في هذا الوقت مطالبة وبإلحاح لتكثيف الحوار والمناقشة والتباحث حول المشروع الحضاري الإسلامي، والآلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية والفكرية التي تتناسب مع إمكانات وقدرات كل دولة.

وأخيراً، فإن العولمة تستدعي من الأمم والحضارات أن تجدّد نظرتها إلى العالم وتعيد تقويمها حضارياً. فهل ستكون العولمة آخر مطافات الغرب؟. أم أنها ستكون قاعدة انبعاث الحضارات الأخرى؟.

هذا يعني أن للعولمة أسئلتها الصامتة والمتجددة، وأنها ستفتح أكثر من احتمال على العالم والمستقبل.

ورغم ما سبق، فإنه سوف يستمر الجدل الذي يختلط فيه المعقول باللامعقول، والحقائق بالأوهام، والوقائع بالافتراضات، والموافق والمخالف، في قضية العولمة!!



النافذة الثامنة [٨] :

اقتصاديات بيئية

الإنسان ابن بيئته، بمعنى أن شخصيته وتكوينه ونموه وسلوكه وميوله وأفكاره وليدة التفاعل مع البيئة.

ومن الغريب، أن الإنسان الذي عمّر هذا الكون واتخذه الله تعالى خليفة وكرّمه على سائر المخلوقات، هو ذات الإنسان الذي يدّمر البيئة ويخربها ويقضى على الأخضر واليابس.

بل ويملأ أرجاء المعمورة بالسموم والعوادم والإشعاعات والأتربة والدخان، ويملأ المكان ضوضاء صاخبة، والسماء غباراً وأبخرة، والهواء روائح كريهة، والأرض فساداً واسع الانتشار، هدّد بذلك التوازن والاستقرار البيئي.

وقضى على جمال البيئة بقطع أشجار الغابات والاعتداء على المحميات وتدمير الشعب المرجانية، وقذف الحيوانات الميتة في عرض المياه العذبة، وإلقاء المخلفات الصناعية في الأنهار، ونشر النفايات في الشوارع والقمامة على الطرقات.

إن تلوث البيئة والاعتداء عليها وتدميرها وتصحرها نتيجة لصنع الإنسان وفعله وجهله وتجبّره.

ولأن قضية البيئة قضية تربوية سلوكية في المقام الأول، كان لزاماً أن تهتم الدول والحكومات بحماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث والاستنزاف والتصحر والتدمير والفساد.

ومن ثم، فإن الحاجة ملّحة وماسة لعلم نفس بيئي، يُعيد للإنسان توازنه وللبيئة حقها المسلوب، وللمجتمع هدوءه واستقراره

وللتنمية ديمومتها وتقدمها.

إن علم النفس البيئي فرع جديد من فروع علم النفس الحديث، ظهر من جراء تزايد الاهتمام بالبيئة وما يكتنفها من التلوث والتدمير والعدوان وما أصابها من عبث وإفساد.

إن علم النفس البيئي يتعامل مع العلاقة المتبادلة والتأثير المشترك بين الإنسان وبيئته. وهو محاولة علمية للمساهمة في حماية البيئة وحل مشاكلها المتزايدة. وتتضح هذه الحقيقة من كون معظم المشاكل البيئية هي في الواقع من صنع الإنسان.

يقول .د عبدالرحمن بن محمد العيسوي في كتابه الرائع «في علم النفس البيئي»: إنّ أفضل الطرق لعلاج التلوث والوقاية من انتشاره تكمن في تعديل سلوك الناس واتجاهاتهم نحو بيئتهم ونحو حب البيئة والارتباط بها، والشعور بأننا وبيئتنا شيء واحد.

في الحقيقة، هناك ضرورة واقعية لنشأة علم نفس بيئي لملاحقة التطورات والتغيرات الطارئة على البيئة، ولأن الحاجة ماسة اليوم لعلاج مشاكل البيئة الناتجة من سلوك الإنسان السلبي إزاء بيئته وتلويثها والإساءة إليها.

إن من أهم ما ينبغي أن يتناوله علم النفس البيئي عملية إدراك الإنسان للبيئة وعناصرها، ومدى رضاه عنها واكتساب المعلومات والحقائق حولها.

ومن أبرز الشعارات والنداءات التي ينبغي أن يتبناها علم النفس البيئي المنشود:

١- حافظ على بيئتنا نظيفة.

٢- لا تجلس فوق الحشائش الخضراء.

٣- لا تقطع هذه الزهور.

٤- لا ترمى النفايات في الطريق العام.

٥- لا تترك الطعام مكشوفاً.

٦- لا تلوث المجاري المائية.

٧- في مقاومة الذباب حفاظ على الصحة.

٨- حافظ على سيولة حركة المرور.

٩- لا تسرف في استخدام الطاقة.

١٠- البيئة علم وسلوك.

فمن الأفضل أن تكون هذه الإرشادات مكتوبة أو مسموعة. وينبغي أن تكون الملصقة أو الشعار أو النداء واضحاً وسهلاً ومعبراً عن إدراك الناس وفهمهم. ومن المناسب أن تكون النصائح سهلة قابلة للتنفيذ.

إن وجود البيئة نفسها نظيفة ومنظمة وسليمة يُعد باعثاً على السلوك الإيجابي نحوها، وكذلك القدوة ووجود الناس الذين يحافظون على نظافة البيئة يدفع الآخرين إلى تقليدهم.

والحقيقة التي نؤكدها أن قضية المحافظة على البيئة وحمايتها وتجميلها وتحسينها واستغلالها قضية تربوية في المقام الأول، ذلك لأن القانون، ومهما شدّد من العقوبات، فإنه لا يستطيع أن يراقب الإنسان في كل خطواته، وهو داخل منزله، أو داخل غرفته، أو في عمله أو في الحدائق العامة، أو في المتنزهات.

إنّ علم النفس البيئي لا يضع حداً فاصلاً بين البحث التطبيقي والبحث العلمي الاكاديمي أو البحث النظري.

لذا فإن هذا العلم يستهدف من وراء بحوثه حل مشاكل واقعية

وحقيقية تجابه المجتمع في الوقت الراهن مثل مشكلة التلوث أو الزحام أو التصحر.

بَيْدَ أن تعديل السلوك المدمر أو الضار بالبيئة لا يهم أصحاب تخصص علمي أو مهني بعينه، وإنما يهم جميع أبناء المجتمع قاطبة خصوصاً بعد أن تفاقمت مشكلة تلويث البيئة وهدمها وتدميرها والاعتداء عليها.

فهي قضية المجتمع كله: أفراداً وجماعات وهيئات ومؤسسات، وإدارة وحكومة، إذا هي قضية مجتمعية وطنية.

إن قضية البيئة قضية مشتركة التخصصات ومشتركة العلوم، يهتم بها علماء الشريعة، وكذا الطب، والسياسة، والاقتصاد، والتربية، وعلم النفس، والقانون، والإعلام، والسياحة، والزراعة، والصناعة ... كلٌ من جهة تخصّصه.

بل إن هناك فروعاً متخصصة أخرى ظهرت حديثاً مثل: علم الاجتماع الحضري والريفي والصناعي وعلم الحياة الاجتماعي، وعلم الجغرافيا السلوكية، وعلم التخطيط للترفيه وقضاء أوقات الفراغ، ذات علاقات متشابكة مع قضايا البيئة.

كما تتصل قضية البيئة اتصالاً مباشراً اليوم بقضية أخرى مهمة وحيوية هي قضية التنمية الشاملة.

والتنمية الشاملة - كما هو معلوم - تهتم بتنمية الجوانب الاقتصادية، والبشرية والاجتماعية والسياحية، والزراعية، والثقافية، والريفية، والإنسانية بشكل عام.

لذا، يؤكد - الاقتصاديون - أن ما ينفق على حماية البيئة استثمار

اقتصادي مفيد، وليس نوعاً من الترف.

ذلك لأنه لا يمكن القيام بمشروعات تنموية في بيئة ملوثة، فالتنمية والبيئة متلازمتان والاقتصاد يرتبط بالبيئة.

ومما يؤكد ما سبق دعوة الإسلام للمحافظة على حياة الإنسان وحياة المجتمع، وعلى صحته، والصحة العامة وعلى حماية البيئة من التلوث والتدمير.

فالإسلام ينظّم حياة الفرد على أساس من الإيمان والنظافة والوعي والفهم وتجنبّ أسباب الأمراض والهلاك.

والإسلام يدعونا لحماية البيئة والمحافظة عليها من غوائل الإنسان وفساده وإسرافه، فإن استهلاك الإنسان المتعاظم هو طوفان التلوث القادم . . .



النافذة التاسعة [٩]:

اقتصاديات خفيــة

عادة تستخدم تعبيرات للدلالة على الاقتصاد الخفي «Under Ground»، ومنها: الاقتصاد الموازي، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد غير النظامي، والاقتصاد تحت الأرض، والاقتصاديات السوداء.

إن الاقتصاد الخفي يتمثل في مجموعة الأنشطة غير المسجّلة ضمن إطار الحسابات الوطنية. وتشمل الإنتاج القانوني غير المعلن في قطاعات: الزراعة، والصناعة والتشييد والبناء، والتجارة الداخلية، والسياحة والفنادق والنقل والموصلات، والتمويل والتأمين، والخدمات العامة والاجتماعية.

كذلك يضم الاقتصاد الخفي إنتاج السلع والخدمات المحظورة، وإنتاج المخدرات، وتوزيع الحشيش، وتوزيع السجائر المهرّبة، ودخول المراهنات والمقامرات والدعارة وسرقة المواد الخام والمواد الصناعية.

أيضاً يدخل ضمن الاقتصاد الخفي دخول أولئك الذين يعملون أكثر من عمل أو يجمعون بين وظيفتين في وقت واحد أو العمل خارج ساعات العمل الرسمية لحسابهم الخاص.

وقد انقسم الاقتصاديون تجاه الاقتصاد الخفي ما بين مؤيّد ومعارض، وما بين شارح لمزاياه وإيجابياته، ومفصّلٍ عيوبه وسلبياته.

حيث يرى بعض الاقتصاديين أن بعض أنشطة الاقتصاد الخفي تؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية في ظل ظروف معينة، عادة ما تكون مقيدّة.

كما يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد الخفي يؤثر بشكل سلبي

على القيمة المضافة المتحققة لدى شركات قطاع الأعمال العام والحكومة، إذ تؤثر الأعمال الإضافية للعاملين في جهات أخرى على ضعف إنتاجيتهم في الشركات العامة، ومن ثم نجد الدخل الشخصي مقوّماً بأقل من قيمته الحقيقية، مما يؤثر سلباً على الدخل الوطني.

ويمكن أن يترتب على بعض أنشطة الاقتصاد الخفي نتائج اجتماعية سيئة حيث تصعد الفئات الدنيا من المجتمع التي تحصل على دخول غير مشروعة خفية إلى أعلى السلم الاجتماعي بسبب ارتفاع الدخل، وما يرتبط به من تصرفات استهلاكية ونفوذ اقتصادي في بعض المجتمعات النامية.

وفي الوقت نفسه يضعف المركز الاجتماعي النسبي للفئات المتوسطة، التي تقبل على الأعمال الدنيا لا تتناسب مع التأهيل العلمي أو الأسري لهم من أجل الحصول على دخول مرتفعة لمواجهة غلاء المعيشة الذي يصاحب نمو الاقتصاد الخفي.

وفي النهاية، يؤدي ذلك إلى سوء وخلل في توزيع الموارد البشرية على قطاعات النشاط الاقتصادي. إضافة إلى تراجع القيمة الاجتماعية للتعليم والثقافة وزيادة نسبة التسرب من التعليم وارتفاع معدل الأمية بدلاً من انخفاضه.

يقول د. حمدي عبدالعظيم في كتابه «غسيل الأموال في مصر والعالم»:
لا يخفى ما ظهر في الآونة الأخيرة من وجود ارتباط بين الدخول المتحققة في الاقتصاد الخفي وأنشطة الإرهاب المحلي والعالمي، وتشجيع العنف في مختلف أنحاء العالم.

ونظراً للارتباط الوثيق بين الاقتصاد الخفي والجرائم الاقتصادية،

فقد اتجهت وزارات الداخلية في مختلف دول العالم إلى إنشاء إدارات متخصصة للأمن الاقتصادي وملاحقة عمليات غسيل الأموال القذرة وتعقب الجرائم الاقتصادية وكشف علاقتها بالإرهاب والعنف والتطرف مع الحرص على تعميق روابط التعاون الدولي لمنع الجرائم الاقتصادية والمرتبطة بالاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الأسود.

لذا، فإن بعض الاقتصاديين يرى أن ظاهرة نشوء اقتصاد خفي يرجع إلى وجود تعقيدات إدارية بيروقراطية حكومية ترتبط بزيادة حجم القطاع العام وزيادة دور الدولة في ملكية وإدارة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأعباء الضريبية.

ومن ثم، فإن أسباب حدوث الاقتصاد الخفي يمكن تصنيفها في الآتي:

١- الضرائب.

٢- التعقيدات الإدارية.

٣- الاجراءات المانعة للحرية الاقتصادية.

٤- الفساد الإداري.

فالضرائب تعتبر مسؤولة عن حدوث الاقتصاد الخفي بشكل كبير في بعض الدول المتقدمة. فقد أشارت بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن ارتفاع معدلات الضرائب تؤدي إلى ارتفاع عدد حالات تجنّب الضرائب أو التهرب منها.

كما نجد أن هناك قاعدة عامة مفادها أنه كلما ارتفعت درجة تنظيم الاقتصاد وزادت الضوابط الإدارية الموضوعة للسيطرة الحكومية على الاقتصاد الوطني، زادت الدوافع لدى الأفراد للالتفات من حول هذه

النظم والقواعد، وعادة ما يوجد بعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن وضع رقابة صارمة عليها، ومن ثم تسهم في حدوث الاقتصاد الخفي.

إن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن الأنشطة غير القانونية الممنوعة تمثل ما يتراوح بين ثلث ونصف حجم الاقتصاد الخفي الناتج عن معاملات قانونية.

وقد ثار جدل هو أن المبالغ غير القانونية المرتبطة بالفساد الإداري في بعض الدول تعتبر من ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي.

المشكلة، أن الاقتصاد الخفي يتسّبب في حصول المسؤولين عن صنع السياسات الاقتصادية للدولة على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند صنع هذه السياسات. مثال ذلك: معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة، ومعدلات التضخم وإحصائيات ميزان المدفوعات.

كما نجد أن تنامي حجم الاقتصاد الخفي يترتب عليه زيادة كبيرة في الدخول غير المشروعة، مما يؤدي إلى حصول بعض الفئات على دخول لا تستحق الحصول عليها، كما أن هذه الفئات تزداد ثراء في الوقت الذي لا يحصل منه أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مواكبة للزيادة في حجم الاقتصاد الخفي.

وللأسف فإن وجود الاقتصاد الخفي يترتب عليه تقديم بيانات غير حقيقية عن المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما ينتج عنه نتائج غير فعالة، من الناحية الاقتصادية، باعتبارها غير مناسبة للواقع الفعلي، وإن كانت متفقة مع الحسابات الرسمية.

ويؤثر الاقتصاد الخفي بصورة سيئة على تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع، حيث نجد أنه في حالة عدم خضوع الدخول المتحققة في ظل الاقتصاد الخفي للضرائب يحدث تحول في تخصيص الموارد، لتتجه إلى أنشطة الاقتصاد الخفي وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي، وينطوي ذلك بلاشك على سوء تخصيص للموارد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

فقد أوضحت بعض الدراسات أن أرباح مافيا السوق السوداء في بعض الدول أصبحت تمثل ٥٠٪ من حجم الاقتصاد الوطني. وبينت تلك الدراسات أن حجم الأرباح التي تحققها المافيا من الاقتصاد الخفي بلغت في عام واحد حوالي ١١٠ مليار دولار، مما يوضح سيطرة الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الأسود على مختلف دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء.

ومما يزيد الأمر تعقيداً انتشار عمليات غسيل الأموال للدخل المتحقق في ظل الاقتصاد الخفي في السنوات الأخيرة بمعدلات متسارعة في بعض دول العالم.

فقد أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن حجم عمليات غسيل الأموال سنوياً في الدول الصناعية والمتحققة من تجارة المخدرات وتهريبها تتراوح بين ١٢٠ - ٥٠٠ مليار دولار.

وفي مصر، تشير بعض التقديرات إلى أن حجم الاقتصاد الخفي بلغ حوالي ٢٢٢ مليار جنيه مصري خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩١م)، وذلك في الوقت الذي بلغ فيه الدخل الوطني نحو ١٩٦ مليار جنيه فقط!!.

وهكذا نجد أن مجالات الاقتصاد الخفي غير المشروع تعددت وتنوعت

وازداد حجمها مع كل زيادة تحدث في النمو الاقتصادي وآفاق العولمة.

المشكلة تظل باقية في حالة الاقتصاد الخفي، وهي أن الدخول التي يحصل عليها الأفراد بصورة غير شرعية تظل بمنأى عن التسجيل في الحسابات الوطنية للدولة، ولا تخضع للضرائب في الوقت نفسه.

كما أن الاقتصاد الخفي يمكن أن يؤدي إلى تحول الاقتصاد الساكن إلى اقتصاد حركي، وهو ما يترتب عليه ارتفاع كفاءة التشغيل في الاقتصاد الوطني.

ولعل ذلك يوضح أن الاقتصاد الخفي ليست كل نتائجه سيئة بالضرورة، لكنّ معظمها كذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية غسيل الأموال يمكن أن تؤدي في المستقبل، ومن خلال تحويل الجزء غير المشروع من الاقتصاد الخفي إلى دخل مشروع يدور في قلب الاقتصاد الرسمي إلى تحويل الاقتصاد الخفي إلى اقتصاد رسمي، يظهر في السجلات وفي الحسابات الوطنية في السنوات التالية لإجراء عمليات الغسيل.

وللأسف فإن عصابات الاقتصاد الخفي ومافيا المخدرات وبغول الأموال القذرة استطاعت تحقيق دخول مرتفعة من معاملات السوق السوداء، وتجارة العملات الأجنبية والذهب والخمور والقمار والدعارة والمخدرات.

ختاماً أقول: إن ما سبق يعني ضرورة اتخاذ الإجراءات الرادعة والترتيبات اللازمة والقواعد المنظمة والوسائل المناسبة لمواجهة تلك الأخطار.

وقد آن أوان ذلك !!!.....

النافذة العاشرة [١٠]:

اقتصاديات الكتكوت

إن الأرقام حقاً مذهلة. فإجمالي عدد سكان العالم يبلغ ٥,٦ بلايين نسمة ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم خلال القرن القادم. وفي كل عام يزداد العالم ٩١ مليون فرد آخر. وهذا يوازي مدينة نيويورك أخرى كل شهر، وصين أخرى كل عشر سنوات. ومعظم هذه الزيادة في عدد السكان سوف تحدث - إن شاء الله - في البلدان النامية.

إن أسباب وآثار النمو السكاني كليهما متشابك مع كتلة معقدة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وإذا كان هناك تعميم واحد يمكن استخلاصه من الحقائق والآراء الوفيرة التي تقدّم لنا فهو: ان النظرة التقليدية عن السكان والاستهلاك والبيئة نظرة خاطئة في أغلب الأحوال.

فعلى سبيل المثال، تعتبر النظرة التقليدية أن النمو السكاني هو المسؤول عن الهجرة المتزايدة من البلدان الفقيرة في الجنوب إلى البلدان الصناعية في الشمال.

ولكن، كما تشير هانيا زلوتنك في مقالتها: «الهجرة الدولية: أسبابها وآثارها» فإن الدولة الفقيرة التي بها أعلى معدلات النمو السكاني ليست هي الدولة التي ترسل أكبر عدد من المهاجرين إلى العالم المتقدم.

ولهذا، فإن النمو السكاني السريع ليس سبباً للهجرة على الرغم من أنه أحد العوامل العديدة المتشابكة التي يمكن أن تتسبب في تدهور نوعية الحياة وبذلك تُحدث حافزاً للهجرة.

كذا، فإن النظرة التقليدية الأكثر انتشاراً والمضلّلة تنادي بأن النمو

السكاني السريع يؤدي حتماً إلى التدهور البيئي.

حيث ان البشر الأكثر عدداً يستهلكون موارد أكثر وينتجون نفايات أكثر والنظرة السريعة للبيانات يبدو أنها تؤيّد تلك المعادلة.

والفروق الشاسعة في الاستهلاك مؤشر على أن بعض الشعوب لها تأثير أكبر على البيئة من غيرها.

إن الدول الصناعية في الشمال والتي يقطنها ٢٥٪ فقط من سكان العالم تولّد حوالي $\frac{٣}{٤}$ جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ولهذا وإذ أخذنا في الاعتبار تغيّرات المناخ التي تحدث في العالم، فإن الاستهلاك في الشمال يشكل تهديداً أكثر من النمو السكاني في الجنوب.

يقول لوري آن مازور في كتاب «ما وراء الأرقام»: على المستوى العالمي، نجد أن الظلم لافت للنظر إلى حد كبير. إن ٢٥٪ من سكان العالم الذين يعيشون في الدول المتقدمة يستحوذون على ٨٥٪ من جميع منتجات الغابات و ٧٢٪ من إنتاج الصلب و ٧٥٪ من الطاقة المستخدمة.

وللأسف فإن الدولة المتقدمة تنتج قرابة ٧٥٪ من العبء العالمي من الملوثات والنفايات.

وكلما ارتفعت مستويات المعيشة في العالم النامي زاد تأثير البيئة بالنسبة لكل فرد. إن هذا السيناريو يمكن أن يسبّب دماراً أكثر للبيئة ما لم توضع الأساليب التقنية والسياسات الملائمة في موضعها لكي تمنع هذا الدمار.

فالحقيقة، إن الحدّ من استهلاكنا من الطاقة إلى النصف يمكن أن

يحسن ويخفف من وطأة كثير من مشكلات البيئة، من المطر الحمضي إلى التغيرات في المناخ.

ومثلما يمكن للنمو السكاني أن يحقّق التوازن بين التحسينات في نوعية البيئة، فإنه يمكن أن يؤخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ثم، فهل تسبق التنمية استقرار السكان أم تتبعها؟

سيظلّ هذا السؤال مثل لغز الكتكوت والبيضة في علم دراسة السكان خصوصاً وفي علم الاقتصاد بعامة !!.

لذا، يجادل بعض الاقتصاديين في أن النمو السكاني يمكن أن يخدم التنمية، وذلك بتحسين اقتصاديات إنشاء البنية الأساسية على سبيل المثال.

ولكن، ليس هذا هو الوضع الحالي في البلدان النامية في الجنوب، حيث تسعى الحكومات لتوفير الخدمات والوظائف لأعداد السكان المتزايدة باستمرار. وهذا يشكل تحدياً كبيراً لتلك الحكومات وخططها الاقتصادية.

يقدّر صندوق الأمم المتحدة للإسكان أن هناك الآن نصف بليون شخص في البلدان النامية يعانون من البطالة وهذا الرقم يعادل القوة العاملة بأكملها في البلدان الصناعية.

ولكي توفر سبل المعيشة لعدد السكان المتزايد فعلى الدول النامية أن تُوجد حوالي ٣٠ مليون وظيفة جديدة كل عام.

وهكذا، يحدث النمو السكاني والتخلف دورة تتجّه إلى أسفل، حيث يمنع النمو السكاني التنمية التي يمكنها أن تبطئ من النمو السكاني، كما يقول ناثان كيفتز.

إن دورة النمو السكاني والتخلف التي تتجه إلى أسفل تشترك مع

الإجهاد البيئي لإحداث ما أطلق عليه جيمس جرانت التسلسل الحلزوني: الفقر - السكان - البيئة.

فالفقر يؤدي إلى النمو السكاني. والنمو السكاني بدوره يمكن أن يساعد على استمرار الفقر عن طريق إعاقته للتنمية. والإجهاد البيئي هو سبب ونتيجة الفقر والنمو السكاني على حد سواء.

والنتيجة، كما يرى جرانت، هي سحب الفقراء في دوامة يجبر فيها الفقر الأعداد المتزايدة من الناس إلى اللجوء إلى المناطق القابلة للتعرض للتدهور البيئي ويكون الإجهاد البيئي الناتج عن ذلك سبباً آخر لفقر هؤلاء الناس بشكل مستمر.

وتُعدّ المشكلات التي يسبّبها تسلسل: الفقر - السكان - البيئة نذيراً خطيراً، إذ يمكن أن تؤدي إلى الحروب وعدم الاستقرار الاجتماعي.

لقد شهدت فترة التسعينيات ظهور الاهتمام من جديد بقضايا السكان.

ولكن خبراء البيئة لم يلقوا ترحاباً، فحكومات الدول النامية تبدي استياءها من التركيز على النمو السكاني باعتباره سبب التدهور البيئي، في حين أنه من الواضح أن الاستهلاك في الشمال هو المسؤول إلى حد كبير.

ومن ثم، فلن ينجح أي برنامج يهدف إلى حماية البيئة العالمية دون تعديل للطرق التي يتم بها استغلال الموارد في العالم المتقدم.

وكما كتب آلن درننج: إن البيئة العالمية لا تستطيع أن تعول ١,١ بلايين من سكانها الذين يعيشون مثل المستهلكين الغربيين، فما بالنا بـ ٥,٥ بليون شخص أو إعالة ٨ بلايين نسمة على الأقل في المستقبل القريب.

إن الجهود من أجل خفض الاستهلاك يجب أن تعمل على أربع مستويات على الأقل، من أجل إنجاح برنامج إصلاح وحماية البيئة العالمية.

أولاً: ينبغي أن تدرس البنية الأساسية للحياة في المجتمعات الصناعية، وأن تشجع التقنيات المتواصلة مثل الطاقة الشمسية وإعادة تدوير النفايات.

ثانياً: ينبغي أن نتأكد من أن الأسواق تعكس الواقع البيئي.

ثالثاً: ينبغي أن نتغلب على ظاهرة الاستهلاك، فإننا لا نستطيع أن نبني عالماً متواصلاً باقتصاد يوجهه تخطيط مضى عليه الزمن، في مجتمع مشبع بالاعلانات.

رابعاً: ينبغي أن نعيد التفكير بشكل جدي في التركيز على النمو والتوسع على حساب الموارد المتاحة.

وفي الواقع، فإن على التنمية المتواصلة أن تركّز وتعطي أهمية على التحسينات النوعية في الطرق التي يتم بها استخدام الموارد وتوزيعها.

فلن يتوقف التسلسل الحلزوني لمشكلات الفقر - السكان - البيئة والمتجه إلى أسفل، طالما أن $\frac{١}{٥}$ (خمس) البشر يعيشون في فقر مدقع.

ختاماً أقول: إن التخفيف من حدة الفقر يحتاج إلى تغيرات جوهرية في اقتصاد العالم بحيث يكون: نظاماً عادلاً، ومنصفاً للتجارة العالمية، يشتمل على حكومات مسؤولة، مع تخفيف عبء الديون الملقاة على كاهل البلدان النامية، مع التركيز على استثمارات متجددة في التنمية الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والتربية. . . .

النافذة الحادية عشرة [١١] :

اقتصاديات النملة

أصبح عددنا ثمانية مليارات نسمة تقريباً سنة ٢٠٠٠م فماذا سنأكل؟!.

هذه الصيحة أطلقتها المنظمات العالمية المهتّمة بأمور الزراعة والتغذية.

وانعقدت مؤتمرات عديدة، وأصدر خبراء الزراعة والغذاء تقارير ودراسات سعياً لتأجيل موعد الإنسانية مع شبح المجاعة.

أليس من المضحك، الحديث عن الجوع، بينما تُوزّع اللحوم المعلّبة، ذات القيمة الغذائية الغالية، على القطط والكلاب المنزلية في البلدان الغنية؟!.

يقول فرانكلين برل في كتابه «الجوع أقصر طريق إلي يوم القيامة»: لدى الأمريكيين ١٠٠ مليون كلب وقط، تأكل القطط منها ثلث السمك المعلب جميعه، ويصرف الأمريكيون عليها حوالي ٥,٤ بلايين دولار سنوياً، بينما لم يبلغ مساهمة امريكا في إطعام الشعوب الجائعة في العالم سوى ٢٥ بليون دولار في السنوات العشرين الماضية.

ومن الطريف أن ميزانية إطعام القطط والكلاب في أمريكا تعادل خمسة أضعاف ميزاينة الأمم المتحدة في نيويورك، ففي عام واحد صرف على القطط والكلاب الأمريكية ٣,٢ مليارات دولار، بينما كانت ميزانية الأمم المتحدة فقط ٦٨٣ مليون دولار لا غير.

وفي المقابل، فإن الأرقام والإحصاءات التي جمعتها منظمات الأمم المتحدة، تشير إلى أن أكثر من ٤٠٠ مليون من البشر يعانون من نقص في التغذية، أي لا يأكلون حتى الشبع، بينما يشكو حوالي

نصف سكان الأرض من جوع بطيء ناتج عن سوء التغذية.

بعد أن بيّنا بالأرقام نقص التغذية، وبعض حالات الجوع، بات من الضروري البحث عن أسباب ذلك.

وأول ما يتبادر إلى الأذهان هو الأسباب الطبيعية كالجفاف وضيق الرقعة المزروعة، وقلة إنتاج الأرض، وقلة الموارد.

وهـذه الأسباب جميعها تسعى إلى إلقـاء المسؤولية على العوامـل الطبيعية. لكن ألا يتحمل الإنسان قدراً من المسؤولية؟!.

فلماذا لا يستعمل الإنسان المساحات التي يمكن زراعتها؟ ولماذا لا يستعمل بشكل أفضل الثروات الحيوانية المتوفرة فوق أرضه؟. ولماذا الجوع في عالم تسكنه الوفرة؟. ولماذا انتشر الجوع الصامت؟! وهل يمكن أن يعاني إنسان من الجوع على الرغم من امتلاء معدته، ومن تناوله كمية السعرات المطلوبة يومياً؟!

والحقيقة التي نؤكدها أن أي إنسان لا يختار أن يجوع بمحض إرادته.

يُروى أن حكيماً كان يتجوّل في البلاد، فشاهد عجوزاً يغرس نباتات نخل صغيرة. سأل الحكيم العجوز قائلاً: إني أعجب منك أيها العجوز، أنت تزرع النخيل الذي لا يعطي ثماراً إلا بعد سنوات طويلة. فهل تضمن أنك ستعيش لكي تأكل من ثماره؟ فردَّ العجوز: عندما وجدت نفسي على هذه الأرض كانت هناك أشجار نخيل كبيرة آكل من ثمارها، وهكذا زرعوا فأكلنا، ونزرع فيأكلون.

إذن، الحل الصحيح لمشكلة الجوع والغذاء، ليس بمعالجة الواقع الحالي مما يعاني منه من مشكلات وحسب، بل من خلال التخطيط لمواجهة احتمالات المستقبل.

إننا نعيش فوق سفينة فضائية تُدعى: الأرض، تُبحر عبر الزمن. وعدد ركاب السفينة يتزايد بنسبة أكبر من نسبة تزايد الغذاء عليها.

وينقسم الركاب إلى فئتين:

وركاب الدرجة الأولى، يحصلون على كميات من الغذاء تفيض عن حاجتهم، ويزيد عددهم بنسبة أقل من نسبة تزايد غذائهم.

ركاب الدرجة الثانية، يحصلون على غذاء يقل عن حاجتهم ويتزايدون بنسبة أكبر من زيادة غذائهم وبعض هؤلاء يحصل على الفتات الذي يتساقط عن مائدة ركاب الدرجة الأولى مقابل خدمات يسيرة، من نوع أن يتخلى أحدهم عن كرسيّه، ليتمكن راكب متخم من بسط قدميه فوق هذا الكرسي.

ويعتقد معظم خبراء السفينة وعلمائها أن تزايد عدد ركاب الدرجة الثانية، يشكل خطراً على مستقبل الحياة.

وقد توصلت الدراسات والإحصاءات إلى أن تزايد عدد الركاب الفقراء هو السبب الرئيس لفقرهم ونقص غذائهم. ومن ثم، ينبغي على هؤلاء الركاب أن يحدّوا من تزايد عددهم، لكيلا يصل بهم الأمر إلى الجوع.

ولا ننسى أن فراغ المعدة قد يؤدي إلى فقدان التوازن العقلي وربما الجنون، الذي يدفع ركاب الدرجة الدنيا إلى الاعتداء على ركاب الدرجة الأولى، للاستيلاء على ثرواتهم وأموالهم.

خاطبت بقرة نملة، ذات يوم، وقالت لها: إني أعجب منك أنت الصغيرة، تلدين عدداً كبيراً من النمل في كل سنة، ولا تشكين أبداً من الجوع. أما أنا، على الرغم من ضخامة جسمي وقوتي، فإني ألد

بقرة واحدة في السنة، ولا أستطيع تأمين عيشي. فأضطر للعمل عند الإنسان للحصول على طعامي. أجابت النملة بتواضع: عفواً سيدتي البقرة، أنت تلدين معدة كبيرة فوق أربع قوائم كسولة. أما أنا فمقابل كل فمّ ألده، هناك ست قوائم نشيطة تبحث عن حبات القمح وتحملها إلى الوكر.

إن أفضل طريقة للخروج من دوامة النقاش حول العلاقة بين أزمة الغذاء وتزايد السكان، هي الاختيار بين شقاء البقرة وحكمة النملة.

فقد يكون التزايد السكاني عبئاً على اقتصاد البلد إذا لم تكن هناك القدرة على التنفيذ، والخطط الكامنة والمناسبة من أجل تنمية موارد هذه البلاد واستغلال ثرواتها.

وقد يكون التزايد السكاني عاملاً أساسياً من عوامل تنمية البلاد وزيادة ثرواتها، إذا تمت الاستفادة من الذراعين والعقل المبدع.

يقول المثل الشعبي: الجوع هو أمهر الطباخين، ويمكننا أن نضيف إليه: وهو أيضاً أمهر المعلّمين.

فالإنسان القديم لم ينتظر اكتشاف الكيمياء والأبحاث العلمية الحديثة، ليعرف المواد الضرورية الغذائية لجسمه.

بل إن إحساسه بالجوع دفعه إلى تناول مواد مختلفة من أجل ملء معدته. وبطريقة التجربة والخطأ، توصّل الإنسان إلى اكتشاف الأطعمة المناسبة لتغذيته.

وخلال آلاف السنين طوّر الإنسان صناعة الطعام ونوّع مصادره: أطعمة من أصل نباتي، وأطعمة من أصل حيواني. وأصبحت الآن طرق صنع الطعام وعادات الأكل وآداب المائدة جزءاً من تراث كل شعب

من شعوب الأرض.

ولم يعد الطعام ضرورة حياتية فقط، بل أصبح مصدراً للّذة، وأيضاً مناسبة اجتماعية ووسيلة لتوثيق روابط الصداقة بين الناس.

نحن نتنفس بدون انقطاع خلال النهار والليل، وينبض قلبنا بدون توقف، ونشرب بضع مرات في النهار، ونأكل عادة ثلاث وجبات من الطعام في اليوم.

أليس بالإمكان توفير المجهودات عن طريق الاستغناء عن التنفس والشراب والطعام، أو على الأقل أليس بإمكاننا أن نأكل أو نشرب ساعة يحلو لنا؟ مرة أو مرتين في الأسبوع؟!.

بالطبع، الجواب: لا، لأن التغذية تشكّل وظيفة أساسية من وظائف الحياة.

ختاماً أقول: إن الإنسان هو أكبر ثروة وطنية، وهو العامل الأساس في زيادة ثروات بلاده. ولكنّ هذا يتطلب حصول الإنسان على الغذاء المناسب والتربية الكفيلة بتخليصه من قيود الفقر والجوع والجهل والتخلف والخوف إن مستقبل وطننا يواجه تحديين: تأمين الغذاء الجسدي، والغذاء الفكري للأجيال القادمة.

وقد آن أوان ذلك !!! . . . .



النافذة الثانية عشرة [١٢]:

اقتصاديات الخفافيش

يتحدثون، اليوم، عن النظام العالمي الجديد، كما لو كان جديداً أين الجِدّة؟ عندما يحاول شخص قوي، ليس لديه كوابح معنوية متينة، ولا قيم أخلاقية واضحة، إلا في حدود ضيّقة لعلها حدود الحيّ الذي يهيمن عليه، أو ما يعرف بمنطقة نفوذه عندما يحاول جباية خراجها لمصلحته هو بالدرجة الأولى؟

أظن أن مثل هذا الشخص ومثل هذه المحاولة لهما صفة القدم. وإذا وضعنا الدولة القوية مكان الشخص القوي تبقى النتيجة واحدة مع تغيير في التسمية.

ثم، مَنْ هي الدولة التي تمتعت بالقوة المادية والعسكرية ولم تحاول جباية أموال العالم الواقع بمتناول يدها؟. لعل القسم الأعظم من التاريخ يقوم على سرد محاولات الدول العظمى للاستئثار بأموال العالم، ومراحل نجاحها وفشلها في محاولاتها هذه.

والمحاولة التي تجري أمام أعيننا ونشاهدها أو نسمع بها عبر وسائط نقل المعلومات المضلّلة غالباً من أجل توجيه الأموال الشاردة في العالم إلى وجهة معينة، ليست جديدة، مع أنها تشكل سمة النظام العالمي الراهن.

لعل الجديد في الموضوع هو كثافة وسائط الإعلام المساهمة في العملية، أو لعله المستوي الرفيع من النفاق الذي بلغه أصحاب المحاولة ومن لفّ لفهم. أو هذا الأسلوب الحديث في تركيب الرواية وفي إخراجها وعرضها على الجمهور.

أيّ جديد في الأمر، حين تتراكم أموال كثيرة لدى كيانات هشة وضعيفة، فيأتي كيان أكثر قوة ويستولي عليها؟

أيّ جديد في موضوع تزوير الواقعة التاريخية لتبرّر منطق الثري القوي؟

في عالم الغرب، كما صنعه فلاسفته تقريباً، تودي بنا هذه المجتمعات إلى الكارثة، ولم تُبذل الجهود اللازمة لتعلّم التفكير الموضوعيْ. بَيْدَ أن أصواتاً غربية تسمع بين الفينة والأخرى، تحاول إعلان اعتراضها على ما يجري، وتحاول أن تفكر بموضوعية.

إن الاقتصاد، بمعناه الشامل، وليس بمعناه المادي فقط، هو من الوسائل المعينة على تفسير كثير من حوادث التاريخ.

فالأفكار الأساسية قديمة، إذ النهب العالمي يتم بأكثر الطرق فعالية وأسرعها وأقدرها على حشد أضخم كمية من الأموال في أقل عدد من الجيوب أو الصناديق. الجديد نسبياً هي الطرق الفاعلة يدعمها الحاسوب العظيم ثورة القرن القادم كما يرى علماء الحواسيب والإنترنت.

هذا إذا لم يظهر فيروس خفي يلتهم ذاكرات هذه الحواسيب، مثل الذي أقض مضاجع الحاسوبيين منذ أشهر مضت.

وحقيقة الأمر فإن الجري وراء المال والسعي وراء المنفعة فقط، والانفلات من القواعد المنظمة لأي نشاط اقتصادي على هذه الأرض، أي تناسي البعد الاجتماعي للعملية الاقتصادية، خطرٌ عظيم.

أليس بالمستطاع اليوم وبعملية حاسوبية يسيرة نهب مدخرات كبار المودعين وصغارهم من خلال معدلات الحسم ومعدلات الصرف؟

أليس بالمستطاع اليوم وعبر تحالف علني أو سري، دائم أو مؤقت، بين بعض بيوتات توظيف الأموال في وول ستريت إجبار الساسة على الانصياع إلى إرادة المال الملك.

ألسنا اليوم رهائن إرادة مجموعة مختارة من عولميّ هذا القرن الذين اكتشفوا كيفية الاستيلاء على ملايين الدولارات في دقائق أو ساعات؟ هل دخلنا عصر الحكومة العالمية بعد أن تمت عملية تمركز الثروة وحصرها في أضيق نطاق؟

إن المادية الغربية من رأسمالية أو ماركسية أوصلت الاقتصاد إلى أزمة خطيرة ومعه العالم كله. والطريق المسدودة التي سارت فيها كل منهما جعلت مسألة تركيز مبالغ خيالية من المال في أيد محدودة وبتصرف عدد قليل من الخفافيش الاقتصادية أمراً ممكناً.

في هذا السياق يلخّص ويليام غريدر أحوال النظام العالمي الاقتصادي الجديد بقوله: «لقد اعتبر المال مؤثراً محايداً في التجارة، لكنه غدا سيدها المريض بالعُصاب».

إن مبدأ العقلانية الذي تُبنى عليه التحليلات الاقتصادية التقليدية قد فرّ من السوق، حيث انتقلنا بسرعة من الغبطة إلى الخوف.

يقول تشارلز كينديلبرجر: «عندما يتصرف الجميع بجنون يغدو السلوك العقلاني أن نكون أيضاً من المجانين»، جاء ذلك في دراسته الشهيرة عن «الذعر والعادات المستهجنة والأزمات».

وقد وقعت الحكومات اليوم والمصرفيون في حركة هروب إلى الأمام، وكما هي العادة في الاقتصاد، فالقرارات المتخذة من أجل حلّ معضلة معينة، تؤدي إلى معضلة أخرى أكثر منها خطراً.

يقول جورج قرم في كتاب: «نظام النهب العالمي»: إن تجسيد الشيطان والدور المنفِّر وكبش الفداء الذي لعبه صدام حسين أثناء أزمة الخليج الثانية وما بعدها، يجعلنا ننسى كم أسهمت حرب الخليج في تدعيم النظام العالمي الاقتصادي الجديد الملائم للبلدان الصناعية.

إن قمة السخرية تكمن في أن الدعوة إلى نظام اقتصادي جديد أطلقتها في عام ١٩٧٣م حركة عدم الانحياز الفقيدة التي تعتبر اليوم بحكم المتوفاة. إذ كان النظام المقترح يهدف إلى تيسير عملية تصنيع العالم الثالث واستيعابه في التجارة العالمية على قدم المساواة مع البلدان النامية. وكان الهدف الأكبر للوصول إلى تلك الغاية يمر عبر إعادة تقويم أسعار المواد الأولية.

في بداية السبعينيات، جرى إطلاق نداء «أوقفوا النماء» بعد أن تكهّن خبراء نادي روما بشح المواد الأولية وبتفاقم التلوث بصورة تنذر بكارثة، وذلك في آن معاً.

وللأسف، فقد كانوا على خطأ، عشرون عاماً أو أكثر انصرمت، غيّر فيها علماء الاقتصاد آراءهم. والذي يقلقهم الآن ليس نشاط النماء، بل تراخيه.

فقد نشر مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية تقريره السنوي وفيه أبدى قلقه من رداءة الاحتمالات العالمية من الآن وحتى نهاية عام ٢٠٠٥م.

إذ سوف تزداد المشاكل التي يُعاني منها كوكبنا خطورة، إذا لم يحدث ما يجعل الآلة الاقتصادية تعاود انطلاقتها.

ولذا، حذّر انطون بريندر - مدير المركز - من أننا سنجتاز

مرحلة خطرة، إذا لم نبذل جهوداً لفتح أسواقنا لاقتصاد دول الشرق ودول الجنوب التي تعاني من المصاعب، فإننا نخاطر برؤية هجرة كثيفة نحو البلدان الغنية الصناعية.

والمشكلة أن الأثرياء يزدادون ثراء، والفقراء يزدادون فقراً، وللأسف، فسوف تزداد الهوة بين بلدان الشمال وبلدن الجنوب في السنوات القادمة.

وسوف تبدو الفوارق بين الأثرياء وبين الفقراء في نهاية المطاف أمراً لا يمكن احتماله.

وهكذا يكتشف العالم بعد عدة أعوام من الغبطة أنهم كانوا يلعبون لعبة «إطلاق المارد من القمقم»، حيث يتعذر السيطرة عليه بعد ذلك.

كتب محرر وول ستريت جورنال مرة قائلاً: «عالم المال هو مجموعة من الكائنات الحية وغير الحية تعيش في بيئة واحدة، تعدل نفسها بحذق أو تتغير فجاءة تبعاً لسير الأحداث العالمية».

ختاماً أقول: إنه لما اكتشف عالم المال فداحة الأضرار انطلق الناطقون باسمه مؤكدين نهاية عربدة المضاربات التعيسة التي أتاحت للعديد من الخفافيش امتصاص الدماء حتى التخمة.

ألسنا نشهد بداية إعادة رسملة الشركات؟! وبالطبع فإنّ المتحكمّين هم خفافيش الاقتصاد!!!...



النافذة الثالثة عشرة [١٣]:

اقتصاديات الضفادع

يقول نايجل هاريس في كتابه الرائع «الاقتصاد العالمي في أزمة»: إن العالم الحقيقي هو نظام عالمي وليس نظام قرية.

لذا، فإن تعقيدات الفعاليات المتشابكة لا يمكن حصرها وهي تشير إلى نقص تصوراتنا عن البلدان الصناعية ونشاطاتها. ولا تستطيع هذه النشاطات أن تتوافق مع المفهوم المعروف في كل من البلدان الصناعية بـ «الاقتصاد الأسود» كما في بريطانيا أو بـ «الاقتصاد الخفي» كما في أمريكا أو بـ «العمل الأسود» في فرنسا وألمانيا.

إن نمو أو اكتشاف الاتجار بالكادحين مسّجل بوثائق داخل المناطق المركزية الصناعية. فمعهد الأبحاث الاجتماعية (سنس) قدّر أن ما يدعونه بـ «الاقتصاد الموازي» قد وفرّ في نهاية السبعينيات ما بين ٤-٧ ملايين وظيفة ومن ضمنها الأعمال الاضافية وأعمال بعض الوقت البيتية كما الاستخدام بدوام كامل.

كما أن وجود قطاع خفي في الاقتصاد قد قطع شوطاً لا بأس به، حيث ساعد المحللين الاقتصاديين على تفسير عدد من التناقضات الظاهرية: الإنجاز القوي للاقتصاد الذي يعاني من إفلاس الصناعة على نطاق واسع، وظهور مستويات عالية نسبياً من الازدهار إلى جانب الركود الرسمي.

ومن ثم، فهناك تحبيذ عام «للعمل على نطاق ضيق في العالم الصناعي سواء أكان هذا سبباً أو نتيجة.

وقد قامت الحكومات بإجراءات متواضعة لتساعد العمل الصغير. وكانت هناك مقترحات لإيجاد «مناطق لصادرات هذا الأسلوب

الصناعي في البلدان الصناعية.

وكان من المأمول أن تكون مشاتل محمّية للعمل الصغير، بدل أن تكون ملاذاً للفروع الصغيرة التابعة للصناعات الكبرى.

إن الاقتصاد الأسود، الاتجار بالكادحين، يعمل خارج سيطرة أو حتى مشاهدة الدولة، وحجمه وتركيبه وتنوعه مع الزمن غير معروفة، ويبدو أنه من تأثير قطاعات تتلاءم بطبيعتها مع الأشكال السائدة من المنافسة داخل النظام العالمي، وهي ليست بإيعاز اقتصاد وطني.

إنه نظام رأسمالي خاص، بالرغم من أنه يعتمد على سرقة موارده من القطاع العام، فهو يعمل بشكل مستقل عن رقابة الدولة.

في إيطاليا يُدْعى «إنتاج العالم الثالث»، وهذه التسمية تسترعي الانتباه ليس فقط لأن المهاجرين، هم الذين يمدون الاقتصاد الأسود غالباً بالرجال في بعض أقسام المناطق الصناعية، ولكن لأن وراء النطاق الضيّق للبلدان الصناعية يقع عالم يسكنه ثلثا البشر حيث الاتجار بالكادحين، ليس صفة سرية في النظام بل هو عنصرها الرئيس حقاً، إن الغالبية الساحقة لقوة العمل في العالم خارج الزراعة كانت منخرطة في مهن الكادحين.

إنها عملية شبيهة بقفز الضفادع، حيث وصلت بعض البلدان النامية أولاً، لتجد أن قاعدتها الانتاجية التي بدأت بها قد تحركت إلى قطاعات أخرى إذ تغيَّرت سرعة النشاط الاقتصادي.

والشركات الدولية المتواضعة في مناطق التجارة الحرة كان بوسعها أن تكون كثيرة الحركة حسب تنوع التكاليف وهي لم تكن واقعة في فخ حكومات معينة ولا عديمة الحركة في «توضعها» في

المنطقة الحرة.

إن جزءاً من هذا العالم هو اقتصاد أسود، ولكن معظمه أبيض، أو رمادي على الأقل. وهذا لا يعني بأن الأسود غير مشروع أو معترف به علناً. فالاقتصاد الأسود هو من اختراع المناطق الصناعية في العالم، وهو استجابة السوق إلى نظام ضريبي خاص في الاقتصاد الموّجه.

والأحرى أن يكون وطنه الطبيعي في قلب مهن الكادحين في البلدان النامية، حتى لو أعطي اسماً حيادياً كا «القطاع غير الرسمي».

لقد ازدهر الاتجار بالكادحين، بينما أولئك الذين لا يتطلب عملهم كدحاً، كسد سوقهم.

وحين ازدهرت مهن أولئك الكادحين، اندمجت في نظام الإنتاج العالمي في مرحلة جديدة.

فاخترعت السيارات العالمية بمبادرة من فورد وجنرال موتورز، وصُنعت أجزاؤها في البلدان النامية كلها. وبناء السفن والآلات العامة ومجموعة واسعة من الكيمائيات لم تعد مقتصرة على المناطق المركزية.

ولو أن العملية استمرت، لأدّت إلى تغيّر مذهل في التوزيع الصناعي.

ولكن، كان هناك كثير من العوائق، وليس أقلها الحجم المخيف من الديون المتراكمة وحوافز الحماية الجمركية في البلدان الصناعية. ولكن، إذا أمكن تجاوزها، فإن معدلات الربح العالمي قد تستمر.

إن الفجوة بين الأفعال العلنية والحقيقة المستورة هي نفسها في كل البلدان، وتفسها في كثير من الأبعاد المختلفة.

إن مجمل الإنتاج المحلي قد يقفز قُدُماً، ولكن الأرقام لا تتحدث عن عدد الناس الذين يعملون، وكم منهم لديهم دخول محتملة. إن

كل النمو في العالم لم يشبع كل الجياع وحتى في البلدان الصغيرة.

فالغالبية تمارس حياة في غاية التقشف. فالدخول بالنسبة لمعظم الناس متدنية، والعمل طويل وشاق.

إن أشخاصاً بأعمار عشرة أعوام أو أكثر قليلاً كانوا يعملون ١٥ ساعة أو أكثر في اليوم. وأكثر من نصفهم يعملون ٥٤ ساعة في الأسبوع.

يقول روبرت بورتنر في مقالته «كدح الأطفال وما ينشأ عنه من مشاكل»: ان ما يقرب من ٣٦٠٠٠ طفل تحت سن الرابعة عشرة يعملون، و ٢٥٠٠٠ منهم بدوام كامل.

إن أرقام الذين تحسنت أحوالهم كبيرة، ولكن بالنسبة للمحتاجين صغيرة.

فما زال معظم الناس في الدول النامية يمشون حفاة، ولا يجدون ما يستر عوراتهم، ويتكومون نياماً على الأرصفة، وفي أكواخ بالية تعصف بها الرياح وتسقطها الأمطار، ولم يتبّدل في العالم شيء.

لذا، فليس كافياً أن نقول: أن التغيرات تحتاج إلى وقت.

لقد مرّ عصر، أعمار بكاملها قد انطوت. فمثل هذه التطمينات تصدق أكثر، لو أن الزمن كان كافياً لينهي الفقر حتى من أراضي المراكز الصناعية.

فهذه هي البلدان المصنعة حديثاً، أمثلة على التطور الاقتصادي. فبالنسبة للبلدان النامية، فإن أربعين عاماً تقريباً من التطبيق المستمر للتنمية الاقتصادية في فترة عرفت أسرع نمو، تركت مع ذلك عدداً هائلاً من الناس، ٥٠٠ مليون أو ثمن $\frac{١}{٨}$ سكان العالم تقريباً، لا يمارسون

تحسناً في جوهر حياتهم.

إذن، ما هي تجربة «التنمية الاقتصادية» في فترة الازدهار الكبير؟!.
إن تصور التنمية الاقتصادية الوطنية هي من اختراع الخمسينيات. وهي تتضمن على الأقل ثلاثة عناصر: نمواً ذاتي الدعم في رصيد البلاد، وتغيراً مستمراً في بنية الانتاج، وكل هذا على أساس وحدة اقتصادية وطنية.

ختاماً أقول: إن التفسيرات في المجتمع الاقتصادي ليست إجابات على مشكلة. ولكنها أسلحة في قتال، وهي أساس التحبيذ أو اللوم. فدراسة الاقتصاد له ثقوب سوداء، ولكن هذا ليس بسبب عمى الاقتصاديين، بل بسبب عمى النظم الاجتماعية المعاصرة. لأن التعامي يقوم بوظيفته في حماية الوضع القائم والدفاع عنه . . . !



النافذة الرابعة عشرة [١٤]:

اقتصاديات البغول

البغول تعبير يُطلق على كبار مهرّبي المخدرات الذين يستثمرون أموالهم في العقارات بصفة خاصة ويقومون بنقل الأموال إلى خارج البلاد بواسطة شركات استثمار أجنبية عُرفت باسم «شركات الدُّمى»، التي توجد في دول لا يمكن للسلطات الحكومية فيها الاطلاع على دفاترها، ثم تقوم هذه الشركات المستترة بعقد اتفاقيات قروض لإعادة الأموال مرة أخرى إلى المهربين أو البغول.

البغول تعبير يطلق كذلك على كل مَنْ يحصل على دخل غير مشروع من مصادر أخرى كالرشوة أو الاختلاسات أو الدعارة أو عمولات السلاح أو تهريب الأموال إلى الخارج، ويقوم باستثمار دخله في شراء السلع النفيسة والشيكات المصرفية ثم ينقلونها إلى الخارج.

وخصوصاً في تلك الدول التي تفرض نظام حسابات سرية لا تسمح بالكشف عن حقيقة الدخل أو تتبع حركته داخل البنوك التي تُعرف بالدول (الملاذ) المصرفي، التي يبلغ عددها قرابة ٣١ دولة، أشهرها: جزر البهاما، جزر المالديف، جزر الفوكلاند، جزر الباريادوس، ليبريا، بنما، أوروجواي، النمسا، موناكوا، جزيرة جرينادا، جزيرة برمودا، جزر الكايمان، سنغافوره، هونج كونج، لوكسمبرج، هولندا، مملكة تونجا . . .

حيث يجري تبييض الأموال في تلك الدول وعودتها مرة أخرى إلى البغول، لاستخدامها، كما لو كانت مشروعة تماماً.

يقول د. حمدي عبدالعظيم في كتابه الرائع «غسيل الأموال في مصر

والعالم»: إن ثمة علاقة بين البغول وشركات الدمى باعتبار أن تبادل المنافع يحقّق المصلحة للطرفين ويسهّل حركة الأموال غير المشروعة والقيام بعمليات غسيل الأموال.

إن دور شركات البغول وشركات الدمى في غسل الأموال كبير وخطير في الوقت نفسه.

وشركات الدمى شركات أجنبية مستترة يصعب على الحكومات الاطلاع على مستنداتها المالية، كما أنها كيانات بدون هدف تجاري وكل ما تريده هو غسيل الأموال بصفة عامة، وأموال تجار المخدرات بصفة خاصة، وذلك من خلال تضليل الحكومات، والوساطة لتحويل حصيلة تجارة المخدرات إلى أموال نظيفة يسهل التعامل بها. وقد تلجأ هذه الشركات إلى استثمار الأموال في الأراضي والعقارات.

وقد تتجه هذه الشركات إلى الحصول على قروض من أحد البنوك ثم إيداع الأموال في البنوك لتصدر بعد ذلك اتفاقيات قروض لإعادة توظيف الأموال في بلاد تجار المخدرات، وعندما يتم استجوابهم يقدمون مستندات تؤكد أنها قروض سبق لهم الحصول عليها.

ومن الممكن أن يلجأ تجار المخدرات إلى شراء الشركات المفلسة أو الخاسرة مثل الفنادق، شركات الصرافة، المطاعم وشركات ماكينات البيع، ثم تحويل تلك الشركات الخاسرة إلى شركات ناجحة.

والمشكلة أن شركات الصرافة والسمسرة تتعاون مع شركات الدمى في القيام بعملية غسيل الأموال لكي يتجنب التجار التعامل مع المؤسسات والبنوك الكبيرة التي تتعامل مع شركات الصرافة بمبالغ كبيرة دون شك في معاملاتها.

وهو ما يساعد على تحويل الأموال إلى مناطق تخضع للاختصاص القضائي. ويضمن نقل أموال تجارة المخدرات إلى جهات أجنبية آمنة، حيث يتم إنشاء شركات في ضوء هذه الجهات بشكل صوري مع اخطار المحامين بتحويل مبالغ لحساب الشركة الخارجي عن طريق شيكات الصرافة.

وهناك طريقة أخرى تلجأ إليها شركات الدمى لإتمام عملية غسيل الأموال وتتلخص في قيام إحدى الشركات بطلب بضائع من فرعها الأجنبي بسعر منخفض وبطريقة صورية على أن يتم إيداع الفرق بين السعر المنخفض والسعر الحقيقي في حساب سري للشركة في أحد البنوك الأجنبية، خصوصاً في الدول التي تتمتع بنظام سرية الحسابات.

غسيل الأموال أو الجريمة البيضاء يعتبر من التعبيرات التي تداولت مؤخراً في كافة المحافل المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بالجرائم الاقتصادية والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي باعتبار أن عمليات غسيل الأموال ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي.

وتشمل عمليات الغسيل لإضفاء المشروعية عادة الأموال أو الدخول الناتجة عن أحد الأنشطة التالية:

١- أنشطة الاتجار في السلع والخدمات غير المشروعة، مثل: المتاجرة في المخدرات بأنواعها، وأنشطة البغاء أو الدعارة، وشبكات الرقيق الأبيض.

٢- أنشطة التهريب عبر الحدود للسلع والمنتجات المستوردة دون دفع الرسوم أو الضرائب الجمركية، مثل: تهريب السلع من المناطق

الحرة، وتهريب السجائر، وتهريب السلاح.

٣- أنشطة السوق السوداء المخالفة لقوانين الدولة مثل: الاتجار في العملات الأجنبية.

٤- أنشطة الرشوة والفساد الإداري والتربّح من الوظائف العامة، مثل: دخول غير مشروعة مقابل تراخيص أو موافقات حكومية أو ترسية عطاءات.

٥- الدخول الناتجة عن السرقات أو الاختلاسات من أموال عامة، ثم تهريب هذه الأموال إلى الخارج.

٦- الدخول الناتجة عن تزييف النقد سواء البنكنوت أو العملات المعدنية أو النقود البلاستيكية..

٧- الدخول الناتجة عن تزوير الشيكات المصرفية وسحب المبالغ من البنوك المحلية بشيكات أو حوالات مزورة.

٨- الدخول الناتجة عن المضاربات غير المشروعة في الأوراق المالية المعتمدة على خداع المتعاملين في البورصات العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن كافة تلك الدخول تعتبر غير مسجّلة في الحسابات الوطنية للدول، ومن ثم يصعب الوصول إلى أرقام حقيقية عن حجمها أو مقاديرها باعتبارها أنشطة مدرجة ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي، (Under Ground).

إن أخطار عمليات غسيل الأموال وشركات الدمى وصفقات البغول تتعاظم شيئاً فشيئاً، وأصبحت الدول الغنية والفقيرة على حد سواء تعاني منها مشكلات وأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية مختلفة الأشكال.

في شهر إبريل عام ١٩٩٦م وتحت إشراف الانتربول الدولي، ناقش حوالي ٣٦ خبيراً ومسؤولاً من دول عديدة، التقنية المتقدمة وكيفية استخدامها في عمليات غسيل الأموال.

وقد تبيّن في ذلك المؤتمر أن هناك نوعاً جديداً من التقنية الالكترونية التي تتعامل مع الأوراق النقدية والسماح بإيداع وانتقال أرصدة الأموال من شخص إلى آخر عبر الدول على مستوى العالم باستخدام الهاتف أو بواسطة شبكات الانترنت دون الحاجة إلى المرور عبر البنوك.

الأمر الذي يتيح لعصابات الجريمة المنظمة استخدامها في القيام بعملية غسيل الأموال القذرة دون الوقوع في أيدي المسؤولين عن مكافحة الجرائم الاقتصادية.

وقد يتراءى لبعض الناس أن عملية غسيل الأموال شأنها شأن الاقتصاد الخفي، لها آثار سلبية وآثار إيجابية، بَيْدَ أن ذلك لا يتصور حدوثه في حالة غسيل الأموال، نظراً لأن هذه الأخيرة تتعلق بالدخول غير المشروعة بخلاف الاقتصاد الخفي، الذي قد يشمل اقتصاديات أو دخول مشروعة، لكنها غير مثبتة في الحسابات الوطنية كما أنها قد تسهم في علاج مشكلة البطالة وتخفيف الأعباء الاجتماعية للعديد من الأسر التي تصنع أو تنتج منتجات لاستهلاكها الذاتي، ولا تسجّل في الدفاتر.

إضافة إلى المساهمة المقدمة من الاقتصاد الخفي في تنشيط الطلب الكلي في المجتمع، والتقليل من آلام الكساد أو البطالة.

إن بعض الإيجابيات التي قد تتحقق من استخدام الأموال المغسولة لا يمكن أن تتعادل مع فداحة الآثار السلبية الناتجة عنها، على الأقل

من وجهة نظر تخصيص الموارد الاقتصادية.

إذ تعتبر الأموال الهاربة إلى الخارج في البنوك العالمية لإجراء عمليات الغسيل عليها استقطاعات من الدخل الوطني، حيث إن عدم مشروعية الدخل الهارب إلى الخارج تجعل منه نزيفاً للاقتصاد الوطني إلى الاقتصادات الخارجية.

ونظراً لأن غسيل الأموال يعتبر درباً من دروب الفساد المالي والاقتصادي، فإن تأثيره على انخفاض معدل الادخار المحلي، يظهر بدرجة ملموسة في كثير من الدول النامية.

كذلك، لا تخلو عمليات غسيل الأموال من تدفق نقدي إلى تيارات الاستهلاك سواء في حالة الغسيل عبر البنوك أو القنوات المصرفية أو عن طريق السلع المعمرة والذهب وغيرها، وهو ما يعني الضغط على المعروض السلعي من خلال القوة الشرائية لفئات يرتفع لديها الميل الحدي للاستهلاك، وذات نمط استهلاكي يتصف بعدم الرشد أو العشوائية.

وبذلك تسهم عملية غسيل الأموال في زيادة المستوى العام للأسعار أو حدوث تضخم من جانب الطلب الكلي في المجتمع مصحوباً بتدهور القوة الشرائية للنقود.

ختاماً أقول: ينبغي تعميق أواصر التعاون محلياً وإقليمياً ودولياً فيما يتعلق بمكافحة الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال وتجارة المخدرات.

وقد آن أوان ذلك !!! .....



◻ النافذة الخامسة عشرة [١٥] :

اقتصاديات عنكبوتية

صور كثيرة نقلتها لنا وسائل الإعلام صور باهرة توالت أمامنا تبشِّر بالعولمة وآفاقها المستقبلية، صور احتشدت لتبرز حقائق هذا الزمان، عالم الرأسمالية المعولمة. فما هي خصائصه؟ أهي الاستنساخ أم التلوث أم الاستثمار أم التجارة العالمية؟!.

كل هذا وسيلة أو نتيجة، الجوهر يتلخص في الكلمة/ الرمز: الدولار ملكاً!!.

المال السائل السريع الحركة كالبرق، الجاهز لأي غرض، في أية لحظة وفي أي مكان، ومن أينما أتى لا فرق!

لا ينكر أن المال ما كان يوماً صديقاً للفضيلة، منذ اكتشاف النقود في القرن السابع قبل الميلاد. بل قبل ذلك، حوله اختصم الأشقاء والأحباء. عنه تولّد الحسد ونشأت البغضاء. وبه بُرِّئت الرذيلة ووئد الصلاح.

لكن المال السائل كان قليلاً، وكانت السلع وأبواب الإنفاق محدودة. كان بإمكان المرء أن يعيش يومه بالخبز والزيتون المباركين، مستوراً مع أسرته، مرتاح البال.

لم يكن ثمة حاجة لسيارة وتلفزيون وفيديو وهاتف ونقّال وقنوات فضائية، وفواتير متتابعة تقضّ مضاجعه.

ولا ثمة طائرات وسياحة في باريس ولندن والشاطئ اللازوردي.

لم يكن ثمة حاجة لمال كثير وأرصدة في البنوك هي رمز يكثف فيه الحريات والامتيازات والسعادة.

مال الأمس لا يشبه في شيء مال اليوم. ثمة فارق نوعي بينهما. كان يقال: «خبئ قرشك الأبيض ليومك الأسود». وكانت القروش تحفظ تحت الوسايد أو في جراب في مكان ما، بعيداً عن العيون، لحين الحاجة.

أين هذه القروش من أموال اليوم!!. أرقام سرية في البنوك، بطاقات إلكترونية، عملات. ثمة حاجة ملحة ودائمة لرصيد من المال السائل.

المال السائل بامتياز هو الدولار. في كل مكان يسري، لا تقف أمام حركته حدود جغرافية أو ثقافية ولا حدود أخلاقية، وبسرعة خاطفة تنتقل إلى أقاصي الأرض.

ثمة بنوك عالمية منتشرة فروعها ووسائلها كشبكة عنكبوت تغطي بلاد الله الواسعة، تعمل بالإلكترون، عملاؤها يجوبون الأصقاع.

ثمة جبال شاهقة من الأموال السائلة تراكمت في المؤسسات المالية الغربية خلال العقود القليلة التي انصرمت. وغدت اليوم القوة العظمى السائدة، أقوى حتى من الدول.

آلاف آلاف المليارات في أسواق المال في نيويورك ولندن وطوكيو، يتربع على عروشها ملوك متوّجون، أسماء تتلألأ كالشهب: جورج سوروس، ميلكن، بيل غيتس، ميردوك، برليسكوني. بضع مئات من هؤلاء يديرون كل تلك المليارات، يحركونها كيفما شاؤوا، لاقتناص فرصة سانحة، لابتلاع شركة منافسة، لتغيير أسعار السلع والعملات، لتقديم القروض وانتزاع الصفقات لرسم سياسات التصحيح الاقتصادي والسياسي للحكومات.

هم «اليد الخفية» لاقتصاد السوق والمنافسة الحرة وقواعد التجارة. ضوار وكواسر تحوم بلا رحمة. يسري في عروقهم جنون العظمة والسلطة الذي يتضاعف كلما امتدت مملكة أموالهم.

هم يرسمون أنماط الاستهلاك والاستثمار، كذا ما يجب أن تكتبه الصحف، فهم محتكروها، وما يجب أن تعرضه الشاشات الصغيرة والكبيرة، وما يجب أن يُعرف ومتى أو ما يجب أن يخفى!!.

من أين جمعت تلك الجبال من الأموال التي غدت امبراطورية مستقلة بذاتها؟. هل من أموال أمريكا أو من أموال العرب أو من أموال النفط، أو من أموال مافيا الجريمة والمخدرات؟!.

حكايات لا حصر لها تواردت علينا من كل مكان في هذا الزمان زمن العولمة، بمناسبة تباشير عصر جديد هو عصر العولمة «الرأسمالية»!!.

يقول د. رزق الله هيلان في كتابه «مقدمات اقتصادية لعصر ينتهي»: لا يمرّ يوم تخلو فيه صحافتنا من أنباء المخالفات والفضائح: مواد غذائية فاسدة ومنها أغذية للأطفال الأبرياء، فساد، رشاو ، اختلاس أموال عامة. وتستمر الأمور ويتحدث بها الناس وكأنها أمور عادية طبعية أو أنها فهلوية أو بطولة وعبقرية!!.

فللأسف، مع انتصار الرأسمالية الجديدة في رداء العولمة انتشر وهيمن خطابها الايديولوجي على الساحة العالمية، «الفكر الوحيد»، وجرّ هذا الخطاب معه أطروحات جديدة فرضت نفسها في وسائل الإعلام والثقافة واستقطبت حولها النقاشات: «نهاية التاريخ» و «موت الايديولوجيا» و «صراع الحضارات» و «عصر ما بعد الحداثة» و «المجتمع ما بعد الصناعي» و «القرية العالمية».

كل هذه الأفكار ليست بلا أساس موضوعي. إنها موظّفة في إطار حملة شرسة لغسل أدمغة الناس من أي أثر للأفكار الأخرى المعارضة للرأسمالية.

هكذا تكون الرأسمالية العالمية المعولمة، بحسب هذا الخطاب، كما يزعمون، النظام النهائي للمجتمع البشري.

وللحقيقة، فليست العولمة في شكلها الراهن ظاهرة بسيطة معروفة النتائج سلفاً. على العكس من ذلك، إنها ظاهرة بالغة التعقيد، إذ تفتح دروباً متعددة.

فقد تكون فرصة سانحة لتجدّد الرأسمالية واستمرار سيطرتها.

وقد تكون فرصة لارتقاء الرأسمالية وأنسنتها.

وقد تكون فخاً تاريخياً للرأسمالية تقع فيه.

فالعولمة تقتضي تخفيض الأجور والرواتب للانتصار في معارك المنافسة الخارجية. هذا أمرٌ واضح.

لكنها تقتضي كذلك، صراحة أو ضمناً، سلب العامل كرامته. لأن عليه أن يهرول أو ينبطح لتحصيل دخل ثانوي من أجل تأمين لقمة العيش، أو وصولاً إلى مستوى استهلاكي حديث، أو لتكوين رصيد من المال بغية اتقاء غوائل الزمن. إذن، عليه أن يفقد براءته لكيلا يرفع هامته أمام أبطال هذا الزمان، أصحاب «اليد الخفية».

ومع اشتداد تيار العولمة وتطور التقنية الجديدة «المعلوماتية» تشتد حدة المنافسة على مختلف المستويات وتتحول إلى صراعات وحروب تقنية واقتصادية وثقافية لا ترحم، وتصبح القدرة التنافسية الهدف الرئيس ليس فقط للشركات، بل أيضاً للأفراد والمجتمع

والدولة بأسرها.

فمن أجل ربح معركة المنافسة على المستوى العالمي ينبغي أن يغدو الهم الرئيس للدولة والمجتمع إيجاد الظروف الأفضل لزيادة القدرة التنافسية وتحويل كل الأنشطة نحو هذا الهدف.

ومن ثم، فيجب أن يصبح التعليم أكثر إنتاجية وأقل تكلفة، ويجب دعم الانتاج الوطني والتساهل في تطبيق القوانين والقيود المؤدية إلى زيادة التكلفة، قوانين العمل وقوانين حماية البيئة.

إذن، تغدو المهمة الأولى للمجتمع والدولة إيجاد الظروف الأكثر ملاءمة لإحراز النصر في السباق أو الحرب الاقتصادية الدائرة على مستوى الكرة الأرضية، إذ لا نموّ ولا رفاه، ولا حتى استقلال سياسي دون ذلك!!.

إن من المحزن المبكي ما تشير إليه معظم الدراسات والتحقيقات من أن عدد الفقراء يتزايد في ظل العولمة وأن ثمة مئات الآلاف من الأطفال المشردين في بلدان العالم الثالث يقتاتون من النفايات، ومئات الآلاف يُدفعون إلى الرذيلة، وأطفال يستخدمون كقطع غيار وتبديل!!.

هذا غيض من فيض، في يوم واحد من هذا الزمان، سمات لرأس المال المنفلت من عقاله، سمات حضارة تتعفنّ. فإلى أين يسير ويجرفنا معه عالمنا الجديد أو لنقُل «عولمتنا الجديدة». وماذا يريد أبطال هذا الزمان أصحاب «اليد الخفية»؟!!...



النافذة السادسة عشرة [١٦] :

اقتصاديات أخطبوطية

لقد أصبح من المسلّم به، على نطاق واسع، بين علماء الاقتصاد وبين الباحثين في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية والمنهجية أن بزوغ الشركات متعددة الجنسية ونموها أو كما تسمى أحياناً الشركات الدولية أو الشركات العابرة الجنسية هو واحد من أكثر التطورات دراماتيكية في فترة السنوات الأخيرة.

ويعتبر بعض الباحثين هذا التطور ظاهرة كبرى أو الظاهرة الأكبر في الاقتصاد الدولي في يومنا الحاضر وتتجاوز هذه الأهمية حدود المجال الاقتصادي إلى التأثير العميق في المجالات السياسية والاجتماعية وبصفة خاصة في دور الحكومات في ممارستها لمسؤولياتها، وفي سير العلاقات بين الدول.

إن عمليات هذه الشركات تنتشر الآن على اتساع العالم كله، حيث تبني المصانع، وتبيع منتجاتها في عديد من الدول المختلفة، وحيث تحوّل مبالغ هائلة من النقود بين العملات المختلفة، وفقاً لاحتياجاتها، وتوظف أناساً من جنسيات متباينة.

وعلى سبيل المثال، فإن أيّاً من هذه الشركات «جنرال موتورز» للسيارات، و «شيل» أو «إسو» للنفط، و «آي. بي. إم» للحاسبات الإلكترونية، و «فيليبس» للمعدات والأجهزة الكهربائية، لا يمكن أن تنسب إلى بلد معين، فإن منتجاتها لا تصنع في بلد واحد، وإنما تصنع في عدة بلدان مختلفة في وقت واحد، وتباع، من خلال نظم متكاملة للتوزيع تتخطى الحدود الوطنية.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الشركات على درجة بالغة من الضخامة، حتى إن المبيعات السنوية لواحدة منها يمكن أن تعادل أو تفوق إجمالي الانتاج الوطني لواحدة من الدول الأوروبية، كما أن معدل نموها أسرع بكثير منها.

لقد أكدّ أشمل التقارير التي نشرت عن عمليات الشركات متعددة الجنسيات، وهو تقرير أعدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن القيمة الدفترية لاستثمارات هذه الشركات في العالم خلال الستينيات أن هذه القيمة بلغت حوالي ٩٠ مليار دولار، ثلثاها في البلدان الصناعية المتقدمة، والباقي في البلدان الأقل نمواً.

ومن المؤكد أن هذه الأرقام أصبحت قديمة، حيث يقدر أن إجمالي استثمارات الشركات متعددة الجنسية قد نما بمعدّل سنوي قدره ١٢٪ وعلى هذا فلابد أن يكون هذا الإجمالي قد بلغ أكثر من ١٥٠ مليار دولار في أوائل السبعينيات، و ٢٠٠ مليار دولار في أوائل الثمانينات و ٢٥٠ مليار دولار في أوائل التسعينيات، ومن المتوقع أن يصل إلى ٣٠٠ مليار أو أكثر مع أوائل الألفية الثالثة.

إن الشركات متعددة الجنسية تشكل اليوم قوة اقتصادية عظمى، فإنتاجها يزيد بمعدل يبلغ نحو ضعف معدل نمو الاقتصاد الداخلي للدولة الصناعية المتقدمة، ومن المتوقع أن يكون لنحو (٥٠٠) أو (٦٠٠) شركة من هذه الشركات قبل نهاية هذا القرن ملكية ما لا يقل عن ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم بأسره، وأن تقوم بإنتاج أكثر من نصف الانتاج العالمي.

وقد قدّر باحثو «جامعة هارفارد» أن القيمة المضافة التي حققتها

الشركات متعددة الجنسية خلال عام واحد بلغت حوالي ٥٠٠ مليار دولار، أي خمس ١/٥ إجمالي الانتاج الوطني لكل دول العالم.

وبناء على ذلك، توصّل أحد الباحثين إلى أن كل دولار واحد من القيمة الاستثمارية النقدية ينتج دولارين من المبيعات سنوياً. وعلى هذا الأساس نفسه تكون الشركات الدولية قد أنتجت من السلع ما تربو قيمته على ٣٠٠ مليار دولار خارج بلدانها الأصلية. وهذا الرقم يفوق القيمة الكلية للتجارة العالمية خلال ذلك العام.

إن هذه الحقائق والمعطيات وجهّت الأنظار إلى خطورة دور الشركات متعددة الجنسية وتأثيرها في العالم كله.

وزاد من هذا الاهتمام ما تبيّن لعديد من الباحثين من أن هذه الشركات تفرض قيوداً شديدة على المعلومات عن استثماراتها وعملياتها ومبيعاتها وأرباحها وتحويلاتها النقدية، وما تبيّن أيضاً من أن معظم مديري هذه الشركات العملاقة يفضّلون عدم إثارة المناقشات حول هذه المعلومات سواء في مؤتمرات أو ندوات أو حلقات دراسية.

إذ يشعر هؤلاء أن من الخطورة بمكان مناقشة آثار النمو السريع للشركات الدولية على الملأ، على أساس أن مثل هذه المناقشة من شأنها أن تثير انزعاج الحكومات والرأي العام في البلدان التي تمارس فيها نشاطاتها الأمر الذي قد يثير بالتالي أفعالاً سياسية ضارة بمصالح تلك الشركات.

يقول سمير كرم في كتابه «الشركات متعددة الجنسية»: ان الحجم الاقتصادي الضخم للشركات متعددة الجنسية والانتاجيات الهائلة التي تحققها، يوفران الموارد المالية والخبرات اللازمة للبحوث العلمية والتقنية.

بَيْدَ أن المشكلة تكمن في كون هذه الشركات تلعب دوراً خطيراً في تشجيع ظاهرة نزيف الأدمغة أي هجرة العقول العلمية والفكرية والتقنية وأصحاب الخبرات المختلفة من دول العالم الثالث إلى الدول التي توجد فيها مقارّ رئيسية لهذه الشركات، وبخاصة الولايات المتحدة.

وللأسف، فإن سيطرة بعض الشركات الدولية في المجال التقني تبلغ حداً يجعل لها هيمنة سياسية واجتماعية في بعض الأحيان.

لذا، يؤكّد أكثر من مصدر اقتصادي أن هناك ثمناً سياسياً لقاء الفوائد العلمية والاجتماعية التي تقدمها الشركات الدولية في مجال التقدم التقني.

إن الشركات متعددة الجنسية تمارس سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة في أنحاء العالم. وجميع الفروع تعمل تحت نظام دقيق وفي إطار استراتيجية عالمية وسيطرة عالمية مشتركة.

ذلك لأن المركز الرئيس للشركة متعددة الجنسية هو بمثابة الدماغ والجهاز العصبي المركزي، لهذه الاستراتيجيات.

إن دوائر اقتصادية عديدة في العالم تذهب الآن إلى أن معدل ازدياد قوة الشركات متعددة الجنسية وسلطانها ونفوذها سوف يتسارع بصورة دراماتيكية، وأن العالم يتحوّل نتيجة لذلك بسرعة نحو عصر المؤسسات الأكبر من عملاقة.

وعلى سبيل المثال فإن أحد أنصار هذا الرأي وهو هوارد بيرلوتر يعتقد أن العالم قد أصبح تحت هيمنة عدد من الشركات الدولية

البالغة الضخامة التي يتراوح عددها بين (٥٠٠ و ٦٠٠) شركة، وهي المسؤولة عن القسم الأكبر من الانتاج الصناعي العالمي.

كذلك سوف يزيد تكامل اندماج الاقتصاديات الوطنية عن طريق نشاطات الشركات الدولية، وذلك بفعل انتشار عملية الشراء المركزية بواسطة مكتب رئيس، أو مكتب إقليمي بالوكالة عند عديد من فروع هذه الشركات.

وللأسف، فإن الشركات الدولية تفرض شروطاً باهظة ومجحفة على دول العالم الثالث النامية، مقابل تقديم رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذه الدول. وبصفة عامة فإن الشركات الدولية لا تقوم بالاستثمار في الدول النامية إلا بشروط تحقّق لها أرباحاً أعلى بكثير من تلك التي تحصل عليها من الاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة.

كذلك فإن الشركات الدولية فيما تقيمه من مشروعات في البلدان النامية تفرض عادة مشروعات ليست ذات أولوية عالية في التنمية، مثل النشاطات السياحية والمصرفية والتجارية، وحين تهتم هذه الشركات بالصناعة فإنها تنتج سلعاً لا تستجيب لاحتياجات الناس وسلعاً ليست في متناول دخولهم، وإنما تستهلكها الأقلية الغنية.

ختاماً أقول: من المؤكد أن الشركات الدولية ليست ظاهرة جديدة؟ ولكن الموقف الراهن يتطلب رسم صورة موضوعية تبيِّن دور هذه الشركات وتأثيراتها الخطيرة وإعداد الوسائل الكفيلة لمواجهة نشاطات هذه الشركات الدولية... وقد آن الأوان !!...



النافذة السابعة عشرة [١٧] :

اقتصاديات الغابة

الثعلب الأمريكي أغدق أمواله على النمر الآسيوي الناشئ، وكلأه بالرعاية، ليوهم سلاحف العالم الثالث بأن الرفاه مرهون بالاقتداء بالنمر السريع، لا بالدب الروسي القوي. وكادت الحيلة أن تنطلي.

فالدب الروسي اختفى والنمر كان يتابع الانطلاق بأسرع مما يعدو الثعلب نفسه، والثعلب مضطر لقطع المؤونة وتصفية صديقه القديم.

أهي غابة اقتصادية. تلك العولمة التي يطالعنا بها إعلام الغرب صباح مساء، أم أن العم سام يلعب الشطرنج بأسلوب التضحية؟!.

جاء في كتاب «قراءة في أزمة دول النمور» للدكتور سمير صارم سؤال مهم هو هل كانت أمريكا وراء عملية انهيار الدول الآسيوية؟!

ومن ثم، هل ذلك لأن دور تلك الدول قد انتهى؟ أم لأنها باتت تشكل خطراً اقتصادياً واضحاً على المصالح الأمريكية؟ أم لأنها بدأت تخرج عن نطاق السيطرة الأمريكية؟ إذ هي تسعى من جهة لإقامة تكتل مستقل (تكتل القوقاز الاقتصادي مثلاً) ومن جهة ثانية نتيجة الدخول الكبير والقوي لمنتجات تلك الدول إلى أسواق أوروبا وأمريكا، بحيث باتت تهددها في عقر دارها.

وباعتراف الأوروبيين قبل الأزمة، فإن الاقتصاد الآسيوي سيكون معجزة القرن القادم.

وما دام النظام العالمي الجديد يتم تشييده بناء على مستوى الاداء الاقتصادي، فهذا يعني أن النمور الآسيوية كان يمكن أن تكون القوة الدافعة للاقتصاد العالمي.

وهو ما أكدّه المؤرخ أرنولد توينبي في كتابه «حضارة رهن المحاكمة» عندما قال: إن التأثير الآسيوي على الحياة الغربية سيكون أكثر عمقاً من روسيا الشيوعية، وإن حالة المدّ سوف تتحول قريباً لصالح آسيا.

كما أكدّ المؤلف البريطاني روبرت بانين في كتابه «ثورة آسيا» إن منطقة آسيا تتحرك بقوة.

والسؤال المهم - مرة أخرى - ما هي أسباب انهيار دول النمور؟!.

إنّ دور الأزمات الاقتصادية والبنيوية والفساد المستشري في بعض تلك الدول، قد يكون من أسباب الانهيار.

بَيْدَ أن سرعة الانهيار الذي وصل إلى درجة التدمير، فأصاب الاقتصاد والمجتمع والقيم لا يمكن أن يكون أمراً عادياً، فلابد أن له أسبابه الأخرى غير المحلية.

وأبرز هذه الأسباب: الوضع الدولي الجديد الذي أصبحت فيه أمريكا القوة الأولى المهيمنة.

كما باتت حرية التجارة وسهولة الدخول والخروج من الأسواق بعد اتفاقيات «الجات» وبروز ظاهرة العولمة، عوامل أخرى أسهمت في الوصول إلى ما وصلت إليه تلك الدول.

إنّ الانهيار الذي بدأ منذ شهر يوليو ١٩٩٧م والذي حوّل النمور الآسيوية الصاعدة الواعدة إلى نمور مريضة، فاجأ المراقبين وجماهير الناس المعجبين بتلك المعجزة الآسيوية وبنمورها.

فقد تسبّبت تلك الأزمة في الكثير من البلبلة حول حقيقة ما جرى

وأبعاده، حتى وصلت المأساة إلى ذروتها، واكتوى المواطنون بنارها.

لقد حدثت الأزمة في ظل ظروف دولية منها:

١- انتهاء الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي.

٢- انتهاء عالم ثنائية القطبية وبروز عصر القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم محاولات كسر احتكار القطب الواحد.

٣- قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) والمطالبة بفتح الحدود، وتحرير الأسواق، وسطوة عالم الرأسمال.

٤- التبشير بزمن العولمة أو العالمية الساعية لفرض قيم وسلوك ومنتجات القوي على حساب الضعيف.

لذا، يؤكد كثير من المتابعين والمحلّلين أن بروز عالم القطب الواحد وتحرير التجارة، والعولمة والحلم الأمريكي الأوروبي بالسيطرة الاقتصادية على العالم، عوامل مسؤولة بشكل ما عن انهيارات أسواق المال في جنوب شرق آسيا، وما تبعها على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فمع نهايات القرن الماضي بدأت قضايا العولمة وتحرير التجارة تطرق بشدة أبواب العالم، وتسبّب هزة شديدة للعالم النامي.

وللأسف، فإن كثيراً من الأسئلة المهمة ستبقى دون إجابات مقنعة!!

فهل انتهت حقبة المعجزة الآسيوية، كما تذكر بعض الكتابات الغربية، أم أنها كبوة ستستعيد بعدها تلك النمور عافيتها وتنهض من جديد؟! وماذا يعني انهيار العملة الوطنية؟! وهل تفيد القروض الدولية في إعادة الاستقرار للعملات الآسيوية، أم تكون وبالاً عليها؟ وما

الدروس المستفادة من تلك الأزمة، إلى غير ذلك من تساؤلات تفرض نفسها!!.

وفي محاولة لإلقاء الضوء على الأسباب التي أدت إلى الانهيار المفاجئ لهذه الاقتصادات الآسيوية، وفي محاولة لتقديم تفسير مقنع للحقيقة سرد بعض المحللين والإعلاميين والسياسيين العديد من القصص عن الفساد المستشري في كوريا الجنوبية، وسوء الإدارة في إندونيسيا، والخداع التايلاندي.

وختاماً أقول: إن الوضع صعب ويجب إنهاؤه لذلك فالتضحيات مطلوبة، وينبغي أن يشارك في تقديمها الجميع، وينبغي أن تترافق تلك التضحيات بإجراءات في الداخل تكملها حتى تتم المعافاة وتنهض النمور من جديد قوية صحيحة منافسة. فليست الصعوبة في أن تصل إلى القمة، بل الصعوبة أن تحافظ على وجودك فيها ...



النافذة الثامنة عشرة | ١٨ | :

اقتصاديات السلاح

خلال ٤٠ عاماً من المواجهة بين الشرق والغرب كان مخططو الحكومات يبدون على استعداد لمواجهة أي سيناريو محتمل وعلى استعداد لمواجهة أية مهمة طارئة ما عدا مهمة واحدة: نهاية الحرب الباردة.

فقد ظل الاستراتيجيون العسكريون وموظفو المشتريات ومصمموّ الأسلحة جميعاً يسعون في سبيل تحقيق الأهداف الأكثر أهمية المتمثلة في تصميم المزيد من الأسلحة المعقدة وانتاج ونشر كل ما تستطيع اقتصاديات دولهم تحمله.

وقد استطاعت مئات البلايين من الدولارات التي أنفقت على البحث والتطوير منذ الحرب العالمية الثانية أن تحدث ثورة في مدى الأسلحة الحديثة ودقتها. وبمقدار ٢٠٠ إلى ٦٠٠ مرة، ومن ثمَّ لم يعد ذلك أمراً غير عادي في زيادة مستوى تحسين نوعية الأسلحة، كما خلصت إلى ذلك روث سيفارد في تقريرها عن الانفاق الحربي والاجتماعي العالمي وعلى النقيض من ذلك، فقد كان من غير المحتمل لإيجاد السبل للتخلص من الترسانات، أو القيام بذلك بطريقة آمنة أن يحسِّن من المستقبل المهني للعاملين في الحكومة.

ولم يأخذ تفكيك الأسلحة في اجتذاب الأموال الأكثر جدية إلا في وقت متأخر عن أوانه، رغم أن مبالغ طائلة لا تزال يستمر إغداقها بغير حساب على البحث والتطوير الحربيين.

المشكلة، أنّ حكومات العالم تمتلك ترسانة تدميرية تراكمية تتحدّى الفهم. فبحلول أوائل التسعينيات، كانت هذه الحكومات إما

نشرت أو قامت بتخزين أكثر من ٥٠ ألف رأس حربي نووي، وأكثر من ٧٠ ألف طن من الغاز السام، وملايين الأطنان من الذخيرة التقليدية والمتفجرات، وحوالي ٤٥ ألف طائرة مقاتلة، و ١٧٢ ألف دبابة ميدانية رئيسية، و ١٥٥ ألف قطعة مدفعية وما يقرب من ٢٠٠٠ من السفن الحربية والغواصات. وكانت القوة التدميرية التي تشتمل عليها هذه الأسلحة كبيرة جداً إلى الحدّ الذي توّجب عنده اختراع مصطلح جديد لوصفها، ألا وهو الإفراط في القتل.

يقول مايكل رينر في كتاب «تقرير العالم ١٩٩٤م»: لقد أدى ذوبان جليد الحرب الباردة إلى إيقاف الزخم الذي كان يبدو غير محدود لسباق التسلح.

إذ تفرض سلسلة من المعاهدات التي عقدت منذ أواخر الثمانينيات إجراء تخفيض على الترسانات النووية والكيميائية والتقليدية، كما أدت التحولات السياسية الأخيرة إلى السماح بإجراء تخفيضات إضافية من جانب واحد.

إذن، ما الذي يحدث لفائض الأسلحة والمعدات الحربية؟. وهل يمكن تحويل الأسلحة إلى الاستخدامات السلمية بدلاً من تدميرها؟. وفي عصر نزع السلاح هل يمكن أن يصبح المعدات الحربية نفايات ينبغي التخلص منها؟ أم أنها موارد وممتلكات قيِّمة يمكن لها أن تؤدي فوائد مدنية، أو على الأقل تقوم بدفع تكاليف نزع الأسلحة؟!.

إنّ هناك ثلاثة خيارات مطروحة لتحويل الأسلحة للأغراض السلمية.

أولاً: يمكن إعادة تشكيل المعدات الحربية للمهام المدنية، فالدبابات يمكن أن تحوّل إلى معدات لمكافحة الحرائق، والطائرات

السمتية (الهيلوكوبتر)، والشاحنات إلى استعمالات غير حربية، والصواريخ إلى استخدامات في استكشاف الفضاء المدنية.

ثانياً: يمكن معالجة المواد الحربية لجعلها صالحة للاستعمال للأغراض المدنية.

ثالثاً: يمكن إنقاذ ما يمكن انقاذه من المواد الخردة من الأسلحة والمعدات المفككة، فالدبابات والصواريخ والطائرات الحربية والغواصات تحتوي على كميات كبيرة من المعادن القيِّمة مثل النحاس والألومنيوم والكروم والتيتانيوم والفولاذ عالي القوة.

وأيّاً كان طريق التخلص من الأسلحة الذي يجري اختياره، فلابد من أن يكون خاضعاً للتحقق من الالتزام بنزع الأسلحة من قبل المفتشين أو أجهزة المراقبة حتى تصبح العودة لإعادة استخدامها للأغراض الحربية أمراً صعباً.

وعلى العموم، فقد تجنّبت معاهدات التسلح معياراً آخر، ألا وهو الالتزام بمعايير السلامة والمعايير البيئية، ولكن الضغوط التي تقوم بهاجماعات المواطنين لتطوير تقنيات مناسبة وتهيئة الجو للمزيد من المشاركة العامة آخذة في التزايد.

والمشكلة، أنه لا يمكن لنا سوى التخمين فيما يتعلق بالتكلفة الكاملة للوفاء بمتطلبات تحدي تفكيك الأسلحة، ولكن من الواضح أن التقديرات الأولى لتلك التكلفة كانت مغرقة في التفاؤل.

فقد تصاعدت تقديرات تدمير مخزون الأسلحة الكيميائية في أمريكا، على سبيل المثال، من ١,٧ بليون دولار في عام واحد إلى ٩ بلايين دولار.

ووضع تقديرات للتكلفة المحتملة لتدمير الترسانة الكيميائية الروسية هو أصعب من ذلك بكثير، ولكن التقديرات تشير إلى ما بين ١٠-٢٠ بليون دولار بشكل عام.

وبصورة عامة، فإن تكلفة تدمير الأسلحة الكيميائية تكلّف عشرة أضعاف تكلفة انتاجها.

ويمكن أن تقترب تكلفة تدمير الرؤوس الحربية النووية في أمريكا وحدها من بليون دولار في العام، كما أن إخراج الغواصات الأمريكية من الخدمة خلال العقد الماضي وصلت فاتورته إلى ٢,٧ بليون دولار.

ثم إن التخلص من الذخيرة التقليدية الفائضة في مختلف أنحاء العالم قد تصل تكلفته إلى مبلغ يصل إلى ٥ بلايين دولار في العام على مدى عدة سنوات.

كما يحتمل أن تزيد تكلفة الدبابات والمعدات الأخرى عدة بلايين أخرى.

إنّ جمع هذه التكاليف مع تريليونات الدولارات التي اتفقت على صناعة الأسلحة في المقام الأول ومئات البلايين من الدولارات اللازمة لعمليات التنظيف المترتبة، هذا كله يضع أمامنا فاتورة مذهلة لإجمالي تكاليف سباق التسلح.

في الوقت الذي أخذت فيه الميزانيات العسكرية في التقلص في الكثير من الدول، أخذ متعهدو الأسلحة يتحولون إلى خبراء في التخلص من الأسلحة ويتوقعون فرصاً مربحة من عمليات تفكيك الأسلحة ذاتها التي قاموا هم بانتاجها.

لقد كان الضغط العام وسيلة في السنوات السابقة لإقناع القوات

المسلحة بالتخلي عن الممارسات المشبوهة مثل إغراق النفايات العسكرية في المحيط، وكان ذلك الضغط العام حافزاً لإعادة التفكير في عمليات الإحراق في الهواء الطلق وطرق الإحراق الحالية المفضّلة لدى صناع القرار في الصناعات العسكرية.

وحتى تكون المشاركة العامة ذات معنى، فإنها لابد أن تمتد إلى عمليات تفكيك الأسلحة، واختيار التقنيات، واختيار مواقع الإحراق والتفكيك، مع أخذ الحيطة ضد أي عمل قد يثقل سياسياً أو اقتصادياً كاهل المجتمعات.

كما يمكن تعزيز المساءلة والمشاركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أن الوكالات الحكومية المدنية هي في موقع يمكنها من تطبيق القوانين البيئية والخاصة بالصحة العامة.

في الوقت الحاضر، لا يجود سوى فرص محدودة أمام التدقيق والتفحص العامين.

ومن ثم، فلا تشكّل الأسلحة التي تنتظر التخلص منها سوى جزء من الترسانات الهائلة التي تكوّنت إبان الحرب الباردة.

ومهما تكن عملية التخلص من الأسلحة مثّبطة للعزيمة فإن هناك تحديات جديدة تلوح في الأفق، سواء أكانت نتيجة للمعاهدات الجديدة التي تقرر مزيداً من تخفيضات الأسلحة.

أو كانت، ببساطة، نتيجة لحقيقة أن أنظمة الأسلحة، شأنها شأن غيرها من المخترعات الإنسانية تصبح بالية ولابد من أن تخرج من الخدمة في نهاية المطاف.

حقيقة، لقد تدنّى الإنفاق على المشتريات العسكرية في معظم

الدول منذ أواسط الثمانينيات ومع ذلك، هناك العديد من برامج انتاج الأسلحة المستمرة على الرغم من نهاية الحرب الباردة.

إن إنتاج الأسلحة اللانهائي يشكّل تحدياً بالنسبة إلى أحد الدروس الرئيسية التي تمخّضَت عن فترة الحرب الباردة: فإنتاج الأسلحة وصيانتها والتخلص من كميات كبيرة، منها يكلف خراباً بيئياً كبيراً وتكاليف مالية هائلة.

فالكميات الهائلة من النفايات الخطرة التي ولدّتها الصناعة العسكرية بحاجة إلى إزالة سمّيتها والتخلص منها والمواقع التي لا تعد ولا تحصى الملوثة للتربة والمياه تنتظر عمليات التنظيف وإعادة التأهيل.

والأكداس المكدّسة من الأسلحة البالية والفائضة بحاجة للتفكيك بطريقة مقبولة. وبكل المقاييس هناك تحديات مخيفة ستتطلب عنايتنا الفائقة، وكذا الأموال الطائلة، طوال عقود كثيرة قادمة.

ختاماً أقول: إنّ برنامجاً تعاونياً دولياً لتقصّي التقنيات الواعدة وتطويرها والمشاركة فيها للتخلص من المواد والمعدات العسكرية بأمان، أمرٌ مهم وحيوي.

فهل آن أوان ذلك؟!! . . .



❑ النافذة التاسعة عشرة [١٩]:

اقتصاديات التسلح

لعب التسلح دوراً بارزاً في العلاقات الدولية وفي العملية الاقتصادية/ الاجتماعية في دول العالم كافة في العقود الماضية. ونما الإنفاق العسكري باطراد حتى وصل إلى أكثر من ألف مليار دولار سنوياً في العالم، وهو ما يشكل حوالي ٥٪ من الناتج العالمي، وما يقرب من مجمل ديون العالم الثالث المتراكمة، في أواسط الثمانينيات.

وقد دفع سباق التسلح بعض الدول كثيفة التسلح إلى الكثير من التهديد والعدوانية ونتجت عن ذلك نزاعات وحروب دولية وإقليمية ومحلية تكاد لا تنتهي.

وكان هذا السباق الجنوني مرتبطاً بالحرب الباردة التي أعلنتها الرأسمالية على الشيوعيـة، إذ رأت في صعودهـا تهديـداً لمصالحها وسيطرتها العالمية.

أما اليوم، وقد انتهت الحرب الباردة وأعلنت الرأسمالية انتصارها، فإنه يفترض نظرياً أن يشهد العالم عصر سلام وتعاون تتخلص فيه الدول من أعباء التسلح المرهقة، وتوجه اهتمامها للسهر على الازدهار المادي والثقافي لشعوبها.

لكن، يبدو من الأحداث الجارية، أن الأمور لا تسير في مثل هذا الاتجاه، وأن العسكرة لن تشهد في القريب العاجل نهايتها.

لماذا ذلك؟!، وماذا يبرّر استمرار التسلح؟!، وما هي أعباؤه وعواقبه الاقتصادية والاجتماعية؟!، وما هي الشروط اللازمة لإلغاء الحاجة إليه ولنشوء عصر أمن وسلام؟!.

أسئلة يتطلّب الإجابة عليها دراسة تاريخية ومعاصرة للعلاقة التي تربط التسلح والاقتصاد والمجتمع في الأنظمة الاقتصادية/الاجتماعية، وفي ظل العولمة!.

يقول د. رزق الله هيلان في كتابه «مقدمات اقتصادية لعصر ينتهي»: تشكل القوة المسلحة أداة رئيسية تستند إليها السياسة في تحقيق أهدافها، وفي مقدمة هذه الأهداف ضمان الأمن والحفاظ على سيادة الدول و حدودها.

بَيْدَ أن القوة المسلحة ليست الأداة الوحيدة، وربما ليست الأداة الأهم لتحقيق هذه الغاية.

إذ الوسائل السياسية والاقتصادية والثقافية قد تكون أكثر فاعلية على المدى الطويل، إضافة إلى كونها أقل تكلفة وأكثر نفوذاً.

بل إن القوة المسلحة قد تشكل خطراً على الدولة وعلى الأمن ذاته، إذا لم تضبطها وتوجهها قدرة سياسية رفيعة المستوي.

وبالتالي، فإن ثمة علاقة وثيقة تربط بين السياسة والقدرة الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية، والقوة المسلحة والأمن. وهي علاقة دينامية متغيرة بحسب شروط الزمان والمكان وشروط التطور العلمي والتقني.

إن القوى المسلحة كمؤسسة ينبغي اعتبارها من الناحية الاقتصادية، مؤسسة انتاجية تخضع كأية مؤسسة انتاجية أخرى للعقلانية الاقتصادية، أي لقواعد المحاسبة الاقتصادية وتحسين المردود ونوعية الانتاج وخفض التكلفة.

بَيْدَ أن المنطق العسكري، الذي يميل بعامة إلى التركيز على الفاعلية والنتائج المباشرة وتعظيم دور القوة المسلحة على حساب

العناصر الأخرى المكونة للقدرة الدفاعية، قد لا يُعير اهتماماً كبيراً للتكاليف الاقتصادية.

إن حجم الإنفاق على القوى المسلحة يعبّر عن أهميتها في المجتمع والدولة، وعن أهميتها النسبية مقارنة بالدول الأخرى ويتغير هذا الحجم بحسب الأخطار والتحديات ومستوى وسرعة تطور الأسلحة والتقنية العسكرية.

بَيْدَ أن ثمة أسباباً تدفع في اتجاه زيادة حجم هذا الانفاق. بعضها يعود إلى طبيعة المؤسسة العسكرية، وبعضها الآخر يعود إلى طبيعة السلطة السياسية.

لمثل هذه الأسباب يتضاعف الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق على الاستثمار والاستهلاك وعلى الخدمات الاجتماعية والثقافية، مما يكبح تطور القدرة الاقتصادية.

إن لظاهرة العسكرة في بلدان العالم الثالث خصائص وآثار مختلفة عنها في البلدان الصناعية سواء أكانت بلداناً رأسمالية أم شيوعية.

إن معظم الحروب تقريباً التي حدثت خلال العقود الأربعة الماضية كان مسرحها بلدان العالم الثالث وتقف وراءها أو تؤجّجها القوى الخارجية.

مما جعل بلدان العالم الثالث تنفق على الأغراض العسكرية نسبة تزيد على نسبة ما تنفقه الدول الرأسمالية الغنية ذاتها لهذا الغرض.

فحسب بعض الإحصاءات فإن بلدان العالم الثالث التي تنفق أكثر من ١٠٪ من ناتجها الوطني على قضايا الدفاع يبلغ عددها إحدى عشرة دولة.

وتشير بعض الأرقام أن مجموع ما أنفقته الدول العربية على الدفاع والأمن خلال ثلاثة أعوام فقط بلغ نحو ١٤١ مليار دولار.

فإذا جمعنا ما أنفقه العالم خلال عقدين لغرض الحروب ووسائل التدمير، فلربما وصلنا إلى أرقام فلكية يصعب تصورها، ٣٠-٤٠ ألف مليار دولار.

وبعد ذلك، نتساءل: هل أصبح العالم بفضل هذه الانفاقات أكثر أمناً واستقراراً؟ أم على العكس تماماً اجتاحته أنواع العدوان والحروب والاضطرابات، حتى وصل به الأمر إلى حافة الكارثة الشاملة؟!.

ألم يكن الأجدى للجميع حقاً أن تنفق هذه الأموال من أجل تحقيق التنمية الشاملة وللحفاظ على سلامة البيئة ولتطوير ثقافات الشعوب وما يخدم قضايا تقدم البشر وحضارتهم؟!

والسؤال المهم يطرح نفسه الآن: ماذا سيكون مصير التسلح والعسكرة بعد أن انتهت الحرب الباردة بانتصار الرأسمالية وسيطرتها؟ هل سيشهد العالم مرحلة سلام ووئام، فتنخفض النفقات العسكرية جذرياً وتخصّص مئات المليارات للأغراض المدنية وحل المسائل الكبرى التي تواجه البشر؟!

ذلك ما بدأ يلوح في الأفق في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات، إثر اتفاقات القمة بين رئيسي أمريكا وروسيا. أمل تبدّد سريعاً بقصف العراق وغزو بنما وصواريخ السودان ومعارك البلقان، إنها مخلفات عصر ينتهي!!.

فكما تكتسب المؤسسات العسكرية نفوذاً في بلدان العالم الثالث، فإنها غالباً ما تأخذ نفوذها بالقوة.

المشكلة، أنه في كل عام يصرف العالم أوقاتاً على زيادة القوة التدميرية للسلاح أكثر بكثير مما يصرف على زيادة إنتاجية الزراعة.

إن الإنفاق على البحث التسلحي الذي يستخدم فيه الآن نصف مليون عالم، يفوق الانفاق على تطوير تقنيات الطاقة، تحسين صحة الإنسان، زيادة الانتاجية الزراعية، ومنع التلوث.

لذا، فرض التدهور الهائل في أنظمة المساندة الطبيعية والتردي في الأوضاع الاقتصادية الظاهر في كثير من بلدان العالم الثالث، فرض تهديدات للأمن الوطني والعالمي تضارع التهديدات العسكرية التقليدية.

إن الضغوط البيئية، وندرة المصادر تقود منطقياً إلى ضغوط اقتصاديه لها أبعاد اجتماعية وسياسية: نقص إنتاجية الأرض، نقص معدل دخل الفرد، وزيادة الدّين لخارجي، هي أمثلة قليلة على ذلك.

لقد كان النفط المصدر النادر الأول الذي أثر درامياً على الاقتصاد العالمي.

وكان ارتفاع سعر النفط في السبعينيات (١٩٧٣م)، كأنه موجات كهربائية لاسعة هزت العالم، ومازالت أصداؤه تتردد حتى بعد مرور أكثر من عقد. ورغم هذه النتائج لاستنزاف الاحتياط النفطي، فإن استنزاف الغابات والمراعي والتحول في الدورة المائية، لها تأثير أكبر على المدى البعيد.

إن المتأمل في أسباب ونتائج النزاعات والحروب والتغيرات التي شهدها العالم في العقود الماضية يقود إلى استنتاج أمر جوهري، هو أن التسلح والعسكرة لا يضمن الأمن والسلام، بل ربما كان أحد أهم

أسباب الحرب والعدوان والاضطراب.

ومن ثم، فهل يمكن فرض السلام بالقوة، قوة السلاح المجردة؟ أليس ثمة تناقض جوهري بين الطرفين: السلام والسلاح؟!.

إذ بينما يقوم السلام على الاحترام المتبادل بين الأطراف واعتراف كل طرف بالمصالح الحقيقية للطرف الآخر والتعاون في حل المشكلات لتحقيق مصالح مشتركة، مما يقتضي استخدام لغة الحوار والعقل والحكمة والقيم الأخلاقية، ينفي استخدام القوة الغاشمة ذلك ويلغيه.

من ناحية أخرى، يؤدي التسلح والحرب إلى تعطيل وهدر طاقات هائلة، وهذا في حد ذاته يناقض التنمية والعلم الاقتصادي الذي يقتضي عقلانيته عدم هدّر أي شيء يمكنه أن يكون نافعاً لأي إنسان في العالم، طالما أن الانتاج عملية غائية، وظيفتها إرضاء حاجات البشر!!.

إن المشكلة الأساسية تكمن، إذن، في الأسباب العميقة الكامنة وراء ذلك كله، أي في مجموعة القيم الاجتماعية / الأخلاقية، والسياسية / الاقتصادية، والحرب / السلم، السائدة التي توجه نشاط الأفراد والمجتمعات، وكذا تبرِّر تلك القيم والممارسات.

إذن: هل يمكن تحقيق الأمن والسلام والتنمية الشاملة في عالم يقوم أصلاً على القوة والعدوان والسيطرة التي تدفع إلى سباق التسلح وفقدان الأمن والسلام وهدر موارد وأسباب التنمية؟!! . . . .





النافذة العشرون [٢٠] :

اقتصاديات سباق التسلح

إن الإنسانية في خطر، فالإنسان لم يتملك قبلاً وسائل تدمير مماثلة ولم يسيطر القلق على مستقبل العالم كما هو عليه الأمور اليوم.

فالعنف موجود في حياة الدول، كما في حياة الأفراد والوضع الدولي الجديد يتصف بسلسلة من فقدان التوازن الخطير على السلام الدولي.

إن مخاطر اتساع الخطر وشموله تتزايد في هذا العالم الذي يزداد اضطرابه يوماً فيوماً. وإن هذا التراكم في التناقضات يزيد اضطراب الأمن خطورة ويشجع على تسارع السباق نحو التسلح.

حيث تجاوز الانفاق الدولي على سباق التسلح مليون دولار في الدقيقة، أي أكثر من ٥٥٠ مليار دولار في عام واحد. وشغلت صناعة السلاح ٤٠٠,٠٠٠ عالم أي ٤٠٪ من الأدمغة في العالم. واسهمت أمريكا وروسيا بنصف المجموع العالمي وتتابع صراعهما حتى في الفضاء بواسطة ٣٠٠ منصة إطلاق صواريخ.

وقد نشر المعهد الدولي للأبحاث عن السلام في استوكهولم هذه الأرقام المخيفة في تقريره السنوي.

هذه الأرقام - في الحقيقة - التي تمثل صورة للواقع تشكّل تهديداً خطراً. فهي أكثر بعشرين مرة من مجموع المساعدة العامة للبلدان النامية.

إن ما يقلق أكثر هو حصة العالم الثالث في هذا التسلح. فقد ازداد على نحو: ٣٪ في الخمسينيات ووصل إلى ٩٪ في السبعينيات،

وأصبح ١٦٪ في الثمانينيات، و ٢٠٪ في التسعينيات.

فالجهد الحربي في البلدان النامية قد ازداد بشكل كبير، وهذه النسبة المتزايدة لم يصل إليها أي من البلدان الغنية: فهي تتجاوز نسبة تزايد الناتج الوطني الإجمالي للبلدان النامية، حيث يجري التسليح على حساب سكان هذه البلدان.

يقول الأستاذ علي أورفلي في كتابه «العالم في خطر»: إن للدول الصناعية حصة كبرى في المسؤولية باعتبارها أصبحت تجار سلاح، فهي تسهم من جهة في سباق التسلح ضمن منظور نزاع محتمل بين الغرب والشرق. ومن جهة ثانية، فهي البائع الرئيس للسلاح إلى بلدان العالم الثالث.

إن حوالي ١٣٠ حرباً التي اندلعت منذ الحرب العالمية الثانية، قد جرت في بلدان العالم الثالث ومعظم الأسلحة المستخدمة فيها، تم الحصول عليها عن طريق التجارة الدولية للسلاح.

لقد لاحظ روبيرت مكنمارا رئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير سابقاً أنه من بين ٣٨ بلداً ذات دخل سنوي أدنى من ١٠٠ دولار للفرد، فإن ٣٢ بلداً منها قد عانت من نزاعات شديدة خلال الفترة الأخيرة. وهي تقدم صورة لبلدان متخلفة تشكل سوقاً لاستهلاك السلاح وأرضاً للمعارك في الوقت نفسه.

إن المبالغ المخصصة للانفاق العسكري لا تزيد كثيراً عن كلفة التزود العالمي من النفط، ولو خصصت هذه الأموال لإيجاد فرص عمل لأمكن القضاء على البطالة في العالم.

فضلاً عن ذلك، فإن التسلح المفرط في بعض المناطق يمكن أن

تثير المخاوف على المدى القصير، من اندلاع نزاعات جديدة.

إذن: لماذا سباق التسلح؟!.

إن آلية سباق التسلح تقوم على إدراك قوة الخصم، والأغرب من ذلك على مفهوم التوازن أيضاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومن ثم، سباق التسلح هو نتيجة إرادة وتصميم.

وفي المقابل، فإن التوازن ضروري للحفاظ على السلام.

ومع ذلك فإن المغالاة في تقدير قوة الخصم يعني تطوير الدفاع في بلد معين. إذ يوجد في كافة أنحاء العالم مجموعات ضغط تسهم في هذه المزايدة.

وللأسف فإن إحدى العقبات الرئيسية للحد من سباق التسلح تكمن في الأعداد الكبيرة من الباحثين الذين تموّل أعمالهم من الميزانية العسكرية في البلدان العظمى. والمبالغ المخصصّة لهم أعلى من هاتيك التي يمتلكها الباحثون من أجل الأغراض السليمة وخاصة الأبحاث حول الصحة العامة.

وإذا كان سباق التسلح نتيجة للشعور بفقدان الأمن لدى بعض الدول، والبحث عن السيطرة الجغرافية والسياسية المتزايدة بالنسبة لبعضهم الآخر، فإنه من نظر آخرين يجد تبريراً له في دوره الاقتصادي.

ومن ثم: هل تلعب معامل السلاح دوراً حاسماً في مسألة البطالة؟!.

ونأخذ مثلاً دولة غربية غنية (فرنسا)، حيث يعمل ٣٠٠,٠٠٠ شخص في القطاع العسكري، سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام، ومع ذلك لدينا أكثر من مليوني عاطل عن العمل، من ناحية أخرى يعمل أقل من ثلث العاملين في قطاع التصدير.

إن الآثار التقنية لصناعة الأسلحة مهمة. ومن ناحية أخرى، فإن سباق التسلح يولد في حد ذاته تأخيراً وتوترات.

منذ بداية القرن والإنسان يحاول جاهداً لإيجاد الأسلحة الأكثر فتكاً، فالقذائف المباشرة لم تعد تكفي.

لذا، ظهرت الغازات أثناء الحرب العالمية الأولى وبدت آثارها مخيفة للمحافل الدولية حتى منع استعمالها من قواعد الحرب.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ظهر سباق آخر يتلخص في الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن الوصول إلى العدو وإيقاع أكبر إصابة ممكنة في صفوفه؟.

فطورت القذائف الموجهة التي تمتلك قدرة اختراق الحاجز الدفاعي الجوي، وحوّل هذا السلاح جمع الخلفاء قواهم العلمية، وكانت نتيجتها ما حدث في هيروشيما.

وبالرغم من استبعاد امكانية قيام حرب كيميائية أو جرثومية نظرياً من خلال تشريع دولي والاتفاقات التي نجمت عنه، فإن الأبحاث لم تتوقف في هذا الميدان منذ ذلك التاريخ رغم تحريمها دولياً.

إن آثار القنبلة الذرية مخيفة بشكل مريع وليس لها من سابقة سوى اليابان التي لم يدرك فهمها. ويمكن لقنبلة هيدروجينية أن تمحو باريس من الوجود مثلاً إن سقطت على حيّ نوتردام. وهناك الاشعاع الذي يسبب الوفاة لملايين البشر خلال الأيام والأسابيع التي تلي الانفجار.

المشكلة أنه يوجد في العالم خمسون ألف سلاح نووي. وهذه الأعداد لم تتوقف عن التزايد خلال العشرين سنة الماضية.

ومن ثم يسود الاعتقاد بأنه لم يجر أي مسعى لتحديد سباق

التسلح، والمفارقة العجيبة هي أنه بالرغم من مفاوضات الحد من السلاح، فإن النتيجة الوحيدة كانت في تسارع التسلح.

ختاماً أقول: ينبغي على المسؤولين في الدول النامية أن يكفوا عن التسلح المتزايد.

كما ينبغي على الدول الصناعية التريث في بيع الأسلحة الفتاكة إلى الدول النامية.

فإلى متى سيستمر سباق التسلح وإلى أين نحن ذاهبون؟ ومن المستفيد من ذلك كله؟!.

لقد آن أوان الإجابة على مثل هذه التساؤلات الملّحة، ... أليس كذلك؟!!...

★ ★ ★

□ النافذة الحادية والعشرون [٢١] :

اقتصاديات العسكرة

حظى الترابط الوثيق بين نزع السلاح والتنمية باعتراف واسع في العالم المعاصر. فليس هناك دولة الآن لم تتعرض بهذا القدر أو ذاك للتأثير السلبي لسباق التسلح وإنفاق الثروات الوطنية بصورة غير منتجة على الأغراض الحربية.

إن نزع السلاح قادر على المساهمة في حل المشاكل الكبيرة في العالم الرأسمالي، مثل تقليص العجز في ميزانيات الدولة وكبح التضخم النقدي ومكافحة البطالة والفاقة والفقر والتشرد.

إن وقف سباق التسلح قادر على إجراء تحسين ملموس على الوضع الاقتصادي في الدول النامية أيضاً ويقدّم حافزاً مهماً لسيرها إلى الأمام على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

بدهي أن بالامكان الحصول على أكبر المردود في ظل نزع السلاح الشامل، ولكن حتى في ظل التقليص الجزئي للموارد المتنوعة التي تلتهمها الاستعدادات الحربية من قبل الدول الصناعية، يمكن التأثير بصورة كبيرة على سير وآفاق تطور العالم الثالث.

يقول جيكينيس في كتاب «اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة»: ليس لدى البشرية مهمة أكبر شأناً من درء النزاع النووي الصاروخي العالمي الذي يهدّد بإبادة كل الأحياء على الأرض.

لقد تكدست في العالم ترسانات هائلة للسلاح فإن القدرة الإجمالية لجميع الموجودات النووية في أواخر السبعينيات تجاوزت مليون قنبلة كالتي ألقيت على هيروشيما من حيث قوتها.

وتفيد تقديرات هيئة الأمم المتحدة أن النفقات المباشرة على سباق التسلح بعد الحرب العالمية الثانية كلفت البشرية ٢٠ تريليون دولار.

وفي أواسط الثمانينيات بلغت النفقات الحربية السنوية العالمية الإجمالية ٩٠٠ مليار دولار.

ويخدم في القوات المسلحة أكثر من ٢٧,٥ مليون شخص. وفي ميدان الانتاج الحربي يعمل أكثر من ٧٠ مليون شخص آخرين. ويعمل في الميدان العسكري أكثر من ثلاثة ملايين عالم ومهندس، ويبتلع هذا الميدان حوالي ٤٠٪ من النفقات العالمية المخصصة للبحث العلمي.

ورغم القدرة الحربية المكدسة الهائلة لاتزال آلة العسكرة تدور أقوى فأقوى.

إن القوة الاساسية المحركة لسباق التسلح في البلدان الصناعية والمبادرة إلى زيادة النفقات الحربية هي المجمّعات الصناعية الحربية.

وبجهود المجمعات الصناعية الحربية ينشأ نظام الاقتصاد العسكري الرأسمالي العالمي. ويتكون أساسه من الأحلاف والتكتلات العسكرية.

يقول فولكوف في كتاب «اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة»: تُبرِّر الأوساط القيادية في الغرب توسيع سباق التسلح بضرورة ضمان الأمن والسلامة من الأخطار والعدوان الخارجي.

وللأسف، فلم يبق العالم الثالث، هو الآخر في معزل عن عملية اتساع التسلح، فهو ينجذب بمزيد من النشاط إلى دوامة الاستعدادات

الحربية. وتنمو بمنتهى السرعة نفقاته العسكرية التي ازدادت خلال ثلاثة عقود بعد الحرب العالمية الثانية ١٢ مرة.

ويقترن ازدياد النفقات العسكرية بزيادة سريعة في تعداد القوات المسلحة. ففي الثمانينيات ضمّت جيوش البلدان النامية ١١ مليون شخص، وهذا يعادل ٤٠٪ تقريباً من تعداد القوات المسلحة النظامية في العالم.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن نفقات العسكري الواحد في البلدان النامية أكثر بعشر مرات من دخل الفرد الواحد من السكان، يتضح أن هذه القوات المسلحة تلقي على كاهل الاقتصاد الضعيف أعباء مالية.

وفي بعض تلك البلدان نجد النفقات العسكرية بحساب الفرد الواحد من السكان مرتفعاً.

ولدى تقييم أسباب اشتداد عمليات العسكرة في العالم الثالث لا يجوز، بالطبع، تجاهل العوامل الموضوعية الداخلية: وجود التناقضات السياسية والاقتصادية والادعاءات الإقليمية المتبادلة.

وإلى جانب ذلك يرتبط جرّ الدول النامية إلى سباق التسلح في حالات كثيرة ولدرجة حاسمة بأعمال قوى خارجية تثير البلبلة في الموقف العسكري والسياسي.

إن العسكرة عائق كبير أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فإن تأثير سباق التسلح التخريبي يجتاح الاقتصاد العالمي كله ويمسّ جميع الدول على حد سواء.

كما أن عواقبه الوخيمة تترك آثارها السلبية بالكامل على الاقتصاد.

وتتجلى العواقب الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح بشكلها

الحاد جداً في البلدان النامية. فإن سباق التسلح يولّد طائفة من أعقد المشاكل الاقتصادية حيث يساعد على ازدياد العجز في الميزانيات واشتداد التضخم النقدي وتفاقم صعوبات موازين المدفوعات وزيادة الديون الخارجية، وتردي مستوى حياة السكان.

ففي كثير من البلدان النامية تتجاوز النفقات العسكرية اعتمادات تنمية الزراعة. وتخصّص العسكرة مبالغ تزيد ٦ مرات على نفقات الخدمات الطبية، وتزيد ٣ مرات على نفقات التعليم.

هذا هو الثمن الاقتصادي والاجتماعي الباهظ الذي يضطر العالم الثالث على دفعه اليوم في مقابل التوتر الدولي.

يقول كلوتشكوفسكي في كتاب «اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة»: إن غول العسكرة يشوش لدرجة خطيرة العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية. كما تلحق العسكرة ضرراً هائلاً بجميع أنشطة الاقتصاد الوطني.

وفي ظل العسكرة يلعب السلاح دوراً كبيراً في تجارة الدول النامية الخارجية. إذ يبلغ حصة البلدان النامية حوالي ٧٠٪ من مجموع الاستيراد العالمي للسلاح.

إن إدراك الخطر الفتاك لسباق التسلح على البشرية، وخصوصاً نقله إلى الفضاء الكوني، وتأثيره التدميري على التقدم الاقتصادي يدفع الدول النامية إلى الربط الأوثق بين قضايا السلام ونزع السلاح والتنمية.

حيث إن نزع السلاح والتنمية جانبان مترابطان يكمّل بعضهما بعضاً من جوانب الأمن الدولي.

إن أفكار الترابط الوثيق بين نزع السلاح والتنمية تشق طريقها بثقة. بَيْدَ أنه لابد من الإشارة إلى أن ترسيخها يجري في جوّ من الصراع الحاد.

إذ إن أنصار العسكرة يحاولون إحباط مناقشة هذه القضايا في المحافل الدولية.

كما أن أنصار سباق التسلح يخوفّون البلدان النامية بصعوبات تغيير الاقتصاد العسكري ونقله إلى جادة السلام.

ختاماً أقول: إن أفكار الترابط بين نزع السلاح والتنمية تحظى الآن بتأييد متزايد الاتساع لدى البلدان النامية، لأنها تستجيب لمصالحها.

وهذه الأفكار تغدو عاملاً مهماً يساعد على تعزيز الوحدة والتلاحم بين الشعوب النامية.

ومن ثم، فلا يمكن درء خطر الحرب والذود عن السلام إلاّ على أساس الجهود الجماعية. وفهم هذه الحقيقة يعتبر حافزاً جدياً للعمليات التكاملية في العالم الثالث!!...



النافذة الثانية والعشرون | ٢٢ | :

اقتصاديات الحرب العسكرية

الحرب العسكرية على البيئة مشكلة أوشك العالم على البدء في مصارعتها.

فقد اقترنت نهاية المواجهة بين الشرق والغرب مع تزايد الوعي البيئي للتركيز الحاد على بعض مشكلات ظلت تعتبر لمدة طويلة موضوعاً يخص السياسة الجغرافية.

إنّ الحروب الحديثة تستتبع تدميراً بيئياً واسع النطاق، كما توضحّه الصراعات الدامية في فيتنام وأفغانستان وأمريكا الوسطى وكشمير والبوسنة والهرسك وكوسوفا ومنطقة الخليج العربي.

وفي بعض الحالات، فإن التعديل البيئي قد استخدم عن قصد بمثابة سلاح حربي. ومن المتفق عليه أن الحرب النووية هي التهديد النهائي للبيئة العالمية.

يقول مايكل رنر في كتاب «أوضاع العالم ١٩٩١م» إن زمن السلاح - أي الإعداد للحرب - يسهم في استنفاد الموارد وفي تدهور بيئي يكون في بعض الأحيان عنيفاً.

والعلاقة العسكرية المقلقة بالبيئة تتصاعد في أولويات أجندة العالم لأسباب عديدة.

فالنفايات العسكرية قد بدأت تطفو على السطح فعلى سبيل المثال، فتأثيرات عقود من التجاهل التام للبيئة في مجمّع إنتاج الأسلحة النووية لا يمكن إخفاؤها بسهولة عن الرأي العام.

ومع سحب بعض قوات وقواعد القوتين العظميين من الأراضي

الأجنبية، بدأت تتكشف حقائق كريهة.

ومع التحسن المثير في علاقات الشرق والغرب، بدأ الناس يتساءلون عن السبب في لزوم المناورات الضخمة وفي طيران النفاثات الحربية على ارتفاع منخفض.

لقد أدى الوعي البيئي المتزايد إلى إثارة انتباه وحساسية المواطنين العاديين لموضوعات كانت تهمل من قبل، على حين أدت إزاحة الستار عن أحداث مروعة للتدمير البيئي في الماضي بواسطة القوات العسكرية إلى إجبار الحكومات على الاعتراف بالمشكلات ومعالجتها.

ولا تكاد تتاح أي بيانات تسمح في الواقع بتكوين صورة شاملة عن الاستعمال العسكري للموارد، وعن تأثيراتها الصحية والبيئية. ويتحصن القوات المسلحة والمقاولين العسكريين خلف ذرع الأمن الوطني.

والمعلومات عن العالم الثالث نادرة بصفة خاصة. فمع تزايد نصيب الدول النامية من الإنفاق العسكري العالمي من ٦٪ إلى ٢٠٪ إلى ٣٠٪ في أواخر التسعينيات، فلابد أن يكون استهلاكها للطاقة والمواد الأخرى قد تصاعد على نحو مطلق أو نسبي. وعلى حين ينتج القليل منها أسلحة رئيسية، فإن وارداتها من الأسلحة الحديثة توحي بأنها تواجه نفس المشكلات التي تواجهها بعض الدول الغنية، من حيث النفايات الخطرة.

والمشكلة أن القوات المسلحة الحديثة تتطلب رقعات فسيحة من الأراضي والمجالات الجوية. فالتقديرات العالمية للاستعمال العسكري المباشر للأراضي في غير زمن الحرب تعتبر سطحية في أفضل الأحوال.

إنّ الشهية العسكرية المفتوحة للأراضي يتزايد تصادمها مع الاحتياجات

الأخرى مثل: الزراعة، وحماية البراري، والترويح والإسكان.

فالمناورات تدمّر الغابات الطبيعية، وتحدث اضطراباً لمواطن الكائنات البرية، وتؤدي إلى تحات التربة وتصلبها، وتجرف الطمي من المجاري المائية وتسبّب الفيضانات.

وإطلاق القنابل يحول المناطق إلى أرض خراب تشبه سطح القمر الذي تكتنفه الفوهات البركانية وإطلاق القذائف يلوث التربة والمياه الجوفية بالرصاص والمخلفات السامة.

بشكل عام، فالمناورات تنشر تدميراً أوسع بكثير من تخوم القواعد العسكرية. والدبابات التي تقعقع عبر الحقول الخصبة تهلك المحاصيل، والنفاثات المحلقة على ارتفاعات منخفضة تتخذ هدفاً لها المناطق السكنية.

إنّ لعبة الحرب تخلّف ضربات قاصمة من الموت والدمار.

كما أن الإعداد للحرب يشبه سياسة أرض تتلظى بالنيران ضد عدو وهمي. إذ تدمر السلطات العسكرية رقعات كبيرة من الأراضي التي يفترض أنها تحميها، والأراضي المستعملة في لعبة الحرب سوف تعاني من تدهور قاسٍ.

ومن أخطر مخلفات الإعداد للحرب وأكثرها، القنابل التي لم تنفجر والمبثوثة في رقعات واسعة من الأراضي.

وسواء كانت النفاثات هي التي تهدر في السماء، أو الدبابات هي التي تقعقع عبر الأراضي أو السفن الحربية هي التي تُبحر في أعالي البحار فمن الواضح أن القوات المسلحة تستعمل مقادير كبيرة من الطاقة.

فعلى النطاق العالمي، قد يكون استعمال الطاقة لإنتاج الأسلحة أقل نسبياً لأن غالبية الدول ليس لديها صناعة ذات مغزى للأسلحة، ومن ذلك فإن نصيب القطاع العسكري من إجمالي استعمال النفط والطاقة قد يكون ضعف نصيب القوات المسلحة المباشر الذي تبلغ نسبته ٣-٤٪.

إن القوات المسلحة في سعيها الدؤوب نحو الاستعداد والتفوق، إنما تسمّم الأراضي والناس الذين يفترض أنها تحميهم. فالمواد السامة العسكرية تلوث المياه المستعملة في الشرب أو الري، وتقتل الأسماك وتوسخ الهواء وتجعل رقعات فسيحة من الأراضي غير صالحة للاستعمال حالياً ولأجيال قادمة.

وحيث إن القواعد العسكرية ظلت تفرغ موادها السامة المميتة في المقالب طوال عقود عديدة فإنها قد أصبحت بمثابة قنابل زمنية تهدّد الصحة وتنفجر في حركة بطيئة.

فمن بين الطرق المختلفة التي يكون فيها للعمليات العسكرية وقع على الصحة البشرية وعلى البيئة، فإن إنتاج واختبار الأسلحة النووية هو أكثرها قسوة.

فعلى حين يكون تأثير النفايات السامة موضعياً إلى حد ما، فإن انتشار الركام النووي يحدث على النطاق العالمي.

إلاّ أنه ومع تلاشي المواجهة بين الشرق والغرب، فإن التراث البيئي للحرب الباردة قد بدأ يدرج في الأجندة العسكرية والسياسية. وستكون تكلفة إصلاح الضرر الذي ألحقه الإعداد للحرب باهظة.

إنّ عالماً ينشد السلام مع البيئة لا يمكنه أن يواصل دخول الحروب

أو التضحية بصحة البشر وبالأنظمة البيئية في العالم من أجل الإعداد لتلك الحروب.

والجودة البيئية تندرج في قائمة طويلة من الأسباب القوية للاتجاه نحو نزع السلاح.

وإتلاف الأنظمة البيئية الحيوية وتقويضها إنما هو ثمن باهظ للحفاظ على الحرية وعلى السيادة الوطنية . . .



□ النافذة الثالثة والعشرون [٢٣] :

اقتصاديات الاستعمار

لما انتهت الحروب الصليبية بهزيمة الصليبيين وهي في ظاهرها حروب دينية، وفي حقيقتها حروب استعمارية لم ييأس الغربيون من العودة إلى احتلال بلاد المسلمين، فاتجهوا إلى دراسة هذه البلاد في كل شؤونها من عقيدة وعادات وأخلاق وثروات، ليتعرفوا على مواطن القوة فيها فيضعفوها، وعلى مواطن الضعف فيغتنموه.

لقد كان الاستعمار والتغريب والصهيونية والماسونية والتنصير على اهتمام موّحد بالدعوات القديمة التي كانت قبل الإسلام وهي كثيرة منها: التراث اليوناني الإغريقي الوثني، فضلاً عن إحياء بعض مفاهيم الجاهلية، واتخذت من القصص والمسرحيات والمترجمات والكتب لتكون عملاً من عوامل تدمير القيم الإسلامية.

لقد استبشر المسلمون في أواسط هذا القرن بتحرر بلادهم من الاستعمار العسكري الأجنبي، لكن الكثيرين لم يفطنوا إلى أن الاستعمار العسكري حين رحل عن بلاد المسلمين لم يتركها بغير نفوذ، بل إنه خلّف وراءه مَنْ كانوا أشدّ منه على الشعوب ظلماً وعتواً. وإن تخفوا وراء شعارات وأردية وأقنعة أخفت حقائقهم عن الشعوب ولا تزال.

فقد تغيّر الاستعمار الجديد وتعددت وسائله وأساليبه، من خلال صناعة الزعيم، وصناعة الانقلابات، وصناعة الشعارات، إضافة إلى العديد من المشاكل السياسية التي عانى ويعاني منها العالم الإسلامي.

بالمعايير الاقتصادية السائدة، فإن اقتصاد العالم الإسلامي بواقعه

الحالي أليم. فالدخل الوطني في أكثر بلاد العالم الإسلامي يضع الفرد في أقل مستوى، والواقع المشاهد يؤكد لغة الأرقام. والطوابير الطويلة التي يقضي فيها الأفراد نصف يومهم بحثاً عن حاجياتهم مشكلة مستديمة، هذا إن وجد في جيبه بعض النقود.

والإنتاج الوطني هو الآخر سيئ، فالعالم الإسلامي محروم من الصناعات الثقيلة والإنتاج الكبير، وأصبح العالم الإسلامي مزرعة تستجلب القوى العالمية موادها الأولية، وأصبحت كذلك سوقاً استهلاكية توزّع القوى العالمية فيها سلعها وتجارتها.

وميزان المدفوعات في العالم الإسلامي مختلّ. لأن أكثر دوله تستورد أكثر مما تصدّر.

رغم أن الموارد الزراعية والصناعية في العالم الإسلامي أغنى من أي عالم آخر، واليد العاملة متوافرة ورخيصة، ورأس المال لدى دوله الغنية يكفي لإمداد أي مشروع، وموقعه استراتيجي، ولديه أسواق واسعة وقدرات فنية وتقنية جيدّة.

كان بالإمكان تحقيق التكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الإسلامي، بحيث يكون أقوى من السوق الأوربية المشتركة. لكن اختلافاتنا من جهة، ومن جهة أخرى مخططات المستعمرين، زرعت في تلك البلدان الإسلامية العداوة والبغضاء ورفض أي تكامل أو تنسيق، والنتيجة المشاهدة معروفة: سياسياً واستراتيجياً واقتصادياً.

وفي ظل هذه الأوضاع المختلفة تمكنّ الاستعمار الغربي أن يبسط سلطانه على بلاد الإسلام، ويفرض نظامه الاقتصادي مع فلسفته الرأسمالية والشيوعية ونظرياته الاقتصادية الفردية والجماعية،

حتى لم تعد أبواب الرزق تفتح إلاّ لمن يختار مبادئ هذا النظام الاقتصادي.

فأكل المسلمون في معظمهم السحت أولاً، ثم محا الاستعمار من أذهان المسلمين ما كان من تمييز بين الحلال والحرام.

وبلغ الأمر أنه لم يعد كثير من المسلمين يُسلّمون بتعاليم الإسلام، وأصبح حلالاً ما هو محرم شرعاً، والعكس صار الحلال شرعاً محرماً في ديانة نظام وعقيدة الغرب الاستعماري الاقتصادي.

ومن ثم، اختلط مفهوم النظام الاقتصادي بعملية التنمية. وأصبح الاتجاه العام يتجه نحو التنمية، دون الأخذ بالنظام الاقتصادي في الإسلام.

إن الآثار الاقتصادية التي خلّفها الاستعمار في العالم الإسلامي كثيرة في النواحي الاقتصادية خصوصاً وقد تركت بصماتها على الواقع الاقتصادي المعاصر.

أولاً: وجّه الاستعمار موارد البلاد الإسلامية إلى مصالحه الخاصة. فشجّع رؤوس الأموال الأجنبية على غزو البلاد واستثمار خيراتها. وأصبحت معظم الشركات أجنبية تدار لمصالح استعمارية.

وأقام المؤسسات الاقتصادية والبنوك لتوظيف ذهب الغرب الذي طفت به خزائن بنوكه في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

وفتح الغرب الرأسمالي الأسواق لمصنوعاته ومنتجاته وخصوصاً الاستهلاكية والترفيهية والكمالية، فأصبح لدى أفراد العالم الإسلامي ولعٌ خاص بالاستهلاك التفاخري، ولهم جرأة عجيبة على الإنفاق الاستهلاكي والتطرف فيه.

ثم عمد الاستعمار إلى إقراض الحكومات للسيطرة عليها وتكبيلها بالنفوذ الغربي وإيقاعها في الديون وأقساطها للاستيلاء على أملاكها.

ثانياً: احتكر الاستعمار التجارة الخارجية للبلاد الإسلامية ومعظم التجارة الداخلية، وعمد إلى توطين الأوروبيين في البلاد الإسلامية عن طريق التجارة، وأوفد إلى البلاد العربية خاصة مئات الألوف من الأوروبيين، فاستوطنوا فيها وتحكمّوا في اقتصادها وخصوصاً في أقطار المغرب العربي.

ثالثاً: اتجه الاستعمار إلى محاربة الصناعة الوطنية في العالم الإسلامي ليضمن استمرار تبعية البلاد الإسلامية له اقتصادياً، كما تتبعه عسكرياً وسياسياً، وليضمن تصريف منتجات مصانعه فيها.

واكتفى بتوجيه أفراد العالم الإسلامي إلى الاشتغال بالزراعة، زاعماً أن الصناعة تتطلب قدرات فنية عالية، وخبرات تقنية متقدمة، يصعب على العالم الإسلامي امتلاكها إلا من خلال قروض وديون وهذا يرهق ميزانيات هذه الدول الإسلامية.

ولم يكتف بهذا، فقد شجعّ الاستعمار زراعة حاصلات معينة واحتكر تجارتها، وأقرض الفلاحين ضماناً لذلك.

رابعاً: احتكر الاستعمار ثروات العالم الإسلامي المعدنية، وبخاصة البترول من البلاد العربية، إضافة إلى احتكار القصدير والحديد والنحاس. وللأسف فقد خرج المستعمر ولكن بقي استخراج معظم هذه المعادن بيد الشركات الاستعمارية.

خامساً: شجّع الاستعمار نظام الإقطاع والطبقية في النشاط الزراعي، وحرم السواد الأعظم من المسلمين أن يعيش في مستوى لائق.

لذا، شاع الفقر والبؤس والتخلف والمرض في عالم الخيرات الوفيرة والموارد الكثيرة.

هذه بعض الآثار الاقتصادية للاستعمار الغربي الذي ضرب بظلاله على كافة الدول الإسلامية، وما أفرزه من مخططات واستراتيجيات ووسائل لسلب ونهب خيرات العالم الإسلامي، وجعله في تبعية دائمة.

ختاماً أقول: إن المخرج من ذلك يكمن في النظام الاقتصادي الإسلامي، وليس في النظام الاشتراكي الذي أعلن إفلاسه وسقط متهاويا بعد أقل من سبعين سنة فقط على أرض الواقع، وليس أيضاً في النظام الرأسمالي الذي يحمل بذور فنائه في داخله، كما يقول علماؤه ورواده وخبراؤه، والواقع شاهد على ذلك.

فالنظام الاقتصادي الإسلامي هو النظام الأمثل كواقع يمكن أن يطبّق، وتتحقق له من الموارد والقدرات في العالم الإسلامي ما لا يتحقق لاقتصاد آخر. ويومها يمكن أن يكون العالم الإسلامي أقوى وأعزّ وأكثر استقلالية . . .

وقد آن أوان ذلك !!! . . .



النافذة الرابعة والعشرون [٢٤] :

اقتصاديات الحرب الباردة

في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية نشبت الحرب الباردة بين العملاقين في ذاك الوقت ما يعرف بالاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية، لأسباب تكمن في الصراع على مناطق النفوذ والمناطق الحيوية.

هذه الحرب كانت أشد بأساً وضراوة وقذارة وحقارة وانتهاكاً لحقوق الإنسان من كل ما سبقها من حروب عرفتها البشرية.

وذلك لأنها لم تمسّ أثناء نشوبها بالدرجة الأقسى الشعبين المتحاربين، بل تناولت سحق دول العالم الآخر وخصوصاً العالم الثالث.

وأخذ العملاقان يتسابقان في اقتسام العالم لتشكيل كتل سياسية قوية موالية، غزيرة الثروات والطاقات تكون سنداً لها وقاعدة استراتيجية وسوقاً لصادراتها ومنتجاتها.

إن ما آلت إليه شعوب العالم النامي يتمثل جلياً في أوضاع شعوب القارة الأفريقية وتردي أحوالهم الحياتية والمعاشية والسياسية والاجتماعية وما أصابهم من دمار وهلاك وفقر وجوع وسوء تغذية وما تبع ذلك من ويلات وآثار ونتائج.

وما حدث في القارة الأفريقية حدث لدى كافة شعوب العالم الضعيف، وإن تفاوتت المصائب نسبياً كما في الصومال وراوندى، فتن، وفقر، وتخلف، واقتتال، وكذا في البوسنة والهرسك وكوسوفا وأيرلندا والشيشان أيضاً في الهند وباكستان والعراق والسودان وإثيوبيا.

كل ذلك يعتبر وصمة عار في جبين حضارة هذا القرن.

لقد تسابق العملاقان أصحاب الحرب الباردة في إذكاء نار حروب

حقيقية بين شعوب الدول الضعيفة من أجل رفع إيرادات كل منهما من الكتل التابعة لهما من جراء بيع الأسلحة ومستلزمات الحرب والقتال.

وقد بلغت الحروب نتيجة ذاك التسابق قرابة ١٤٨حرباً، كانت حصيلتها أكثر من ٤٠ مليون قتيل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة بزوال وتفتت ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي.

ورغم فوز الرأسمالية على الشيوعية والاشتراكية بالضربة القاضية وانتهاء الحرب الباردة بفوز العملاق الأمريكي على العملاق السوفيتي، إلا أن آثار هذه الحرب ظلت باقية ومستمرة وتزايد تردي أوضاع العالم الضعيف بكتلتيه الموالية للمنتصر والموالية للمنهزم.

وذلك لأن أمريكا ازدادت بنصرها وفوزها غطرسة واستمرت بسياستها وهيمنتها على العالم كله بكتله ودوله وحكامه وشعوبه وخيراته وثرواته وطاقاته.

ولذا، نادت بالنظام العالمي الجديد، ودعت للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتوقيع على اتفاقية الجات، وأيدّت بشدة العولمة، وكرّست مبدأ الدولرة، ورحبت بالخصخصة، وحاولت نشر شعار الأمركة بشكل واسع.

أجل هذا وهذا فقط جعل الحضارة المعاصرة مبتورة تتصف بالإجرام، لوقوفها موقف المتفرج أمام كل ما يحدث للإنسان من آلام وويلات. بل إنها تضع كل الامكانات والوسائل الحضارية والتقنية الحديثة في خدمة الدمار والهلاك ورؤية مواكب الأموات وأنهار الدماء، وهكذا يبقى الإنسان جائعاً مريضاً متألماً.

ولم تستطع الحضارة المعاصرة التستر وإخفاء آثار الحرب الباردة

وما خلفته من ويلات ومصائب للانسانية، هذه الحرب التي تستحق أن تعتبر حرباً عالمية ثالثة شاملة.

يقول مارك هاتفيلد السيناتور الجمهوري الأمريكي: إن انهيار الاتحاد السوفيتي جعل الامريكيين تجار موت بلا منازع في العالم كله، وأصبحوا تجار الأسلحة الأكثر عدوانية في العالم. فقد باعت أمريكا خلال عام واحد فقط ما قيمته ١٣,٥ مليار دولار من الأسلحة.

يقول محمد نجاح شبيب في كتابه «الشرائع والأخلاق بين الحضارة والانحطاط»: انتهت الحرب الباردة وارتفعت الستائر والحجب عن نتائجها وآثامها وحقائقها وما تولد عنها من حروب وفتن وتجويع وإفقار وجرائم وفساد.

حقيقة الأمر فإن كل ما حدث كان نتيجة منطقية لتبعية الدول الضعيفة للدول القوية، الذي جعل الدول القوية تمتص خيرات الدول الضعيفة وثرواتها. وما المجاعة إلا جزء من ويلات الحرب الباردة.

والمشكلة ان العالم الضعيف لم يستطع حتى الآن تشكيل قوة اقتصادية عالمية، رغم امتلاكه لكل مقوماتها من مؤهلات وقدرات وإمكانات.

فقد أحكمت الدول القوية المستغلّة قبضتها الاستعمارية الاقتصادية على العالم الضعيف وأخضعته لديون وهمية بلغت أكثر من ١٤٠٠ مليار دولار، وجعلتها سبباً لامتصاص خيراته وثرواته وطاقاته.

كما كبلّت القوة الاستعمارية قدرة الدول الضعيفة بدَيْن يصعب الإفلات منه، إذ جعلته كحبل الشيطان لا ينتهي، حيث بلغت فوائده المركبة ثلاثة أضعاف الدَّين الأصلي. وكلما تزايد رقم الدَّين تزايد

معه استنزاف الخيرات والثروات والطاقات.

لذا، استخدمت الدول القوية طاقات العالم الضعيف وأراضيه وبحاره وسواحله لنقل الصناعات القذرة، ودفن النفايات المشّعة والسامة فيها واستعمالها أيضاً كقواعد عسكرية واستراتيجية.

إنه استعمار حضاري حديث جعل الشعوب الضعيفة ترزح تحت قيود لا تنتهي ... فأين المخرج؟!! ...



□ النافذة الخامسة والعشرون [٢٥]:

اقتصاديات الأتمتة

يظهر الإنسان على الأرض، وهو لا يملك غير دماغه ويديه، وسرعان ما يخترع الأداة: الأداة، هي امتداد اليد وقوتها. والمطرقة هي الصورة الكاملة للأداة. وينتقل من الأداة إلى الآلة: الآلة، هي وسيلة صنعها الإنسان بيديه وأدواته لتعمل وحدها بفضل طاقة خارجية.

الأداة جزء من الإنسان، والآلة منفصلة عن الإنسان. والإنسان ينقل نفسه أحياناً الطاقة إلى الآلة. وتكون الطاقة عادة طاقة طبيعية. الحيوان والريح، والماء. وكلما عرف الإنسان كيف يحصل على طاقة أقوى، زاد قدرة الآلة.

فإذا كانت الآلة تعمل بفضل طاقة خارجية، فإن الآلة الذاتية تعمل بفضل طاقة مزدوجة، الأولى تطلق الثانية القادرة على تشغيل المجموعة. وليس على الإنسان إلاّ أن يركبّ هذه العناصر المعقدّة ليحقق الأتمتة.

إن الأتمتة هي الحل الأعظم نجوعاً لمسائل الإنتاج وهي بما لها من آثار اقتصادية واجتماعية تؤلف مشكلة، ذلك لأن الأتمتة في جوهرها ظاهرة اقتصادية واجتماعية شأنها في هذا شأن الآلية.

ولا ريب في ان الأتمتة تنشأ كالآلية من واقع علمي وفني.

إذ الأتمتة Automation تعبيرٌ دال على جملة الأساليب الذاتية الحركة التي تغني عن عمل الإنسان.

ومن ثم، يمكننا أن نرى في الأتمتة مع شيفيوت مجموعة الأساليب التي تسمح بإلغاء التدخل البشري في سلسلة العمليات، قد

تكون في الأصل مجرد عمليات مادية أو عمليات ذهنية أو تتألف من اتحادهما.

أما روبير بورون فيرى في الأتمتة مكننة مربعة أي استخدام آلة لإدارة أو مراقبة آلات أخرى، وهذا المعنى يلتقي تقريباً مع تفكير بيتر دروكر «استخدام آلات للسهر على الآلات».

والأتمتة عند بييرغاكسوت كذلك، تكمل الثورة الصناعية «بتحميل الآلة عبء مراقبة الآلة، أي أنها تحل محل يد وحواس ودماغ العامل جهازاً الكترونياً غاية في التعقيد والحساسية».

ولو أردنا لذكرنا من التعريفات ما لا نهاية له لأن كل اقتصادي إذ يستعمل تعبيراً جديداً، مضطر إلى تعريفه، وتعد الدراسات المكتوبة عن الأتمتة بالألوف.

والواقع أن الأتمتة هي المنظر المسرحي لمكننة موغلة ان لم نقل تامة، يتجلى في المصنع بآلات تقوم بعمليات متعاقبة في مسار إنتاج مستمر مع مراقبة وتنظيم ذاتيين، وفي المكتب بعدادات عجيبة السرعة وذكية وفي البيت بأدوات وأجهزة مختلفة تقوم وحدها بالعمل المنزلي، كل هذا بفضل تقدم العلم في كل المجالات ولاسيما في المجال الكهربي.

إن استخدام الالكترونيات هو الذي يؤمن الإمكانات الذاتية.

لذا، تمتاز الأتمتة، بمعناها الاقتصادي، بالتطبيق العملي لأربعة مبادئ:

١- المكننة: أو استخدام آلة لإنجاز عمل بدل الطاقة البشرية أو الحيوانية، وأحياناً بدل عمل الإنسان الفكري.

٢- التغذية الذاتية: وهو المبدأ الذي يتم بموجبه تغذية الآلة من نتاجها.

٣- الإنتاج المستمر: وهذا هو الهدف النهائي للانتاج بالجملة.

٤- العقلنة: أو استخدام العقل في حل المسائل ذات العلاقة بالانتاج والمشروعات.

إن كلمات مثل: «الانسانات الآلية» و «الأدمغة الجبارة» و «مصانع كبس الأزرار»، تثير في أذهاننا تماماً الحد النهائي للأتمتة الراهنة، والواقع المبدئي لعالم الغد.

إن مجال الأتمتة ضيق نسبياً، والأساليب الذاتية التي حذف منها التدخل البشري، لا تغطي غير جزء ضئيل من العمليات.

فلا تبدو الأتمتة إذن، غير جزر صغيرة من العمليات الذاتية في القطاع الشامل، والحق أن هذه الجزر توجد منذ زمن طويل، على شكل آلات التغليف.

كما أن الأتمتة لم تبلغ أبداً المستوى اللازم للكمال المطلوب والكلفة المنشودة.

كذا، فإن ما نسميه بالأتمتة ليس سوى تطوير مسار الانتاج إلى درجة عالية من المكننة، فما كان يتم في الدرجة ٤ بمخرطة ذات محرك، أصبح يتم في الدرجة ٦ بمخرطة حرة، وهذا ما نسميه بالأتمتة، مع أنه ليس في الواقع غير مرحلة راقية من المكننة.

إننا عندما نبحث عن أصل الأتمتة، يمكننا أن نؤكد بأن الإنسان عرف دائماً استعمال معدات ذاتية للتهرب من العمل، مثل المقلاع، وملقم الطاحون والنواعير المائية.

ولذا، فلو أرخنّا أطوار الأتمتة لوقفنا منها على خمسة:

١- الاستعاضة عن الطاقة البشرية أو الحيوانية بالطاقة الصناعية الاصطناعية المستمدة من آلات تحركها مصادر آلية أو كهربائية أو كيميائية.

٢- استعمال القياس الفيزيائي الذي يسمح بصنع عناصر معيرة يمكن تبديلها ببعضها.

٣- استخدام فنون الإدارة الآلية.

٤- ادخال التغذية الذاتية.

٥- استخدام فنون الحساب الذاتي التي تسمح بإعطاء التغذية الذاتية كل جدواها، سواء في المكتب أم في المصنع.

يقول لويس سالرون في كتابه «الأتمتة»: إن الآلة المحولة والدماغ الالكتروني هما الهدفان النهائيان للتطور التاريخي للأتمتة.

إن للأتمتة دواعي وأسباب وآثار عديدة منها:

أ - الأتمتة تعين على التوسع وتحقيق التوازن الاقتصادي.

ب- الأتمتة تزيد الانتاجية.

جـ- الأتمتة مهمة لما تدره.

د - الأتمتة تعمل أفضل وأكثر وأسرع من غيرها بأقل عدد من الأشخاص وبأقل تكلفة.

يرى بعض الاقتصاديين أن الأتمتة تكبح جماح نفسها بفضل الآلية الاقتصادية وحدها، وغرضهم أن يهدئوا روع أولئك الذين يرون في الأتمتة نفياً للإنسان من المصنع بل ومن المجتمع، من مجتمع يغدو آلة.

وإذا كان تطور الآلية لم ينقطع منذ نهاية القرن الثامن عشر، فلنا أن نتساءل: لماذا تُسبِّب الأتمتة هذا الهيجان وردود الفعل تجاهها؟!.

سبب ذلك يسير، وهو قائم على حقيقة. إذ إن رعاية المجلات والصحف والسينما ومعظم أجهزة العلم المتوهم لها، جعلت الرأي العام يرى في الأتمتة الواقع الصناعي العلمي للغد. وقد استيقظت في خياله مصانع كبس الزر التي سترمي على قارعة الطريق عشرات ملايين العمال وتسلمهم للبؤس. فلم يكن العملاق الآلي آلة وحسب، وإنما كان الإنسان الآلة، يتقدم بلا رحمة من إنسان اللحم والعظم ليسحقه بأظافره الفولاذية.

إن الأتمتة، في ظل الأشكال الجبارة للآلة المحولة والدماغ الالكتروني، لا يمكن تطبيقها إلا في المشروعات الكبيرة فكلفة التجهيزات وجسامة الإنتاج، تضعان المشروعات الصغرى والمتوسطة خارج المباراة.

ختاماً أقول: لن يعرف أحد ما تخبئه لنا الأتمتة في المستقبل.

بَيْدَ أن الأتمتة ستكون خيّرة، إذ عرفنا ما هي وماذا نريد أن نفعل بها؟!!...



▫النافذة السادسة والعشرون [٢٦] :

اقتصاديات البيوتكنولوجيات

البيوتكنولوجية، كلمة ولدت منذ حوالي خمسة عشر عاماً، بَيْدَ أنها أصبحت اليوم من الألفاظ الشائعة خاصة في أوساط العلم والتجريب.

إنها أبعد ما تكون من فراغها من كل مضمون عاطفي إنها تحمل مشاعر متنوعة تتراوح بين التعجّب أمام الإمكانات الهائلة التي فتح أبوابها الاستخدام غير المحدود تقريباً لما هو حيّ، والأمل في أن يتم التوصل قريباً إلى تطبيقات اقتصادية خرافية.

إنها تنطوي أيضاً على مخاوف عديدة!!، فإلى أين تسير بنا البيوتكنولوجيات التي تسهم في كشف النقاب عن أسرار الحياة؟!.

إن أول الأمثلة التطبيقية، التي تعتبر انعكاساً لهذه الآمال ولتلك المخاوف التي تقدّم البيوتكنولوجيات وكأنها قبعة ساحر خرافية تخرج بقرات ضخمة بحجم الفيلة، وأطفالاً حسب الطلب، ونباتات تتفتح وسط الصحراء، والانتصار الساحق في مكافحة بعض الأمراض الكبرى (الأيدز، والسرطان).

البيولوجيا (علم الأحياء) التي أصبحت في مصاف العلوم الكبرى مثل الفيزياء، تشكل القاسم المشترك لكل هذه الانتصارات العلمية.

ومن ثم، ستعرف البيوتكنولوجيات سريعاً على أنها مجمل التقنيات والمعارف المرتبطة باستخدام ما هو حيّ في عمليات الإنتاج المنبثقة من أوجه التقدم الحديثة التي حققتها البيولوجيا الجزيئية.

إن تفتّح البيوتكنولوجيات يحدث في سياق اقتصادي يشكو من أزمة عالمية باقية.

لذا، يرى العديد من المراقبين في هذه التكنولوجيات الجديدة وسيلة متميزّة لتجدّد بعث النشاط.

فكيف إذن، لا نتساءل عن العلاقات بين العلم والتقنية والاقتصاد والبيوتكنولوجيات؟!.

عادة ما تقدم نظريات مختلفة لتفسير نشأة البيوتكنولوجيات من وجهة نظر اقتصادية. ومن بينها ربما كان تناقض الموارد الطبيعية غير المتجددة الذي كشفت عنه أزمة النفط، أكثر ارتباطاً بالوضع الاقتصادي.

يقول بيير جولي في كتاب «البيوتكنولوجيات» انه من اللازم تجاوز التفسيرات الجزئية بإعادة إدراج التغيّر التقني في إطار نظريات الدورات الطويلة.

إن مقومات البيوتكنولوجيات تظهر عندئذ بكامل حجمها، فهي إذ تهيئ الإحلال التدريجي لقوانين البيولوجيا محل المبادئ الفيزيائية الكيميائية التي تستند إليها الوسائل الصناعية التقليدية، تسهم في التَحوّل الحالي للنظام الاقتصادي.

وتبدو البيوتكنولوجيات باعتبارها وسيلة للتحرر من القيود المرتبطة بالموارد الطبيعية. إذ سوف تساعد الاستعمال المطرد للموارد المتجددة. وهكذا، فإن الكتلة الحيوية لن تحلّ محل النفط كمصدر للطاقة فحسب، وإنما أيضاً كمادة أولية لإنتاج المواد الوسيطة الكبرى للكيمياء العضوية.

ومن ثم، تحلّ البيوتكنولوجيات والوسائل الانزيمية في الصناعة الكيميائية محل الأساليب الحفزية، فتسهم في الاقتصاد في الطاقة.

كما أن البيوتكنولوجيات تستطيع أن تسهم في صيانة البيئة والحفاظ

عليها، إذ من المنتظر تكوين سلالات مجهرية جديدة لاستخدامها في وسائل إزالة التلوث من مثل: المد والجزر الأسود، معالجة القمامة المنزلية والمياه المستهلكة.

عليه، فالبيوتكنولوجيات تندرج في إطار تحوّل أساسي لمجتمعاتنا، يصعب اليوم تصوّر آثاره ومقوماته.

ويمكن الاعتقاد - بناء على ذلك - بأن قوانين البيولوجيا ستحل تدريجياً محل المبادئ الفيزيائية الكيميائية التي هيمنت حتى الآن على الحياة الاقتصادية والفكرية والاجتماعية. وإحلال التفاعلات الأنزيمية محل أساليب الحفز يشكل مثالاً ملموساً ولو بشكل جزئي.

كما أن انتشار المفاهيم الحيوية في العلوم الاجتماعية ملموس جداً.

ودون الذهاب إلى تطرّف البيولوجيا الاجتماعية التي تقترح تنظيم المجتمع على أساس اعتبارات الهندسة الوراثية والقوانين الحيوية، نستطيع أن نلحظ نشأة تيار تحوّلي في الاقتصاد.

يقول شانتال ديكو في كتاب «البيوتكنولوجيات» إن البيوتكنولوجيات في مجملها تشكل طريقة جديدة لتصور وحل مشاكل محدّدة.

إنها لن تشكل قطاعاً جديداً، بَيْدَ أنها ستنتشر في كافة الأنشطة الإنتاجية القائمة.

وسوف تشكل البيوتكنولوجيات أداة ستدعم اتجاهات النظام الانتاجي الجديد، خصوصاً إزالة السمة المادية والانتقال التدريجي من صناعة المنتجات إلى صناعة الوظيفة.

إن خصائص البيوتكنولوجيات ثلاث، لها أهمية أساسية بالنسبة للكيفية التي ستطور بها الأنشطة الاقتصادية فالبيوتكنولوجيات عَرْضَية

ومتراكبة ومتكاملة.

فالسمة العَرْضية للبيوتكنولوجيات في كون الهندسة الوراثية لن تتمكن من تحقيق ابتكار تجاري، إلاّ إذا تمّ إقرانها بتقنيات إضافية. وبسبب هذه السمة سوف تستطيع مؤسسة لها استثمار مهم في تقنية أساسية من أن تستهدف عدة قطاعات تطبيقية.

أما السمة التركيبية فتعني أن الابتكار يستند إلى تآلف تقنيات أولية. وبسبب هذه السمة كثيراً ما تصادف مؤسسة صعوبات في السيطرة على كل التقنيات اللازمة.

ومن جهة ثالثة، غالباً ما تكون البيوتكنولوجيات مكمِّلة للتكنولوجيات التقليدية.

إن القيمة الصناعية للبيوتكنولوجيات ستتوقف على الاستراتيجيات التي يأخذ بها العملاء الاقتصاديون (المؤسسات والدول).

بَيْدَ أن المؤسسات الصغيرة هل ستكون أكثر ابتكاراً من المؤسسات الكبيرة، وهل المنافسة مواتية للابتكارات؟.

ونظراً للسمات البناءة للبيوتكنولوجيات، هل تساعد على ظهور أشكال جديدة من التنظيم المنتج في ظل علاقات التقنية والتنظيم؟!.

إن براءة الاختراع هي عنصر سياسة صناعية وأيضاً تشكل في حد ذاتها مرحلة جديدة في تملّك السلع ومن ثم، في العلاقة الفلسفية والأخلاقية للإنسان بهذه السلع.

ولهذا أهمية خاصة في حالة المنتجات والأساليب المتعلقة بمجال ما هو حيّ وبحالة البيوتكنولوجيات.

فمن وجهة النظر الاقتصادية، يمكن تلخيص تبرير نظام البراءات

على النحو التالي: إنه حل وسط بين الكفاءة الساكنة والحوافز الدينامية وعلى أقصى تقدير.

ومن ثم، تعتبر البراءة، في التحليلات الاقتصادية، إما كمخرج للبحث يستخدم لإجراء مقارنات بين بلدان أو مؤسسات، أو لتكوين ثروة في المؤسسة أو تشكيل إجمالي لرأس مال ثابت.

ومشكلة حماية البيوتكنولوجيات بواسطة البراءة أصبحت مؤخراً في محور المجادلات على الساحة الدولية. ذلك لأن البيوتكنولوجيات تزدهر اليوم تلقائياً على النطاق الدولي.

فالبيوتكنولوجيات ترد ضمن تحوّل عالمي للنظام التقني بالاتصال الوثيق مع تطور العالم الاقتصادي. كما أنها بقدرتها الإشعاعية والإنمائية الهائلة تشكل عاملاً صناعياً ضخماً.

كما أنها تدخل في نطاق العلاقات الاجتماعية وتثير مسائل ذات طابع أخلاقي وفلسفي.

إذن، كيف تترابط العلاقات بين البيوتكنولوجيات والأزمة الاقتصادية، وكيف تندمج في العالم التجاري؟ وأيّ دور ذلك الذي تلعبه حالياً ومستقبلاً شركات التكنولوجيا في النسيج الاقتصادي؟ وكيف ستدمج المجموعات الاقتصادية هذه التكنولوجيات في معظم استراتيجياتها؟!.

ختاماً أقول: في ظل ما سبق، ينبغي تحديد وضع تطوير البيوتكنولوجيات في لعبة التفاعلات المعقدّة بين العلم والاقتصاد والتقنية والمجتمع سواء على مستوى العلماء والباحثين أو المؤسسات والدول!! . . .



النافذة السابعة والعشرون [٢٧] :

اقتصاديات الدُّبال

تنشأ الخلافات والصراعات البشرية غالباً من اختلاف في تفسير بعض الكلمات. و «الدُّبال» هو إحدى تلك الكلمات التي يمكن الاختلاف حولها، فمعناها عند الكيميائيين، يختلف عما عند علماء البيئة والفلاسفة والشعراء، أما عند فلاح الأمس فهو الغذاء والخصب للأرض.

إن المقصود بالدُّبال، الزبل المترب الضارب للسواد الذي تكشفه ضربة قدم في الغابة أو المرعى أو الحقل أو الحديقة، ويتشكل في الطبقة السطحية للتربة، نتيجة تحولات المادة العضوية من أي مصدر كان، وفي داخل التربة، من اتحاداتها بالمعادن والكائنات الحية الدقيقة.

فالدُّبال إذن، ركيزة الصفات الحيوية والوظيفية للتربة المساهمة في الإنتاج، والتعبير عن العلاقات الوطيدة بين الأرض التي يجعلها حية وبين الكائنات الحية الأخرى. إنه الرباط بين الأرض والإنسان، انه إكسير الحياة.

يقول أندريه بيير في كتاب له عن ظاهرة الدُّبال: الدُّبال مادة عضوية سمراء قاتمة خفيفة الوزن داكنة اللون، تميل إلى السواد، تنتج عن تحلّل المادة العضوية والمخلّفات النباتية والفضلات الحيوانية بعد طمرها وتخمّرها فتسهم في تحسين البنى الهيكلية وإغناء التربة الفقيرة والتوازن الغذائي لها.

ويؤدي نقصان هذه المادة في التربة إلى نقص العناصر الغذائية

واستنزافها والتأثير على الثمار والمحاصيل ومن ثم تبدأ الأمراض المجهولة تظهر بوضوح.

فالدُّبال هو الذي يعطي التربة قيمتها وبخاصة من الأراضي المستصلحة والمستثمرة زراعياً، لأنه يعمل على تفكيك التربة الطينية الثقيلة وتهويتها، كما يغيّر من طبيعة التربة الخفيفة ويزيد من تماسكها وتحسين قوامها وزيادة العناصر الغذائية فيها.

وهكذا، تسهم البيئة الطبيعية مع الإنسان في تجديد قوى الأرض واستمرار الحياة فيها.

إن مشكلة أو ظاهرة الدُّبال تتخطّى زمان الوجود البشري، فهي مشكلة أجيال، تخصّ كل الكائنات منذ وجدت حياة منظمة على كوكبنا، فكانت ملكاً لجميع البلاد التي مارست البشرية الزراعة فيها، وهي ملك لجميع شعوب يومنا هذا، وستكون ملكاً لجميع الأجيال القادمة بعدنا.

إنها مشكلة عالمية، تتجدد معطياتها كل لحظة من لحظات حياتنا ورغم بعدنا عن تقليل أهميتها، فإن التطور التقني يزيدها حدة.

إنها مشكلة زراعية، بل أكثر من ذلك، إنها مشكلة حيوية وبيئية واقتصادية وبشرية في آن واحد.

إنها مشكلة تنظيم العلاقة بين الأرض والإنسان. إنها مشكلة حضارة.

هذه المشكلة منسيّة في عصرنا الحالي، ليس من الناحية الفنية فحسب، بل بوصفها أساساً للحياة، وباعتبارها قاعدة بناء ترتكز عليها الصحة والسعادة البشرية.

ومنذ عدة سنوات خلت، أصبح الشغل الشاغل لكثير من الدول الحديثة حماية نوعية البيئة الطبيعية لضمان حياة شعوبها.

إن التأثيرات المذهلة لتلوث البيئة قد فتحت الأعين على نتائج سلوكنا السّيئ تجاه الطبيعة. فبدأت مجتمعاتنا تفهم ما يجب علينا عمله ضد العوامل الضارة التي تهدم الحياة.

إن ثمة معركة ضارية تقوم ضد التلوث، تدعونا إلى التشمير عن السواعد، بَيْدَ أن الدُّبال في خضم جميع هذه الاحتجاجات والممارسات، يبقى مهملاً، وهذا الإهمال موجود في الزراعة وفي سائر البرامج الاقتصادية.

لقد جاء نسيان الدُّبال تدريجياً في البلدان الحديثة، حتى المزارع ذاته، أصبح بعد الحرب العالمية الثانية مستثمراً والمعنى ذو مغزى كبير للغاية، فقد تلاشى الاهتمام الأول بالدُّبال، بقدر ما أخذ مفهوم الاستثمار شكله وبُعده.

حتى الحركات والمنظمات والجمعيات البيئية ذاتها، بعيدة عن الاهتمام بالدُّبال، وأصبح الإهمال الحالي له عاماً وشائعاً.

ومن ثم، فقد هُجر الدُّبال من الجميع وللأسف.

إن هدم الدُّبال مأساة كبيرة يخنق اتساعها وتطورها كل مراقب مثقف، وتبدو مسؤولية الإنسان واضحة عن هذا الهدم، ويزداد الضرر الناتج عن هدمه بصورة مطردة.

لذا، يرى علماء البيئة أن اختفاء الدُّبال يعود إلى الكسر غير المعقول للغطاء النباتي، مما أدى إلى تلف الدُّبال خلال آلاف السنين التي ازدهرت فيها تلك الحضارات.

يقول لويس أمبرجر: إن مناطق الشرق الأوسط الآن صحارى بصور متفاوتة، لكنها صحارى كاذبة، أي أنها تصحرت بسبب سوء الاستعمال بدرجات مختلفة خلال قرون عديدة.

وقد كشفت احدى التحقيقات الأخيرة لمنظمة التغذية والزراعة الدولية عن بعض البلدان الفقيرة، كانت غنية بمواردها ومكتظة بالسكان، فاتجهت إلى زيادة عدد قطعان الماشية ولكن هذه الزيادة فاقت زيادة السكان، مما أدى إلى الرعي الجائر الذي حصل بسبب الفقر.

وبينما تستمر أشكال تلف الدُّبال في الماضي بالازدياد فقد أضاف حاضرنا أسباب تخريب جديدة إضافة إلى أسباب مثل: تلف الغابات والغطاء النباتي، وحرق المراعي، والتدفئة بروث الحيوانات، والرعي الجائر، وتعرية التربة، والحروب.

إن وسائل الضرر غالباً ما تكون مستترة، وتحدث في البدء دون معرفة الفلاحين المرتبطين بالأرض ناسفة قواعدهم الراسخة منذ آلاف السنين.

ولا يقتصر هدم الدُّبال على الاقتصاد الزراعي فحسب، وإنما يتعداه إلى أمراض التربة والإنسان، على جميع المستويات، بسبب العمليات الزراعية الصناعية التي تتجنّب كلفة حفظ الدُّبال.

ومع فقد الدُّبال سيصبح الجميع مهدّدين، وسيضاف إلى خطر المجاعة، خطر الميل إلى الانحطاط المتسارع للنوع البشري وللعالم الحيّ، نتيجة تدهور نوعية الغذاء بالتصنيع الزراعي والتلوث والنقص تهدد الإنسان والتربة والكائنات الحية وتنذر بالخطر. وتتشارك الظواهر الاقتصادية والتقنيات لتطبع على طرق الاستنزاف تسارعاً أشد خطورة.

لقد حان الوقت لإعادة الاعتبار إلى الدُّبال، ليأخذ بعده في تحسين الإنتاج الزراعي. حيث يلعب دور المهندس المعماري، وموفّر القدرة، والحارس الأمين، والعامل القوي في تنشيط الحياة النباتية، وهو المنظمّ

الأساس إذ يرفد النبات بالغذاء اللازم.

إن دوره حيوي وكبير في مجال التغذية والإنماء الاقتصادي، فهو يعمل باستمرار ويأخذ بعده دون توقف كدولاب، حتى تتواصل مراحل النمو النباتي بانتظام.

فانعكاس مفهوم التلوث على الصحة، يتيح لنا الفهم الكامل لدور الدُّبال، ليس في الاقتصاد الزراعي فحسب، بل وفي الاقتصاد العام.

إن نوعية الغذاء تنعكس على الصحة، وبالتالي على النشاط والسعادة والسرور، وعلى نفقات حفظ الشعوب وفعاليتها في العمل، وفي النهاية على ثمن المحاصيل الاستهلاكية.

وباختصار الدُّبال حارس أمين على الصحة والاقتصاد العام.

لندع تأثير الدُّبال على الاقتصاد جانباً، ونرى العلاقة بين الإنسان والدُّبال، والإنسانية تستنير بيوم جديد. فإذا تتبعنا نتائج نوعية الغذاء على الصحة، نتحقق بأن تغيّر النوعية الغذائية لا تؤثر على الجسم وحده، بل يصل تأثيره إلى الحالة النفسية أيضاً.

ثم إن الحسابات التقريبية لنتائج الضياع الحقيقي للاقتصاد الناجم عن إهمال الدُّبال وصل إلى حوالي ٤٠٪ من ميزانية أي دولة.

ختاماً أقول: ينبغي إعادة النظر بشكل جذري في الاقتصاد الحالي لأمم تدّعي أنها متطورة!! . . .



النافذة الثامنة والعشرون [٢٨]:

اقتصاديات الغابات

إنّ موجة إزالة الغابات التي تجتاح العالم، يصاحبها نمو متعاظم في إجمالي الدخل الوطني، بالإضافة إلى خسائر مأساوية في رفاهية الإنسان والأنظمة البيئية.

إذ تنطوي ترنيمة الدمار التي قام بتوثيقها علماء الاجتماع على إحداث تكاليف باهظة يجري التغاضي عنها من قبل الاقتصاد العالمي القائم على القيمة النقدية.

فالمدن التي جرى قطع الأشجار من حولها، أخذت على الجانب الانتكاسي من الدورة الاقتصادية المتمثلة في الازدهار والانتكاس، أخذت تظهر الدلائل الاجتماعية للتردي الاقتصادي الذي ظهر منذ وقت طويل على المدن الكبرى: ازدياد تعاطي المسكرات، ومفاسد المخدّرات، والعنف والتفكك الأسري والتشرد والهجرة.

تؤكد الأعداد الكبيرة من الدراسات العلمية والتحليلات الاقتصادية على أن ملكية الأراضي عامل حاسم في استدامة اقتصاديات الغابات.

ومع ذلك أصبح كل من السياسيين ومعهم وسائل الإعلام يميلون مؤخراً إلى التركيز، عوضاً عن ذلك، على الآمال المعقودة على صنف جديد، أو صنف جرى الإعلان عنه حديثاً، من أصناف منتجات الغابات: ذلك الصنف هو المنتجات غير الخشبية.

وتوحي الامكانات الاقتصادية الهائلة لهذه المنتجات للكثير من الناس أن تطوير أسواق لهذه المنتجات هو البديل لمحاولة حل المسائل الشائكة الخاصة بالسيطرة على الغابات.

وفي الحقيقة، فإن الامكانات الكامنة في المنتوجات غير الخشبية للغابات لا تعدو كونها تأكيداً على أهمية قضايا ملكية الأراضي.

إنّ القيمة الاقتصادية للعقاقير التي تؤخذ من الغابات مذهلة حقاً. فنسبة ٤٠٪ من الوصفات الدوائية التي تصرفها الصيدليات، تحتوي على مكوّنات نشطة مشتقة من الحيوانات والنباتات البرية، والكثير منها من الغابات.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن حجم الصناعة الصيدلية في العالم تصل قيمته إلى ٢٠٠ بليون دولار، وأن استخدام الأدوية المشتقة بيولوجياً ربما يفوق ٤٠٪ من الوصفات الطبية، وأن حصة كبيرة من الأدوية المشتقة بيولوجياً تؤخذ في الأصل من أنواع الكائنات الحية التي تعيش في الغابات.

إذا أخذنا كل ذلك بعين الاعتبار، فمن المحتمل أن المبيعات السنوية من الأدوية من الغابات قد تزيد في مجموعها عن ١٠٠ بليون دولار. كما تقدم الغابات كذلك أدوية الأعشاب التي يستخدمها حوالي ٨٠٪ من سكان دول العالم النامي.

وحول العالم بأجمعه، لا تقوم أية دولة بجعل حقوق الملكية الفكرية تمتد لتشمل المعلومات الطبيعية الموجودة فيها، فهذه الدول تتعامل مع هذه المعلومات كما لو كانت موارد وطنية ينبغي الكشف عنها لخدمة الاقتصاد الحديث بغية الحصول على أية فوائد يمكن للمعلومات الطبيعية أن تقدمها.

فلو وُجد مُعالج يقوم بعلاج أمراض الجلد باستخدام الأعشاب، لقالوا: إن هذا تراث أو خبرة أو معلومات شعبية.

أما لو قامت شركة صيدلية بعزل المادة الكيماوية الفعالة في الأعشاب التي يستخدمها ذلك المعالج لقالوا: إن هذا كشف علمي باهر، تحميه حقوق الاختراع، ويُكافأ بأن تصبح له قوة احتكارية عالمية.

وللأسف، فإن سكان الغابات في معظم أنحاء العالم لا يملكون أراضيهم ولا يملكون المعرفة التي تقدمها تلك الأراضي. وفي غياب حقوق الملكية هذه، فإن التنقيب عن التنوع البيولوجي، من المحتمل أن ينجم عنه النتائج نفسها التي نجمت عن ازدهار الموارد في الماضي، مزيد من الفقر، وغابات أقل.

وسواء كانت الموارد أراضي أو أخشاباً أو امدادات من الزهور أو معلومات يتم الحصول عليها من السكان الأصليين، فإن ملكية الأراضي هي الشرط الضروري الأول لاستدامة اقتصاد الغابات.

وبدون هذا الشرط، فإن الناس الذين يديرون غابات العالم، ليس لديهم الأسباب الكافية والأقل من ذلك من السلطة كي يحافظوا على صحة هذه الغابات.

أما تحديد ثمن الأنظمة البيئية، فهو الشرط الضروري الثاني لاستدامة اقتصاد الغابات.

ووفقاً للأسعار السائدة، فإن الاقتصاد العالمي يعمل ضد تماسك النظام البيئي، مما يجعل المحافظة على الغابات معركة في غاية الصعوبة.

إن التكلفة الكاملة لفقدان الغابات مازالت غير معروفة، بَيْدَ أن من الواضح أنها كبيرة الحجم.

فإزالة الغابات، تقضي على تنوع النباتات التي قد تصبح محاصيل جيدة.

كما أن إزالة الغابات تطلق غازات تؤدي إلى تغيير المناخ.

ويدمِّر إزالة الغابات المنتجات غير الخشبية للغابة التي لا تسجل صورة كاملة في الاقتصاد النقدي.

يقول ألن درننج في كتاب «أوضاع العام ١٩٩٤م»: لا أحد يدري الحجم الكامل للصناعات غير الخشبية التي تعتمد على منتجات الغابات والمهدّدة بفعل إزالة الغابات. ومع ذلك، فكلما أمعن الباحثون النظر فإنهم سيكتشفون أن حجم هذه الصناعات أكبر.

إن إزالة الغابات يدمِّر كذلك المناظر ذات القيمة الاقتصادية الحقيقية من حيث صناعة السياحة الطبيعية الضخمة ومن حيث أساليب أخرى أكثر مهارة.

وفي الحقيقة، فإن معدل استهلاك الفرد الواحد من الأخشاب ظل يأخذ في التناقص في الدول الصناعية طوال معظم قرن من الزمان، أولاً نتيجة لاستبدال خشب الوقود بالوقود الأحفوري، وفيما بعد لاستبدال نفايات قطع الخشب بالمعادن والمواد البلاستيكية وغيرها من المواد.

إن تصميم الملكيات وسياسات الأسعار من أجل الاستدامة ليس بالأمر الصعب.

والمشكلة هي تحقيق الشرط الضروري الثالث لقيام اقتصاد الغابات المستديم. إلا وهو التغيير السياسي.

فقد تعثرت محاولات الإصلاح حتى الآن. إذ عندما يجري تنفيذ

البرامج الموجهة نحو الإصلاح من خلال وكالات الغابات الوطنية، فإنها تتحول إلى محاولات باهتة ومشوّهة ومجزأة.

ومن ثم، فإن مصير ذلك الجزء من العالم الذي تكسوه الغابات مرتبط بمصير الناس الذين يعيشون عليها. فالغابات والناس سيسقطون أو سينهضون معاً. فإما أن يصار إلى الدفاع عن أرض الأجداد بكل ما في النظام من قوة وإما أن تساقط الغابات. وإما أن يمنح هؤلاء الناس نصيباً من القيمة الاقتصادية يساوي الخدمات البيئية وإما أن تسقط الغابات.

ختاماً أقول: يمكننا التطلُّع إلى رؤية العالم مستقبلاً، وقد تجدد شباب غاباته وعادت العافية إلى اقتصادياته: عالم ينضم فيه سكان الغابات، بكل ما لديهم من خبرات عملية وثيقة بهذه الغابات إلى صفوف علماء البيئة للتخطيط لاستخدام أراضيهم.

عندها يمكن أن نرى منظراً أرضياً صمّم للحفاظ على الصحة البيئية والانتاجية الاقتصادية.

عندها نتوقع اقتصاداً يثري بفضل نوعيته لا كميّته اقتصاداً يكافئ العمل النشط ويستهدف الأداء.

فيه تظهر الغابات وهي تتكاثف تدريجياً وتنتشر في كل اتجاه مستعيدة عافيتها.

فإلى ذلك الحين، ليس أمامنا إلاّ الانتظار، وآمل إلاّ يطول ذلك الزمن . . .



النافذة التاسعة والعشرون [٢٩] :

اقتصاديات الغذاء

إن استهلاك الغذاء في رأي محلل السياسة الغذائية هو متغير للاهتمام التقريبي. فوضع التغذية يتأثر بظروف توافر المياه، والمرافق الصحية، والوضع الصحي وأساليب إعداد الطعام، وعدد من المتغيرات الأخرى التي تتدخل بين كميات الغذاء التي تدخل المنزل ومدى جودة تغذية أفراد الأسرة.

ولكن في معظم الظروف تكون كمية الغذاء التي يستهلكها أفراد الأسرة هي التي تحدد ما إذا كان الجوع عاملاً مهماً في حياتهم. ولذا، فإن تحليل السياسة الغذائية يركز اهتماماً تحليلياً واسعاً على أنماط استهلاك الغذاء.

فمن الضروري فهم الخصائص الرئيسية لطلب السوق على المواد الغذائية الأساسية. وعندما يرتفع معدل إجمالي الناتج الوطني للفرد ما هو احتمال زيادة طلب السوق على الأرز؟ وعلى القمح؟ وعلى الذرة؟ وعلى اللحوم؟.

وما مدى حساسية طلب السوق ازاء أسعار الغذاء المطلقة والنسبية؟ وإذا ارتفعت كافة أسعار الحبوب الغذائية بالنسبة لأسعار المواد غير الغذائية فما مقدار هبوط الطلب؟ وعندما ترتفع أسعار الأرز هل يزداد استهلاك الحنطة في حين يهبط استهلاك الأرز؟

الإجابة على هذه الأسئلة من الأمور المهمة، لأن المرونات الناتجة المتعلقة بالدخل والسعر الذاتي والسعر الشامل توفر الارتباطات الضرورية اعتباراً من السياسة السعرية الكلية والأداء الاقتصادي الكلي

واستهلاك الغذاء وإلى حوافز الانتاج الزراعي من خلال قطاع التسويق الغذائي.

إن الحصول على هذه الخصائص لطلب السوق نادراً ما يكون سهلاً. وغالباً ما تكون بيانات السلاسل الزمنية قصيرة ومشكوكاً في دقتها، عندما يشكل إنتاج الحبوب الغذائية جزءاً مهماً من الاستهلاك الكلي.

وغالباً، ما يكون الحكم البديهي ومقابلة التجار والأدلة من المسوحات العائلية والتحليل بالرسوم البيانية أو التحليل الأحصائي للبيانات المتوافرة والاطلاع على الخصائص المشابهة في أقطار أخرى أفضل ما يمكن تحقيقه.

الخطوة الثانية في تحليل الاستهلاك الغذائي هي تجزئة الخطوة الأولى، ولكن الدافع لهذه الخطوة يختلف تماماً عن الحاجة لمعرفة خصائص طلب السوق الكلي لفهم الارتباطات الكلية في القطاع الغذائي.

فالواقع، أنه بالإمكان تركيز هذه المرحلة أو الخطوة من تحليل استهلاك الغذاء على الفقراء بالذات. ويمكن التوصل إلى آراء مفيدة إضافية من تحليل مشابه لأنماط استهلاك الغذاء للطبقتين الوسطى والثرية.

ونقطة البداية، هي اكتشاف ما يأكله الفقراء فعلاً. فالجميع يعلمون أنهم يأكلون أقل من الأغنياء، ولكن في كل المجتمعات تقريباً يختلف تركيب الأغذية التي يتناولها الفقراء بشكل واسع عما يتناوله أصحاب الدخل المتوسط والأثرياء.

ويمكن توضيح هذه النقطة عادة وتحديدها بشكل رقمي بإعداد

ميزانيات غذائية منفصلة لثلاث أو أربع طبقات دخل في مجتمع معين، ومقارنتها بالميزانية الغذائية الكلية التي تصدرها معظم الحكومات.

إن المعلومات الضرورية للقيام بذلك متوافرة عادة من مسوحات النفقات العائلية.

يقول بيتر تيمر في كتاب «التنمية الزراعية في العالم الثالث»: إن أي دولة تصدر الأرقام القياسية لنفقات المعيشة يتوافر لديها بيانات من قبيل النفقات العائلية، رغم أن سنة الأساس قد لا تكون حديثة.

إن إنتاج الغذاء هو أيضاً نقطة انطلاق مشروعة لتحليل السياسة الغذائية. وتوجد حقيقة أساسية هي أن الغذاء لا يمكن استهلاكه ما لم يتم انتاجه. وليس بوسع المجتمع الاقتراض من انتاج السنة المقبلة لسد احتياجات السنة الحالية، رغم أنه في الأوقات العصيبة أكلت المجتمعات بذور انتاج السنة المقبلة. لذا ينبغي انتاج الغذاء لجزء مهم في تحليل السياسة الغذائية.

إن لسياسة انتاج الغذاء ثلاث مهمات رئيسية هي:

١- ضمان توافر التقنية الزراعية الفعالة لمختلف المناطق المناخية الزراعية.

٢- توفير مجموعة من السياسات السعرية الكلية، التي توفر المزيد من الحوافز الإيجابية لانتاج الغذاء.

٣- تطوير نظام للتسويق الريفي للمدخلات والمخرجات مع قدرة متساوية على الوصول إلى كافة طبقات الفلاحين.

وبالنسبة لتسويق الغذاء، فإن الحاجة إلى الاستجابة والمرونة في الانتاج الغذائي تنتقل من مستهلكي الغذاء خلال النظام التسويقي.

وإذا لم تتحقق الأهداف بشكل كفء فإن كلا جانبي النظام الغذائي يصابان بخيبة أمل.

ولما كانت الأغذية كما تستهلك تختلف، دائماً تقريباً، في الوقت أو المكان أو الشكل عن الأغذية كما تنتج، فينبغي تسويق كافة الأغذية تقريباً في المعنى التقني.

ختاماً أقول: إن الأرباح الشريفة يمكن أن تتحقق من خلال انتاج واستهلاك وتسويق الأغذية، ولذا، ينبغي أن يكون دور السياسة العامة هو ضمان كون هذه الأرباح جزءاً اعتيادياً من كلفة توفير الأغذية للمستهلكين....



النافذة الثلاثون [٣٠]:

اقتصاديات المرأة

تريد المرأة أن تصبح في صحة جيدّة، وتريد خدمات صحية متميِّزة، وتريد وسائل مناسبة لتنظيم نسلها. فالمرأة العاملة التي توّزع وقتها بين أمور متعددة تواجه عادة عقبات كثيرة في الحصول على خدمات صحية ملائمة.

وتريد المرأة أيضاً الحصول على خدمات أخرى تلبّي احتياجاتها المختلفة في مجال الصحة الإنجابية. فعندما تواجه المرأة مشكلة الوقت والتكلفة الخاصة بطلب الرعاية الصحية فإنها تعطي الأولوية للرعاية الصحية لأبنائها وتفضلهم على نفسها.

إن الاستثمار في تنمية المرأة يستلزم توسيع قاعدة الاختيار بالنسبة للمرأة والحد من اعتمادها على الإنجاب لتثبيت وضعها ومكانتها. وتنظيم الأسرة هو أهم مجال للاستثمار.

ويشمل الاستثمار في تنمية المرأة إلى جانب تنظيم الأسرة الاستثمار الاجتماعي أي الاستثمار في الخدمات مثل الصحة والتعليم. ومثل هذه الخدمات تساعد المرأة على النهوض بمستوى ما تقوم به بالفعل ويفتح أمامها مجالات جديدة.

بَيْدَ أن الاستثمار في رعاية المرأة لابد وأن يتعدى مجرد تقديم هذه الخدمات بحيث يزيل العقبات التي تمنعها من العمل بكامل طاقتها.

ويعني هذا تمكين المرأة من الحصول على الأرض وعلى القروض وعلى العمل المجزي بالإضافة إلى تدعيم حقوقها الشخصية والسياسية بشكل فعاّل.

تقول نفيس صادق في كتاب «ما وراء الأرقام»: يتطلب إعطاء الأولوية للاستثمار في رعاية المرأة تغيراً جذرياً في النظرة للتنمية، ليس فقط، من جانب البلدان النامية وإنما أيضاً من جانب المؤسسات المالية.

فإذا نظرنا إلى المدى البعيد، نجد أن الاستثمار في تنمية المرأة له قيمته الاقتصادية التي لا يمكن أن تقدّر، إذ سيكون العائد هو المدخل الصحيح للتنمية بحيث يستخدم موارد العالم المحدودة الاستخدام الأمثل.

ومن ثم، تقل سرعة نمو القوى العاملة وتصبح أكثر توازناً، ويتحقق الأمان للأسرة، والمهم هو تحقيق فرص أكبر للنهوض بالصحة وبالتعليم والتغذية والتنمية الشخصية وهذا بالنسبة للجميع وليس بالنسبة للمرأة وحدها.

على أن الاستثمار في رعاية المرأة ليس وحده دواء لكل داء. فلن يضع حداً للفقر، ولن يعالج التفاوت الكبير بين البلدان، ولن يحّد من معدل النمو السكاني أو ينقذ البيئة من التلوث والاستنزاف.

تقول أدريان جرمان: إن التضخم السكاني هو مشكلة إنسانية في المقام الأول، ومن ثم فلابد أن تكون المعالجات إنسانية لتستجيب لسلوك البشر المركب.

وفي السياق نفسه تقول جين أوردواي: لأسباب إنسانية ينبغي على المختصين معالجة النمو السكاني بالتأكيد على رفاهية الفرد واختيارات الإنجاب وجودة الرعاية وصحة المرأة الإنجابية وسلامة الأطفال.

وللأسف، فإن $\frac{٣}{٥}$ (ثلاثة أخماس) سكان العالم ينتجون لقمة

عيشهم بأنفسهم. وفي البلاد النامية تبلغ نسبة الذين لا يحصلون على أجور أو معاشات ٨٠٪ وفي الواقع قدرت منظمة العمل الدولية أن ٢٥٪ من الرجال و ٦٪ من النساء فقط من بين المتقاعدين سيحصلون على معاش بحلول عام ٢٠٠٥م.

وفي البلاد الصناعية يتوفر الأمن الاقتصادي عادة من دخل الفرد من العمل والمدخرات والمعاشات. لذا، لا ينتظر من الأبناء إعالة أبويهم.

إن تعليق الآمال الكبار على البنين جعل بعض الآباء من محدودي الدخل ينفقون على البنين أكثر من البنات. والمشكلة أن هذه التفرقة تبدأ من مرحلة مبكرة من العمر.

ومن جانب آخر فإن التعطش للأرض وقلة الوقود والتلوث والهجرة كلها أمور تزيد من عمق إحساس المرأة بعدم الثقة في المستقبل. وقد بدأ بالفعل إجبار عدد كبير على أعمال يعلمن جيداً أنها تزيد من تهديد أمنهن واستقرارهن صحتهن.

وليس هناك ما يدعو لذكر أن الأسرة التي تعولها المرأة هي أفقر الأسر في العالم، إلاّ من باب التأكيد.

لقد أصبح هناك اتجاه في العالم المعاصر للتمييز بين العمل الانتاجي والعمل الإنجابي، أي بين النشاط الاقتصادي والنشاط المنزلي.

بَيْدَ أن ذلك يصبح لا معنى له إذا طبّق على حياة المرأة في كثير من أنحاء العالم النامي. فالعمل الانتاجي للمرأة لابد وأن يناسب عملها الإنجابي. وهذا هو واحد من أسباب فشل المرأة في المشاركة في الاقتصاد الرسمي.

حيث يوجد الآن عدد من النساء بين القوى العاملة أكثر من أي وقت مضى. ووفقاً لإحصاءات منظمة العمل الدولية كانت المرأة تشغل ٦٧٦ مليون وظيفة عام ١٩٨٥م، ومن المنتظر أن يرتفع هذا الرقم إلى ما يقدرّ بنحو ٨٧٧ مليون وظيفة عام ٢٠٠٥م.

وسيبقى نصيبهن من مجموع القوى العاملة نسبياً بلا تغيير خلال هذه الفترة وهو حوالي ٣٥٪ وسيستمر تحكم الرجال في سوق العمل أثناء القرن المقبل.

إن المرأة لا تستطيع أن تعمل نفس عدد الساعات التي يعملها الرجل، إذ إن عملها داخل البيت وحوله يشكل ضغطاً منافساً لوقت عملها.

وقد تكون المرأة غير قادرة على العمل لعدد الساعات التي يطلبها صاحب العمل، سواء في شكل ورديات أو وقت إضافي، وربما تعمل بعض الوقت مقابل أجر زهيد.

والغالب أن المرأة تقوم بأعمال محدودة، حيث يتركز عمل المرأة بشكل كبير في أعمال السكرتارية والأعمال الكتابية والتمريض والتدريس وأعمال النسيج.

والواقع، أنه يغلب عمل المرأة في القطاع غير الرسمي في كثير من البلدان. وقد تكون ميزة هذا العمل في كونه يتيح للمرأة أن تجمع بين تنمية دخلها ومهمتها في الإنجاب ورعاية الطفل والعمل المنزلي.

بَيْدَ أن هذا العمل لا يضيف شيئاً إزاء عدم تعليمها أو عدم حصولها على القروض اللازمة. لذا، نجد أنه لا يتاح للمرأة سوى فرص ضئيلة في التوسع والقيام بمشروعات أكثر ربحية.

وللأسف، لا يؤخذ عادة دخل المرأة من هذه الأنشطة في الاعتبار

عند تجميع الاحصاءات الوطنية للأنشطة الاقتصادية. ونشاط المرأة في مثل هذا المجال مثله مثل الأعمال المنزلية والزراعية لتوفير غذاء الأسرة لا يظهر بل يختفي تماماً ولا ينظر لإسهامها في الثروة الوطنية أو في رفاهيتها، ولا يظهر في خطط التنمية.

إن محاولة وضع خطط التنمية بدون الاعتراف بمَنْ يقوم بثلاثة أرباع $\frac{٣}{٤}$ العمل وبدون إشراكه يعتبر بمثابة استدعاء للفشل.

والخطوة الأولى اللازمة هي تقدير كمية العمل الذي تقوم به المرأة في البيت وفي الحقل وفي السوق والاعتراف بقيمته.

وحتى تلك الأعمال غير الانتاجية مثل رعاية الطفل أو الطهي، لها قيمتها الاقتصادية إذا ما أدخلنا صحة وإنتاجية الأفراد العاملين في الأجيال القادمة في الحسبان.

فما من شك في أن هذه الأعمال لها أثرها البعيد المدى على معدل وفيات الأطفال والرضع وعلى حجم الأسرة.

انه إذا ما حدث تغيير في جانب من جوانب حياة المرأة، سواء كان سلباً أو إيجاباً، ينعكس أثره على كل الجوانب الأخرى.

ولإجراء التغيير المطلوب، فلابد وأن نعترف بالمرأة ليس فقط كزوجة وأم، وإنما كفرد مهم وله قيمته في المجتمع.

وهذا يعني أن تأخذ المرأة بزمام الأمور في يدها فيما يتعلق بصياغة حياتها ومستقبلها وتنمية مجتمعها.

وهذا يعني إعادة النظر في خطط التنمية من بدايتها حتى تؤخذ طاقة المرأة واحتياجاتها في الاعتبار.

وقد آن أوان ذلك!! . . .

◻ النافذة الحادية الثلاثون [٣١] :

اقتصاديات العمل المنزلي

★ **نشأة مفهوم عمل المرأة:**

بدأت حركة خروج المرأة للعمل خارج البيت بصورة كبيرة في العالم الغربي بعد الثورة الصناعية التي أدت لهجرة الرجال للمدن، فحلّت المرأة محلّ الرجل في الأرياف.

ثم، لمّا ظهرت النقابات العمالية، قام أصحاب الأعمال باستخدام المرأة لمواجهة هذه النقابات، وكان هذا الأمر كما يؤكد الباحثون والمؤرخون بتخطيط من عناصر يهودية لتحطيم المجتمعات من خلال تحطيم الأسرة ومن ثم السيطرة عليها.

ومما زاد من تشغيل المرأة الحروب الكبيرة التي أدت إلى تجنيد الشباب، وكذا وسائل الإعلام التي روجّت لعمل المرأة وعدته حرية وخروجاً عن عهود الجمود الفكري والتخلف الاجتماعي التي ظلت فيها المرأة خادماً مطواعاً تدير شؤون المنزل ولا شأن لها، كذلك كان خروج المرأة للمتاجرة بها وتسخيرها للشهوات الدنيئة والدعارة والفساد.

يقول د. صالح العساف في كتابه «المرأة الخليجية في مجال التربية والتعليم»: إنّ دخول المرأة لميدان العمل جاء نتيجة لخطط مدروسة من قبل الرأسمالية التي ولدت على يد اليهود وذلك لإنشاء مجتمع عالمي بلا دين ولا أخلاق، وكانت وسيلتهم الكبرى للوصول إلى غايتهم الخبيثة: المرأة.

وقد قيل: إن مفهوم عمل المرأة والاهتمام به يرجع إلى بداية

الثورة الصناعية في أوروبا، وذلك عندما بدأ عمال المصانع يُضربون عن العمل نتيجة لإرهاقهم بساعات عمل طويلة وذات أجر محدود فبسبب ذلك دخلت المرأة ميدان العمل لتغطي نقص الأيدي العاملة في المصانع، خوفاً من توقف العمل والخسارة المالية المترتبة على ذلك.

⋆ المرأة والعمل في الغرب:

إنّ المرأة في الغرب لم تنزل إلى ميدان العمل، إلا بعد أن نكل الرجل عن سدّ حاجاتها، فصارت مرغمة على العمل.

يقول د. يوسف موسى - رحمه الله -: ولعل من الخير أن أذكر هنا أني حين إقامتي بفرنسا كانت تخدم الأسرة التي نزلت في بيتها فترة من الزمن فتاة يظهر عليها مخايل وعلائم كرم الأصل. فسألت ربة الأسرة لماذا تخدم هذه الفتاة؟ أليس لها قريب يجنّبها هذا العمل؟ فكان جوابها: إنها من أسرة طيبة في البلدة ولها عمٌّ غني موفور الغنى، ولكنه لا يُعني بها ولا يهتم فسألت: لماذا لا ترفع الأمر للقضاء للحكم لها عليه بالنفقة؟ فدهشت السيدة من هذا القول وعرفتني أن ذلك لا يجوز لها قانوناً.

وحينئذ أفهمتها حكم الإسلام في هذه الناحية. فقالت: مَنْ لنا بمثل هذا التشريع. لو أن هذا جائز قانوناً عندنا لما وجدت فتاة أو سيدة تخرج من بيتها للعمل في شركة أو مصنع.

إنّ الأب في الدول الغربية لا تكلّفه الدولة ولا الأعراف الإنفاق على ابنته إذا بلغت الثامنة عشرة من عمرها، لذا فهو يجبرها على أن تجد عملاً إذا بلغت هذا السن، أو أن تدفع له أجرة الغرفة التي

تسكنها.

ولقد نتج عن عمل المرأة في الغرب أن تفككت الأسر، وتشرد الأطفال.

وهذا ما دعا علماء الغرب ومفكريه لرفع أصواتهم عالياً منذرين محذرين مجتمعاتهم من الهاوية نتيجة عمل المرأة خارج بيتها.

تقول أنا رود: لأن تشتغل بناتنا في البيوت خوادم أو كالخوادم خير وأخف بلاء من اشتغالهن في المعامل حيث تصبح البنت ملوثة بأدران تذهب برونق حياتها إلى الأبد. ألا ليت بلادنا كبلاد المسلمين. إنه عار على بلاد الانجليز جعل بناتها مثلاً للرذائل، فما لنا لا نسعى وراء جعل البنت تعمل بما يوافق فطرتها الطبيعية.

ويقول الكسيس كاريل: لقد ارتكب المجتمع العصري غلطة جسيمة باستبداله تدريب الأسرة بالمدرسة استبدالاً تاماً.

ود. وين دينس يقول: إن ذكاء الطفل ينمو وقدرته على الكلام تقوى إذا نشأ بين أبويه ولم يترك للمربيات والشغالات والمدرسات.

وبرتراندرسل يؤكد أن الأسرة انحلت باستخدام المرأة في الأعمال العامة، وبيّن أن الاختبار الواقعي أظهر أن المرأة تتمرد على تقاليد الأخلاق المألوفة، وتأبى أن تظل وفية لزوجها إذا تحررت اقتصادياً.

★ سلبيات عمل المرأة:

لقد صاحب خروج المرأة للعمل تغييرات اجتماعية في نظم العائلة وعلاقة الزوج بالزوجة وعلاقة الأبناء بالوالدين.

وقد أثبتت بعض البحوث العلمية تعارض عمل المرأة مع طبيعة حياتها كأم وزوجة نتيجة لتأثر حالتها الانفعالية والجسمية واستعانتها

بالآخرين لتربية أبنائها.

وتوجد دلائل علمية على أن طول فترة الرضاعة الطبيعية تؤدي إلى زيادة الميول الاجتماعية، لذا فالطفل يحتاج إلى الأم الهادئة المتفرغة لعملية الإرضاع ليكتسب الراحة النفسية والنمو الطبيعي.

إضافة إلى ما سبق فهناك سلبيات أخرى جراء خروج المرأة من بيتها للعمل، ومنها:

١- أن غياب الأم فترات العمل الطويلة يقلّل من فترة الرضاعة، ويقلل من إدرار اللبن، وقد تضّطر بعض النساء إلى فطام الطفل في سن مبكرة، لأن عملها لا يتيح لها فرصة تغذية نفسها التغذية الملائمة لفترة الرضاعة.

٢- أن المرأة العاملة قد تحجم عن الإنجاب إلى سن متأخرة، وقد تتناقص مرات الإنجاب.

٣- أن خروج المرأ للعمل يضعف الروابط والألفة بين أفراد الأسرة وربما يؤدي إلى تفككها وانهيارها، وقد ثبت ازدياد نسبة الطلاق في المجتمعات التي يكثر فيها خروج المرأة للعمل.

⋆ عمل المرأة في الإسلام:

الإسلام دين يكرِّم المرأة ويحميها ويريدها مصونة عفيفة، لأن في ذلك حماية للمجتمع بأسره فالمرأة مستقر الإنسان ومستودع سره وحاضنته ومرضعته ومربيته، فإذا كانت صالحة قدمت للمستقبل جيلاً صالحاً.

والبيت هو مملكة المرأة ومنطلقها الحيوي والقرآن والسنة يأمران المرأة بالقرار في بيتها. فقد جعل الله عز وجل لكل من الزوجين

حقوقاً، وألزمه بواجبات ليكتمل بناء الأسرة والمجتمع، فالرجل يقوم بالكدح والعمل والاكتساب والنفقة، والمرأة تقوم بالرضاعة والحضانة وتربية الأولاد، وتركها واجبات المنزل ضياع للبيت بمن فيه، وتفكك للأسرة حسياً ومعنوياً.

وفي عصر الرسالة والخلافة الراشدة اشتركت النساء مع الرجال في أمور عدة كاقتباس العلم، فكان من النساء راويات للأحاديث والآثار، وأديبات وشاعرات ومصنفات في العلوم والفنون.

وكانت نساء النبي ﷺ ونساء أصحابه - رضوان الله عليهم - يخرجن في الغزوات مع الرجال، يسقين الماء، ويجهزّن الطعام ويضمدن الجراح، ويحرضنّ على القتال، مع الستر والعفاف.

إن هناك أعمالاً ضرورية وملحة، لابد أن تقوم بها المرأة، كالتعليم، فلو منعنا المرأة من تعليم بنات جنسها فمن سيعلمهن؟!. هل نتركهن جاهلات أم هل نجعل الرجال يعلمونهن، وفي هذا خطر.

وكذلك التطبيب والتمريض، فتدريس المرأة لبنات جنسها أقل خطراً من ترك الرجال يعلمونهن.

وأيضاً تقديم الخدمات الاجتماعية والخيرية للنساء أعمال ينبغي أن تقوم بها المرأة، لنحقق اكتفاء ذاتياً ويصبح لدينا قوة نسائية كبيرة متخصصة.

إنّ مفهوم عمل المرأة في الإسلام أشمل وأعمق مما ينادي به دعاة تحريرها من قصره على العمل المأجور فقط، فالأمومة عمل، وتربية الأولاد عمل، وأعمال البيت عمل، والمحافظة على قيم المجتمع عمل.

★ **عمل المرأة في البلاد الإسلامية:**

إنّ خروج المرأة في البلاد الإسلامية كان تبعية وتقليداً وإعجاباً بما صوّره لها المنخدعون بحرية المرأة الغربية المزعومة واستقلالها الاقتصادي الزائف.

فتأثر نساء المسلمين بنساء الغرب، وزاد الخروج للعمل، وزاد بالتالي السفور والاختلاط المؤديان للفساد والشر بالمجتمع.

إنّ الإسلام يريد للمرأة أن تكون حليف زوجها تؤيّده وتنشطه وترّغبه في واجباته وأعماله، وأن تكون ربة بيت ومربية أجيال، وأنس زوج، وأن تكون متعلمة مثقفة، وأن تكون قوية في دينها، صادقة في حياتها، صابرة راضية.

لقد كان من نساء المسلمين في الأجيال الفاضلة عالمات ومعلمات وعاملات، لهن فضلهن وقدرهن.

قال عروة بن الزبير ﷺ: ما رأيت أحداً أعلم بفقه ولا بطب ولا بشعر من عائشة ﷺ.

وكان الصحابة يعرفون لأمهات المؤمنين حقهن ويعملون بنصحهن، ويسألونهن عما جهلوه من أمور دينهم.

وكان من النساء عاملات حتى في عصر الرسول ﷺ، فقد ضارب رسول الله بمال خديجة ﷺ، وثبت أن امرأة من الأنصار جاءت إلى رسول الله ﷺ وهو جالس عند المروة. فقالت يا رسول الله إني امرأة أبيع واشتري فربما أردت أن أبيع سلعة فتسام بأكثر. فقال ﷺ لا تفعلي، إذ أردت أن تشتري السلعة فاستامي بها الذي تريدين أن تأخذي به أعطيت أو منعت.

إنّ المرأة في الإسلام راعية في مال زوجها ومسؤولة عن رعيتها.

وقد كان نساء الصحابة - رضي الله عنهم - يقمن بأعمال شاقة في البيوت، كما ثبت عن فاطمة رضي الله عنها وعن أسماء رضي الله عنها، فكن يطبخن ويغسلن ويعجن يطحن ويخبزن ويعلفن الخيول.

★أسباب العمل وتنمية المجالات البيتية:

المرأة هي في الماضي والحاضر وفي كل زمان ومكان، فقد توجد الرغبة عند بعضهن بالكسب المادي من أجل الشعور باستقلال الشخصية أو الشعور بمتعة العمل ولذته.

وقد تميل المرأة إلى العمل تحسباً لتقلبات الدهر ونوائبه، كحالات الترمّل، أو الطلاق، أو قد يرى الزوجان الضرورة في رفع مستوى الأسرة المادي.

في الماضي، كانت هذه الرغبات مشبعة بمهن تمارسها المرأة في بيتها.

بَيْدَ أن التطور الحديث غيّر بعض الأمور، وأصبحت بعض المهن الوظيفية تمارس خارج البيت.

لذا، فمن الأفضل أن يسعى المجتمع إلى تنمية المجالات التي تستطيع فيها المرأة أن تمارس العمل التكسبي أو خدمة مجتمعها وهي في بيتها.

★متى وكيف تعمل المرأة؟:

يجيب د. صالح العساف في كتابه: «المرأة الخليجية» على هذا السؤال بقوله: تعمل المرأة عندما تكون هناك حاجة اجتماعية ملحة تتطلب أن تعمل المرأة عملاً مأجوراً يتفق مع تكوينها وأنوثتها ولا يتصادم مع قيم الإسلام.

أما كيف؟ فيقول: تعمل المرأة وفقاً للشروط والضمانات التالية:

١- ألاّ ينافي عملها المأجور تكوينها الأنثوي.

٢- ألاّ يؤدي عملها المأجور إلى اختلاطها بالرجال.

٣- ألاّ يُعيقها عملها المأجور عن دورها الأسري.

٤- ألاّ يكون عملها المأجور مدعاة لتبرجها.

ومن ثم، فإذا أخذت هذه الضمانات في الاعتبار، وكانت هناك حاجة اجتماعية ملحة يمكن للمرأة أن تعمل عملاً مأجوراً في عدد من المجالات، وذلك مثل: الطب، التمريض، التدريس، الخدمة الاجتماعية، الأعمال التجارية الخاصة بالنساء كالحياكة والنسيج والخياطة.

⋆ مدى فعالية عمل المرأة في تنمية الاقتصاد الوطني:

ينطلق مفهوم عمل المرأة في هذا الجانب من النظر إلى المرأة باعتبارها مورداً بشرياً مهماً ينبغي الاستفادة منه، في زيادة القدرة الانتاجية للدولة.

وذلك عندما تحل المرأة الوطنية محل الأيدي العاملة الأجنبية، فتصبح منتجة لا مستهلكة فقط.

والاستفادة من المرأة في تنمية الاقتصاد الوطني أمر مرغوب فيه ومتفق عليه.

ولكن: هل عمل المرأة المأجور هو ما يجب قياسه؟ بالطبع لا. فينبغي قياس عمل المرأة المأجور، وغير المأجور المتمثل في الأمومة وتربية الأولاد، وأعمال البيت.

⋆ سبل تحقيق زيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

لتحقيق المهمات الأساسية للمرأة، ولتحقيق زيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فينبغي أن يتم ذلك عن طريق:

١- العمل على استيعاب كافة الفتيات في التعليم سواء في الريف أو الحضر.

٢- إضافة مقررات دراسية خاصة بالفتيات لتعليمهن بعض الصناعات المنزلية.

٣- تعليم الفتيات كيف يربين أطفالهن ويعلمونهم الكلام والمشي والنظافة والعناية الصحية.

٤- تعليم الفتيات أن يحتفظن بكرامتهن وألاّ يخدعن بالأهواء والدعايات، وألاّ يتبعن الصرعات والأزياء الأجنبية، حتى لا يتبدد الدخل الوطني فيما لا طائل منه.

٥- التركيز على دور المرأة كربة أسرة ومربية أجيال وعنصر مهم من عناصر تقدم الوطن وتنميته إذا أحسنت المرأة القيام بمسؤوليتها وواجباتها بكل جد والتزام.

وبهذا، تشارك المرأة مشاركة فعاّلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لسعادة نفسها وأسرتها ومجتمعها . .

⋆ أفكار اقتصادية حول عمل المرأة:

في الإسلام لا تكلّف المرأة طبخاً ولا غسلاً على سبيل الوجوب وهذا يؤكد جعل عمل المرأة في البيت انتاجاً اقتصادياً، وفي هذا تميّز على موقف الغرب من عمل المرأة في البيت.

فقد لوحظ في عدة دول ازدياد فرص العمل المتاحة للنساء على مختلف المستويات من حيث الكفاءة والمسؤولية ففي معظم الدول الصناعية والبلدان النامية أخذ اندماج النساء في العمل يتقدم ويزداد حتى أصبح يوجد في العالم نحو ٣٠٪ من النساء يعملن في النشاط

الاقتصادي، وحوالي ثلث عدد العمال يتألف من النساء، خصوصاً في الدول الصناعية.

ولذا، نادى بعضهم بأنه ما دامت المرأة في البلدان المتقدمة تعمل بالرغم من ارتفاع دخل زوجها، فإنها في الدول النامية أحوج إلى العمل لانخفاض دخل الزوج وكثرة الأطفال، وعملها يساعد على الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

كما يقولون: إنّ المرأة نصف المجتمع، ونصف قوة العمل فيه، فتعطيلها إهدار للموارد، وكرامة المرأة في عملها، بحيث لا تكون عالة.

والحقيقة، أن عمل المرأة في الدول الغربية له أسبابه التاريخية وأسبابه المتعلقة بالتركيبة الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية والمُثُل القيمية التي تحكمه.

ثم إن كبر حجم الأسرة وزيادة عدد الأطفال، يفرض أن يؤدي ذلك إلى بقاء المرأة في بيتها لزيادة الأعباء الملقاة على كاهلها.

كما أن عدم إدخال عمل المرأة في بيتها ضمن بنود الناتج الوطني يُعّد تضليلاً في معايير قياس النشاط الاقتصادي، لأن عمل المرأة في بيتها هو انتاج، ينبغي احتسابه في الناتج الوطني بتقدير أجر المثل.

وعند النظر إلى العائد المادي المتمثل في دخل المرأة ينبغي أن نأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة البديلة أو المضاعة والمتمثلة في أجور الخدم والسائقين ومصاريف المربيات ودور الحضانة، والطعام المجهّز خارج المنزل، مما يعني أن الصافي الناتج لا يقابل سلبيات خروج المرأة للعمل.

ويرجع بعضهم الزيادة في تشغيل النساء إلى ارتفاع تكاليف الحياة، والرغبة في رفع مستوى المعيشة وظهور الآلات المنزلية الحديثة التي سهلت عمل البيت إضافة إلى ارتفاع مستويات التعليم، وظهور الخدمات التي تساعد على خروج المرأة كدور الحضانة والمطاعم والنقل.

والواقع أنه إلى اليوم عجزت المنظمات حتى الدولية عن تحقيق المساواة العملية في الأجور بين الرجل والمرأة، فرجال الأعمال والمؤسسات يرفضون تلك المساواة بمنطق الإنتاج الاقتصادي.

فالمرأة أقل عملاً وإنتاجاً من الرجل، وأقل ابتكاراً وطموحاً، كما أن لها أعباء العادة الشهرية والحمل، والتفكير في الأولاد، وفي الأنوثة ومطالبها ما يشغلها عن موازاة الرجل في عمله، ويعوقها عن التقدم في العمل، هذا جعل أجر المرأة يعادل نصف أجر الرجل في معظم البلدان.

ثم إن المرأة مطبوعة على حب الزِّينة والحُلّي فإذا خرجت من بيتها لتعمل فإنها ستنفق كثيراً من المال الذي تأخذه، على ثيابها وزينتها وتصفيف شعرها، خصوصاً أن دولاً كثيرة تشكو من الملايين التي تذهب في تفاهات الزِّينة، وهي أمور لا ترقى بمجتمع ولا تتقدم باقتصاد.

وقد أثبتت بعض الدراسات أن الانتاج ينخفض بوجود المرأة في المكتب.

ومع ذلك، فإن هناك أعمالاً منزلية ذات جدوي عالية وتناسب طبيعة المرأة كالغزل والخياطة والنسيج والاقتصاد المنزلي، فقد عرفت هذه الأعمال منذ القدم تقول عائشة ﵂: «المغزل في يد المرأة كالسيف في يد المجاهد». وكانت أم سفيان الثوري تقول له: يا بُنّي اطلب العلم وأنا أكفيك بمغزلي.

إنّ هذه الخبرات يمكن توارثها، بما يكسب الأجيال خبرة متنامية ويحقق لهم مزية انتاجية، كما نلاحظ في بعض المجتمعات كصناعة السجاد في إيران وكشمير والتي تتم يدوياً وفي المنازل.

وغالباً ما تكون هذه الصناعات متقنة ومرتفعة الثمن والطلب عليها كبير.

وأما بالنسبة لنسب المواليد. فإنه عادة ما تكون في الأسرة التي تعمل فيها المرأة أقل من تلك التي لا تعمل فيها المرأة، وهذا غير مناسب تربوياً، كما أن بعض المجتمعات تحتاج إلى زيادة سكانية، بل إن بعض الدول تشجع على زيادة النسل من خلال إعانات عن كل طفل في الأسرة.

ومن ثم فمن المفروض أن يغيّر هيكل التعليم النسائي من حيث عدد السنوات ومن حيث التخصصات، وكذا تعديل الهيكل الوظيفي النسوي بإيجاد أعمال ذات ساعات عمل أقل، وكذا إيجاد فرصة للدخول والخروج، في شكل توظيف جزئي أو وقتي.

في اليابان - مثلاً - فإن المرأة اليابانية تؤدي دورها الأمومي في رعاية الأطفال بصورة تفوق كثيراً المرأة الأمريكية.

لذا، فإن اليابانية لا تندرج في السلم الوظيفي الذي يؤدي إلى الحصول على وظيفة مدى الحياة، بل تترك عملها بعد الزواج.

وختاماً أقول: إن للمرأة في بيتها ما يشغلها ويملأ عليها فراغها، ويقيها السأم، وليس هذا قاصراً على العمل خارج المنزل . . .



▫ النافذة الثانية والثلاثون [٣٢]:

اقتصاديات النساء

في الوقت الذي شهد نهاية القرن العشرين، وبداية ألفية جديدة، تشير التقديرات العالمية إلى أن هناك حوالي ثلاثة بلايين إنسان أو أكثر من نصف سكان العالم يعيشون ضمن اقتصاديات الحد الأدنى (الكفاف) في العالم الثالث. ومعظم هؤلاء يجدون أنفسهم بين حجري رحى التردي البيئي.

وللأسف، فالنساء يقمن بأداء نصيب الأسد من العمل في اقتصاديات الحد الأدنى، يشقين ساعات أطول ويسهمن بدرجة أكبر في دخل الأسرة مما يفعل الرجل.

ومع ذلك، ففي عالم تحسب فيه القيمة الاقتصادية عن طريق ترجمتها إلى مبالغ نقدية فحسب، فإن الجهد الذي تقوم به النساء لا يحتسب كجهد منتج اقتصادياً، إذ لا يتم بموجبه دفع مبالغ نقدية من إنسان إلى إنسان آخر.

والنساء لا يعتبرن «منتجات» من قبل العاملين في الاحصاءات الحكومية والاقتصاديين وخبراء التنمية بل وحتى من قبل أزواجهن.

ولذلك فإن نسبة كبيرة من انتاجية العالم الحقيقية تظل تقدر بما هو دون قيمتها الفعلية، وتظل الاسهامات الأساسية التي تقدمها النساء لرعاية أسرهن ومجتمعاتهن لا تحظى بما تستحقه من اعتراف.

إن تجاهل القيمة الكلية لإسهامات النساء الاقتصادية من شأنه أن يشل الجهود الرامية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة وغياب الاستثمار في جهودهن من شأنه أن يقلل من انتاجيتهن.

وتدل المؤشرات من انتاج الطعام إلى السيطرة على الدخل أن أوضاع النساء في اقتصاديات الكفاف تعاني من عدم الاستقرار بصورة مستمرة.

ومع تضاؤل فرص وصول النساء إلى الموارد في تلك الاقتصاديات، فإن المسؤوليات الملقاة على عاتقهن وزيادة الضغوط على أوقاتهن وطاقتهن الجسدية - الضعيفة نسبياً - تزداد.

ومن غير المحتمل أن يدركن أهمية إنجاب أطفال أقل عدداً، حتى وإن كانت الكثافة السكانية في الأراضي القليلة المتبقية للأسر التي تعيش على الكفاف آخذة في الزيادة السريعة.

ومثل هذه الاتجاهات تمتد من المناطق الريفية حتى أعماق مناطق المدن. فالتردي البيئي والفقر الشديد يدفعان بالملايين من الناس إلى داخل الأحياء القذرة وسكنى الأكواخ في مدن العالم الثالث.

وفي اقتصاديات الكفاف داخل المدن هذه، تقوم النساء بالمحافظة على أعبائهن الثقيلة المتمثلة في العمل ومسؤولية انتاج السلع اللازمة للعيش عند حد الكفاف.

كما يجري التمييز ضد نساء المدن في الوصول إلى الموارد اللاتي يحتجنها لإعالة أسرهن.

تقول ديانا سميث - من شبكة وقاية النساء -: عندما ترفض سلطات المدن تقديم خدمات إمدادات المياه والنظافة وجمع النفايات لمناطق ذوي الدخل المحدود فإن النساء هنّ اللواتي يقمن بسد النقص في مثل هذه الخدمات، واللواتي يتوجب عليهن إيجاد السبل لإيجاد المياه ونقلها وكذلك الوقود والمحافظة على بيوتهن نظيفة بدرجة معقولة.

إن ازدياد قيود الوقت المفروضة على النساء نتيجة قيامهن بالعمل ساعات أطول والاقتصاد في الإنفاق حتى لا يزيد عن دخلهن، من شأنه أن يحط من مكانة المرأة ويبقى على معدلات الولادة العالية في آن واحد.

وعندما لا تستطيع النساء زيادة أعباء العمل الملقى على كاهلن بأكثر مما وصل إليه، فإنهن يتجهن إلى المزيد من الاعتماد على جهود أطفالهن وبخاصة البنات من بينهم.

وفي الحقيقة فإن الاتجاه المتزايد في الكثير من المناطق والمتمثل في الإبقاء على البنات خارج المدرسة ليساعدن أمهاتهن في عملهن، سيؤدي إلى أن جيلاً آخر من الإناث سيكبرن وليس أمامهن سوى احتمالات الفقر الأشد مما ستكون عليه حالة إخوانهن.

تقول فيب آسيو - الخبيرة في صندوق المرأة التابع للأمم المتحدة -: «إن المزيد من الفتيات يخرجن من كل من المدرسة الابتدائية والثانوية، أو لا يدخلن المدرسة على الإطلاق نتيجة للفقر المتزايد.

وإذا كانت النساء في اقتصاديات الكفاف هنّ المورد الأساسي للطعام والوقود والماء لأسرهن، فإن فرص حصولهن على الموارد الإنتاجية آخذة في التناقص، مما يعني أن المزيد من الناس سيعانون من الجوع وسوء التغذية والمرض وفقد القدرة على الانتاج.

وإذا كانت النساء قد تعلمن طرق الزراعة التي يمكن الاستمرار في استخدامها دون الإضرار بالبيئة، واكتسبن خبرات واسعة حول التنوع الجيني، مثل غيرهن من ملايين الناس، فإن هذا يعني أن الجهد الذي يقمن به سيذهب أدراج الرياح، لانهن يحرمن من المشاركة في التنمية.

إن استراتيجيات التنمية التي تحد من قدرة النساء على القيام بما يستطعن عمله تحد بالتالي من قدرة المجتمعات والشعوب على القيام بما يمكنها القيام به.

إن تحسين مكانة المرأة، سيتطلب إعادة توجيه جهود التنمية بعيداً عن التأكيد المفرط، الذي يمارس حالياً، على الحد من انتاجية النساء.

وعوضاً عن ذلك، ينبغي أن تنصب الجهود على إيجاد بيئة تستطيع المرأة والرجل فيها تحقيق النجاح الاقتصادي.

وهذا يعني إيجاد برامج تنموية رئيسية تسعى لتوسعة سيطرة المرأة على موارد الدخل والأسرة وتحسين انتاجيتها وتوطيد دعائم حقوقها الاجتماعية وزيادة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن لها أن تختار من بينها.

وأول خطوة نحو تحقيق هذه الأهداف هي التوجه للنساء أنفسهن والسؤال عن الحاجات التي يرغبن في إعطائها الأولوية والحقيقة هي أن بعض الاجابات المتعلقة بـ «ما الذي تريده النساء؟». قد تم الحصول عليها في ندوة عن الصحة العالمية عقدت في التسعينيات من هذا القرن.

وكان من بين حاجات النساء الأساسية، التي تمّ تحديدها من قبل المشاركات: الاستثمار في التنمية، ونشر التقنيات المناسبة للحد من أعباء العمل الملقى على عاتق النساء وإتاحة فرص الحصول على القروض وبرامج التدريب، وإتاحة الفرصة للحصول على معلومات عن الهيئات النسائية.

والخطوة الثانية هي العمل لزيادة انتاجية العاملين في انتاج الكفاف، وزيادة فرص حصول النساء على الأرض والقروض والأدوات والتقنيات

اللازمة.

تقول جودي جاكبسون في كتاب «أوضاع العالم ١٩٩٣م»: توحي الدلائل، أن النساء وهن المسؤولات عن انتاج نصيب من السلع، ربما مساو لنصيب الرجل أو قد يفوقه، فإنهن يحرمن غالباً، من الاعتراف بفضل عملهن إما لأنه عمل لا ينجم عنه دخل نقدي، أو لأن دخل النساء أقل أهمية من دخل الرجال. ومثل هذه الافتراضات بحاجة إلى تغيير.

والمشكلة أن كثيراً من مجالات الاقتصاد التي تلعب فيها المرأة دوراً مهماً، لا توجد معلومات كافية، كي تسترشد بها حقيقة السياسات العامة.

إن صالح الأسرة لا يمكن تحسينه ما لم تزدد فرص حصول النساء على الموارد وسيطرتهن عليها، لتحسين التغذية لهن وتغيير عدد من عوامل الحياة المهينة ضدهن مثل العنف ضد النساء.

ومن شأن السياسات الهادفة إلى تحسين فرص حصول النساء على المعلومات والموارد والتدريب، وكذا القروض أن تحسّن فرص حصولهن على العمل، وتمكّن المستثمرات منهن من إقامة أعمالهن وكسب الدخل وإيجاد فرص عمل.

ختاماً أقول: إن التغيرات المطلوب لها أن تجعل النساء شريكات متساويات في التنمية، هي نفسها المطلوبة للإبقاء على الحياة ذاتها. فليس هناك ما هو أكثر أهمية للتنمية الإنسانية من إصلاح السياسات التي تقوم على كبت الطاقات الإنتاجية لدى نصف سكان المعمورة..



النافذة الثالثة والثلاثون [٣٣] :

اقتصاديات المعرفة

المعرفة أشبه بالنور. فهي بلا وزن ولا ملمس ولكنها تستطيع الانتقال بسهولة في العالم فتستضيء بها حياة الشعوب في كل مكان. ومع ذلك، فما زال هناك مليارات من الناس الذي يعيشون في ظلمة الفقر.

هكذا ورد في ديباجة تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن التنمية في العالم لعام ٩٨/ ١٩٩٩م.

إن المعرفة يستضاء بها في كل عملية اقتصادية فهي تبيّن الأفضليات، وتوّضح المبادلات، وتنقل المعلومات إلى الأسواق.

والافتقار إلى المعرفة هو الذي يتسبب في انهيار الأسواق أو في عدم قيامها أصلاً.

إن تأمل التنمية من منظور المعرفة يعزّز بعضاً من الدروس المعروفة مثل: أهمية نظام التجارة المفتوح والتعليم الأساسي الشامل، كما يركز الاهتمام على الاحتياجات التي أغفلت في بعض الأحيان، التدريب العلمي والتقني والبحث والتطوير، لتسهيل تدفق المعلومات إلى الأسواق.

كما أن تبنّي سياسات تزيد من كلا نوعي المعرفة: وهما الدراية الفنية، والمعرفة المتعلقة بالجودة، من شأنه أن يحسّن حياة الشعوب من جوانب متعددة، بالاضافة إلى تحقيق دخل أعلى.

فزيادة المعرفة بشؤون التغذية، قد تعني صحة أفضل حتى لمن ليس لديهم غير القليل لإنفاقه على الطعام.

والمعرفة بشأن كيفية الحيلولة دون انتقال مرض الأيدز من شأنها

أن تنقذ الملايين من الأمراض الموهنة للصحة ومن الموت.

كما أن برامج الائتمان الصغيرة جداً، من شأنها أن تتيح للفقراء فرصة الاستثمار في مستقبل أفضل لهم ولأولادهم.

وصفوة القول: إن المعرفة تهيّئ الناس أن يسيطروا على مقاديرهم وأمورهم سيطرة أفضل.

وللأسف، فإن هناك فجوة واسعة في المعرفة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية، بل إن هناك فجوات معرفية داخل البلدان.

وكثيراً ما تنطوي الاستراتيجيات الخاصة بسد هذه الفجوات على نفس العناصر، ومن شأن تطبيقها تطبيقاً فعالاً أن يقطع شوطاً بعيداً نحو الحد من التفاوت واستئصال الفقر.

إن العلاقة بين فجوة المعرفة ومشكلات المعلومات مثلاً، هي علاقة واضحة من تاريخ الثورة الخضراء، إذ اتضح مع الوقت أن النوعيات المحسنة من النباتات كانت ضرورية ولكنها لم تكن كافية لتحسين حياة فقراء الريف.

وفي آخر المطاف، أفلحت الثورة الخضراء في تعظيم دخل المزارعين الفقراء الذين لا يملكون أرضاً.

وقد أدى انفجار المعرفة الجديدة وتعاظم التقدم التقني والتزايد المتواصل في المنافسة إلى جعل التعلم مدى الحياة أهم مما كان في أي وقت مضى، وعلى المجتمعات في سبيل تضييق فجوة المعرفة أن تكفل التعليم الأساسي للجميع.

حيث يعتبر التعليم بالنسبة للأفراد والبلدان مفتاح تكوين المعرفة وتطويعها ونشرها. فالتعليم الأساسي يزيد من قدرة الناس على التعلم

وتفسير المعلومات.

ولكن تلك هي البداية فحسب، لأن هناك حاجة كذلك للتعليم العالي والتدريب الفني من أجل بناء قوة عمل قادرة على مسايرة التيار المتدفق في التقدم التقني، ذلك التيار الذي يضغط دورات الإنتاج، ويزيد من سرعة انخفاض قيمة رأس المال البشري.

فالتعليم الأساسي، الذي يعني في معظم البلدان التعليم الابتدائي - المتوسط - الثانوي، يحقِّق تطوير قدرة الشخص على التعلم وتفسير المعلومات، وتطويع المعرفة مع الظروف المحلية. ومن خلال تأثيراته على الانتاجية الاقتصادية وعلى نواحي الحياة الأخرى، مثل الصحة فإنه يساعد في تحديد رفاه الإنسان.

ثم، إن التعليم المدرسي يدعم الابتكار الزراعي، ويعزّز قدرة المرء على إعادة تخصيص الموارد استجابة للتغير الاقتصادي، لمواجهة تقلبات الأسعار أو فترات صعود وهبوط دورات الأعمال.

كذلك يشجّع التعليم المدرسي على استخدام التقنيات الجديدة في المنزل لأغراض الصحة والتغذية والتعليم وتنظيم الحمل.

وعلى ذلك فإن التعليم الأساسي ضروري لتعزيز قدرة الناس على تسخير المعرفة، خصوصاً في البلدان الأكثر فقراً.

وهناك بعض الشواهد كذلك على أن التعليم العالي أمر مهم للنمو الاقتصادي.

فإنتاج معارف جديدة وكذا تطويعها لأوضاع بلد معين يرتبط بصفة عامة بمستوى عال من التعليم والبحث.

ولتعزيز إمكانية أن تظل المناهج الدراسية والأبحاث العلمية منتجة،

ينبغي أن تعمد كثير من المدارس والجامعات إلى إقامة شراكات أوثق مع الصناعة، وبناء جسور مع الصناعة من خلال المناهج الدراسية التي تتضمن مكونات تعليمية قائمة على العمل.

كذا ينبغي على الأكاديميين أن يدعموا البحث الذي يؤدي مباشرة إلى الابتكار التقني، وأن يرحبوا بتقديم الاستشارات للقطاع الصناعي الخاص.

إن المعرفة عنصر حاسم في التنمية، لأن كل ما نفعله يستند إلى المعرفة. فلكي نعيش، يتعيّن علينا أن نحوّل الموارد المتاحة لنا إلى أشياء نحتاج إليها وهو ما يتطلب معرفة.

وإذا أردنا أن نعيش في الغد أفضل مما نعيش اليوم، وإذا أردنا أن نرفع مستوى حياتنا كأسر وبلد وأن نحسّن صحتنا ونعلّم أولادنا تعليماً أفضل ونحافظ على بيئتنا، فعلينا أن نقوم بما هو أكثر من مجرد إجراء تحويل المزيد من الموارد، لأن الموارد شحيحة.

وعلينا أن نستخدم هذه الموارد بالطرق الكفيلة بتوليد عوائد متزايدة بما نبذله من جهود ونقوم به من استثمارات. وهذا يتطلب معرفة تزيد بنسبة أكبر من زيادة مواردنا.

إن السعي في سبيل الحصول على المعرفة يبدأ بالإقرار بأن المعرفة ليس من السهل شراؤها من على الرف وكأنها خضر أو أجهزة حاسب. فقابلية المعرفة للتسويق تحدها خصيصتان تميزانها عن السلع الأكثر تقليدية.

أولاهما، أن استخدام شخص لهذا الجزء أو ذاك من المعرفة لا يحول دون استخدام الآخرين لنفس هذا الجزء، فهي كما يقول

الاقتصاديون ليست تنافسية.

وثانيتهما، أنه متى صار جزء من المعرفة ملكاً مشاعاً، تعذّر على منشئ هذه المعرفة أن يحول دون استخدام الآخرين لها، فالمعرفة غير قابلة للاستئثار بها.

وهاتان الخصيصتان للمعرفة، وهما الخصيصتان الأساسيتان في السلع العامة، تهيئان للناس في كثير من الأحيان استخدام هذه السلع دون دفع مقابل لها، وهو ما يقلل من المكاسب التي يجنيها المبتكرون من استحداثهم للمعرفة وهي مكاسب ليست قليلة.

إن التنمية الناجحة إذن تنطوي على ما هو أكثر من الاستثمار في رأس المال المادي. فهي تنطوي كذلك على الحصول على المعرفة واستخدامها، من خلال:

١- الحصول على المعرفة العالمية واستنباط المعرفة محلياً.

٢- الاستثمار في رأس المال البشري لاستيعاب المعرفة.

٣- الاستثمار في التقنية لتسهيل الحصول على المعرفة.

ختاماً أقول: إن السياسات الفعالة للحصول على المعرفة واستيعابها ونقلها هي مكونات يدعم بعضها بعضاً لاستراتيجية شاملة ترمي إلى سد فجوة المعرفة.

فهل آن أوان ذلك !!! . . .



□ النافذة الرابعة والثلاثون [٣٤]:

اقتصاديات المعلومات

اقتصاد المعلومات مجالٌ بحثي جديد ظهر في العقدين الأخيرين، وبدأ الاهتمام به منذ منتصف القرن التاسع عشر، وذلك أثناء مرحلة المد الصناعي في الدول الرأسمالية، وبِدءْ ظهور ما يُسمى الموارد المعلوماتية.

وقد بدأ اهتمام المفكرين بهذا العلم الجديد من خلال اعترافهم بالضعف الكبير في النظرية الكلاسيكية الجديدة.

ومصطلح (اقتصاد المعلومات) ذاته تمّت صياغته بواسطة محلّل اقتصادي يسمى بورات «PORAT»، حيث قام بتحديد الوزن النسبي للاقتصاد المعلوماتي الأمريكي من خلال الدخل الوطني الإجمالي والقوى العاملة ونصيبها في السلع والخدمات، ومن ثم توصل لاقتصاد المعلومات.

ولعلم اقتصاد المعلومات أداتان أساسيتان هما: شبكات المعلومات، والاتصالات اللاسلكية، وتقدم هذا العلم الجديد مرتبط بمدى تطور هاتين الأداتين.

ويمتاز هذا العلم بالقدرة على تخطّي عائق المكان وبقدرته على تخطي الحدود والعوائق المكانية من خلال أثره في جانبين مهمين هم: الشركات متعددة الجنسيات، وتكامل الاقتصادات الإقليمية.

إن هذا العلم يرتبط بتطور ونمو العديد من المناطق، وخصوصاً المدن.

وأهمية المدن تتزايد كمراكز لإدارة المعلومات وإعدادها.

يقول د. محي مسعد في كتابه «ظاهرة العولمة»: يمكن التطور التقني في الالتقاء بين عاملين أساسيين، هما: شبكة المعلومات والاتصالات اللاسلكية الفعّالة.

إن أنشطة المعلومات أصبح لها أهمية اقتصادية متزايدة في الدول الصناعية.

يقول الكاتب الاقتصادي بنيجر Beniger إن ثورة التحكم تعني التغير الجذري في الشكل الوظيفي للقوى العاملة في الدول الصناعية.

ويلاحظ أن قطاع الوظائف المعلوماتية في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD قد تزايد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بعكس ما حدث في الأعمال الحرفية الأخرى. كما يلاحظ أن التطور في الوظائف المعلوماتية أحدث تغييرات جوهرية في الأطر الاقتصادية والمؤسسية.

إن تقنية المعلومات ببعديها الرئيسيين شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية تعد شكلاً مميزاً من أشكال رأس المال. فأصبح هناك رأس مال معلوماتي، ورأس مال غير معلوماتي، بَيْدَ أن رأس المال المعلوماتي لا يستطيع وحده أن يحقّق الفاعلية المرجوة إلاّ من خلال تنفيذه على المستوى المادي.

إنه مع كثرة أعداد الحواسيب وتوزيعها الجغرافي الواسع خلال العقدين الماضيين، تطورت الأجهزة وأصبحت في شكل شبكات معلومات مترابطة ومتصلة ببعضها البعض.

إن التطور التقني ساعد الشركات الخاصة والمتعددة الجنسيات على تحقيق قدر كبير من المرونة الانتاجية وتدعيم مكانتها العابرة للقارات

من جانب، وتأثيرها القوي على شبكات المعلومات العامة والحكومية، وذلك لأن شبكات المعلومات الخاصة تسهم في تشكيل شبكات المعلومات الحكومية من خلال ما يسمى بـ Electronic Highway.

كما أن مدى امكانية رأس المال المعلوماتي على الاتصال من خلال شبكات الحاسوب تمثل عنصراً مهماً لنمو الاقتصاد الإقليمي وتطوره.

حيث إن شبكات المعلومات الخاصة تمثل جزءاً أساسياً من مخزون رأس المال المعلوماتي وتعتبر عوامل ومكونات حقيقية لمخزون رأس المال الإقليمي.

إن تقنية المعلومات بأدواتها، تلعب دوراً مهماً في القطاع الصناعي خصوصاً الصناعات التحويلية، وشبكات المعلومات لها دور كبير ومهمين على الروابط بين المعلومات داخل الشركات الصناعية. حيث يوجد ارتباط بين الانتاج المرن وتقنية المعلومات من خلال الاهتمام المتزايد بتقنيات حديثة مثل: أنظمة الصناعة المرنة، التي ترتبط بتطور شبكات المعلومات والاتصالات الحديثة، ودورها في تطوير العمليات الصناعية.

إن تقنية المعلومات لا تساعد فقط على بناء نظم انتاجية مرنة، ولكن لها أيضاً دور في وضع ترتيبات وإجراءات أكثر مرونة لضمان حركة رأس المال على المستوى العالمي.

وقد لعبت تقنية المعلومات دوراً محورياً في أسواق رأس المال العالمية.

ولذا، فإن تطور اقتصاد المعلومات يرتبط مكانياً بالحضر، وبالتوزيع

الوظيفي للقوى العاملة المعلوماتية.

إن المعلومات تتضح ليس فقط من خلال كثافتها في الاقتصادات الحضرية، ولكن أيضاً من خلال الدرجة العالية في تقسيم العمالة المعلوماتية، ولذلك فشبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية تلعب دوراً تاريخياً في تطوير النظام الحضري.

ختاماً أقول: إن المدن الحضرية تمثلّ الأساس لاقتصاد المعلومات على المستويين المحلي والدولي، حيث تعد مراكز للصناعات التقنية للمعلومات، ونقاط التقاء لها على المستوى الدولي.

لقد تكشف لنا في بداية هذا القرن علمٌ جديد، مهم، حساس عُرف بـ «اقتصاد المعلومات» . .



▫ النافذة الخامسة والثلاثون [٣٥]:

اقتصاديات المعلوماتية

تعد المعلوماتية اليوم في ظل التغيرات التقنية المتطورة أساس وعماد الاقتصاد الحديث.

فالتطورات العلمية الحديثة ترتبط بأنظمة المعلوماتية والاتصالات. وتعتمد المعلوماتية في انتشارها على أنظمة المعلومات، فكلما تقدمت هذه الأنظمة وارتفعت، أتيح للمجتمع أن ينمو ويتطور ويتقدم. وأصبح من المسلّم به الآن أن «برامج المعلومات» تعد قيمة غير تقليدية نظراً لاستعمالاتها المتعددة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وهذه القيمة المتميّزة لبرامج المعلومات تجعلها محلاً للتداول، في سوق يدور فيها الصراع حول مبالغ هائلة.

يقول د. السيد عطية عبدالواحد في كتابه «الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمعلوماتية»: ترجع أهمية سوق المعلوماتية إلى تنوع التطبيقات المعلوماتية المنتشرة في كافة المجالات ذات البعد الاقتصادي.

وللبرهنة على أهمية المعلوماتية، ينبغي الأخذ في الحسبان أن أي تطبيق معلوماتي، أو المعلوماتية بشكل عام، يعتمد على البرنامج المعلوماتي.

ويُعّد البرنامج المعلوماتي عنصراً أساسياً وشريكاً في أنظمة المعلومات، وفي المجالات الصناعية المتعددة.

إنّ برامج المعلومات تلعب دوراً فعالاً ومؤثراً في المجالات الطبية الحديثة، وعلوم الفضاء، والأسلحة الالكترونية، والأعمال الإدارية وغيرها من الأعمال.

ولقد نمت صناعة المعلوماتية نمواً كبيراً في الآونة الأخيرة، وما زالت مستمرة في نموها وتطورها. وهي مثال بارز لصناعة التقنية المتطورة التي تحتاج لاستثمارات ضخمة من رأس المال وعمالة مدرّبة على مستوى رفيع لتطوير هذه المنتجات.

وطبيعة المعلوماتية ونموها السريع كصناعة وتنوعها، أدى إلى ظهور كثير من المشكلات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

ولقد تعددت استخدامات المعلوماتية في معظم المجالات، ولاسيما في الدول المتقدمة، فازداد استخدام الحاسب الآلي في مجال التعليم والبحث العلمي والصحة والجيش والشرطة والعدالة والأعمال المصرفية.

ولا عجب، فإن استخدام الحاسب الآلي في المجالات المتعددة، من شأنه أن يوفر الوقت والجهد والمال، ويختصر المسافات، ويحث التقدم الحضاري في المجالات المختلفة.

إن التطور الاقتصادي الذي يشهده المجتمع الدولي حالياً يدفع كثيراً من الشركات والمؤسسات العاملة في مجال المعلوماتية إلى ضرورة تحديث وتطوير طرق عملها وتقنياتها.

لقد أصبح سائغاً أن يقاس مدى تقدم الأمم بمدى أخذها بأسباب التطور التقني. وأصبح التفوق في صناعة المعلوماتية بمثابة الجسر الذي عبرت من خلاله العديد من الدول من أزماتها إلى التقدم والثروة والنجاح.

لقد أحدثت المعلوماتية انقلاباً خطيراً في مختلف جوانب الحياة، وهو انقلاب لا يقل في أثره عن آثار الثورة الصناعية.

فكما غيّرت الثورة الصناعية من البنية الاقتصادية والاجتماعية في

القرن الثامن عشر، فإن المعلوماتية هي الأخرى استطاعت أن تغيّر من البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المعاصرة.

لذلك يطلق على العصر الالكتروني هذا مسميات متعددة مثل عصر ما بعد الصناعة، وعصر الثورة العلمية والتقنية، وعصر المعلومات العالمي.

والملاحظ أن المعلوماتية قد أثرت على العمالة بصور متعددة، كذا أثرت على شكل علاقات الإنتاج القائمة، وعلى الأعمال المصرفية.

ففي دول العالم الثالث يتم إصدار الشيكات عادة يدوياً في كافة مراحلها. ولكن في الدول المتقدمة فالأمر جدّ مختلف، لأن الاعتماد على النقود الكتابية (الشيكات) يكون بصورة كبيرة على حساب النقود الورقية.

ولا عجب، فإن ادخال المعلوماتية (برامج المعلومات) في هذا المجال من شأنه أن يؤدي إلى سرعة إنجاز المعاملات بالقدر اللازم لتيسير المعاملات اليومية والمستمرة للبنوك.

ومن ثم، تعتمد المصارف في ذلك على وضع رقم سري يحل محل التوقيع التقليدي، ويتم وضع هذا الرقم في ذات الوقت الذي يتم فيه طباعة الشيك، ويسمح الرقم حينئذ، كالتوقيع تماماً، بمعرفة شخص أعطى أمر إصدار الشيك، والمحصلة الحقيقية لتلك العملية هي توفير الوقت الذي تستغرقه عملية فحص الشيكات.

كما تسهم المعلوماتية مساهمة فعالة في مجال المعاملات التجارية. فهي تعين في إتمام كثير من الصفقات التجارية دون حاجة لانتقال الطرفين والتقائهما في مكان معين، وإن لم يتم اتمام الصفقة فيكفي

أنها تعين على التعريف بها تعريفاً كاملاً موفرة بذلك الوقت والجهد والمال.

إن صناعة المعلوماتية تعد اليوم إحدى الصناعات الأساسية في عالم العلاقات الاقتصادية الدولية. ولذلك فهي تعد شرطاً جوهرياً ضرورياً للتطور الاقتصادي والاستقلال الوطني.

كما أن الآثار المتزايدة للمعلوماتية على الانتاج ومن ثم على المنافسة، وتزايد الطلب المستمر على هذا المجال يعطي للدول التي تتفوق في هذا المجال الوسائل الحقيقية لممارسة الضغوط الخارجية التي تحقق مصالحها، ولعل ذلك هو ما ينطق به الواقع العالمي.

إنّ نصيب العالم الثالث في الاستهلاك العالمي ضعيف للغاية، كما إن نصيبه في الانتاج العالمي ضعيف للغاية، ويتجلى الأمر بصورة واضحة وجلية في مجال المعلوماتية.

ففي مجال صناعة المعلوماتية، فإنه يلاحظ أن دول العالم الثالث ليس لديها المهارات التقنية اللازمة لهذا المجال، وإلا السوق الداخلية الكافية، مما أدى إلى تعميق روابط التبعية بين الدول المتقدمة والمتخلفة في مجال صناعة المعلوماتية.

وهذا هيأ للشركات المتعددة الجنسيات مجالاً واسعاً لتلعب دوراً مهماً في تسويق أجهزة المعلوماتية وملحقاتها، بإغراء حكومات العالم الثالث وشعوبها لضرورة التزود بهذه الأجهزة.

والملاحظ - الآن - أن كل دول العالم الثالث تبحث مسألة اقتناء الآلات والأدوات الخاصة بنظام المعلوماتية وتتنازع الشركات متعددة الجنسيات أسواق هذه الدول.

إن التطور العلمي المستمر في الدول المتقدمة يشكّل تحدياً حقيقياً لدول العالم الثالث، وإن لم تستيقظ وتفيق دول العالم الثالث لهذه الحقيقة فإنه سيكون مقضياً عليها بالفناء.

وأخيراً أقول:

١- لا ينبغي المغالاة في الآثار الإيجابية للمعلوماتية فإن لها بعض الآثار السلبية.

٢- ينبغي الحذر من بعض أنواع المعلوماتية التي تضر بالقدرة على الإبداع والابتكار وبالعملية التعليمية.

٣- على دول العالم الثالث أن تفيق من غفوتها، وتتجه للأخذ بالمناهج العلمية الحديثة والمتطورة حتى لا تظل مستوردة لكل منتجات الدول المتقدمة، وما يرتبط بذلك من تبعية اقتصادية وسياسية وثقافية.

وقد آن أوان ذلك !! . . .



النافذة السادسة والثلاثون [٣٦] :

اقتصاديات الثقافة

مضى القرن العشرون وما زال يُطرح الملف الثقافي وقضية العقل العربي وأدبيات هائلة حول هذين الموضوعين: الهوية الثقافية، مسائل الثقافة، إشكاليات الفكر، أزمات الثقافة، الغزو الثقافي، والتثاقف .. وتطول قائمة القضايا والمفاهيم والطروحات.

إنّ ثقافة الصورة، في قوة تأثيرها وانتشارها تمثّل فرصة غير مسبوقة في تاريخ البشرية للإعلام والتوعية والتثقيف. إنها فرصة للتوعية والتربية والتنشئة.

فقد دخلت التكتلات الصناعية الكبرى إلى مجال الإعلام وثقافة الصورة وفرضت سيطرتها عليه من خلال مداخل متعدده: قنوات التلفزيون الرئيسية ذات السياسة الإعلامية الموّجهة نحو ثقافة الاستهلاك، وشركات المعلوماتية ذات الطابع التجاري الربحي، وشركات التليفزيون التي تموّل انتاج مسلسلات تليفزيونية خاصة، والشركات الكبرى المهتمة بنشرات الأخبار، وشركات البث المعنية بالتغطية الإعلامية للأحداث التي تتصف بالإثارة والإبهار وشد انتباه المشاهدين.

يقول مصطفى حجازي في كتابه «حصار الثقافة»: إنّ المقاربة البحثية لبرامج القنوات الدولية التي تتخصص في الأخبار، وتلك التي تتخصص في التسلية والترويج، تبيّن أن هناك مكونات أساسية، أصبحت تشكّل ملامح البرامج ومحتوياتها.

نشرة الأخبار، على سبيل المثال، أصبحت مقنّنة في عناصرها في العديد من المحطات: أخبار الأحداث، الإعلانات، سوق المال، والطقس

الرياضة.

إننا بصدد تكثيف المعلومة، وإحاطتها بأكبر قدر من الزخم في المحتوى وضغط الزمن إلى أقصى الحدود الممكنة، سواء في الأخبار أو الإعلانات.

لقد أصبحت أخبار الأسهم وأسواق المال مكوّناً أساسياً من مكونات نشرات الأخبار عالمياً، كما محلياً. تحمل الشاشات في بنية أخبارها مشاهد أسواق المال وأسعار العملات والمؤشرات صعوداً وهبوطاً، كما تحمل حركة وكلاء البورصة ومشاهد آلات عدّ النقود.

والسؤال الملّح: لماذا هذا التركيز على أخبار أسواق المال؟! مع العلم أن الخبراء والمتعاملين في هذه الأسواق لهم شاشاتهم الدائمة التي توافيهم بتحركات السوق المالية الكونية. فهل المقصود التثقيف المالي؟ أم أن المقصود هو جعل المال والسوق المالية مرجعية أساسية عند المشاهد سواء أكان يملك أم لا يملك؟!.

ثم، ألا يفتح هذا الأمر الباب لتحويل الناس إلى قناصّين للفرص: هوس الأسهم والاستثمارات المالية؟ أو لا يفتح شهية تجربة الحظ الذاتي في الدخول إلى حلبة رأس المال الطيار، وإحلال الحس المالي محل العلم والجهد والعمل والإنتاج.

الغائب الأكبر في كل ذلك هو ثقافة الجهد والإعداد والتدريب والانتاج، أمام إغراءات الربح السريع.

وفي بحثها عن الإثارة وجذب المشاهدين تركز الشاشات التجارية على النجومية على اختلاف ألوانها. وتعطي لأخبار النجوم من المساحة ووقت البث ما لا يقارن مع الأوقات المتخصصّة للموضوعات

الأخرى.

على أن الرياضة على الشاشات أصبحت أبرز مجال للنجومية الإعلام المرئي يسّر سيل المتعة والمشاركة الرياضية لمليارات المشاهدين على سطح الكوكب في مختلف المباريات.

وتحولت الرياضة إلى لحظات الحماس للانجازات الخارقة والتنافس على تجاوز الذات. كما أوجدت نوعاً جديداً من الشراكة العالمية وفرضها بفضل الشاشات المتلفزة.

على أن للمسألة جانباً آخر خفياً لابد من الوقوف عنده. إذ حوّلت الشاشات بقدرتها على البث، وانطلاقاً من أخلاقيات اقتصاد السوق الرياضة إلى سلعة يتم التعامل معها كـ «بزنس». تسليع الرياضة أصبح ظاهرة شبه كونية من خلال الشاشات التليفزيونية.

فالنجومية لم تعد تقاس بأدائها المبدع فقط، بل كذلك بأثمانها: كم كسب النجم الفلاني؟ وكم يساوي بالمقايضات من الأندية؟ والكسب ليس بالقليل على أية حال. فما يكسبه نجم عادي خلال موسم رياضي يزيد عن رواتب أساتذة كلية بأكملها من ذوي الرتب والرواتب العالية والمناصب الأكاديمية.

ومع النجومية وتسليع الرياضة بدأت تنحرف الأخلاقيات الرياضية النبيلة. وبدأت تظهر أخبار الصفقات والفضائح على مستوى الأندية واللاعبين والمستثمرين والمديرين.

وكذلك، فإن التحالف التجاري بين الشاشات المتلفزة وشركات الإعلان وانتاج المواد الرياضية أصبح يشكّل سوقاً مالية ذات شأن عظيم.

إن نجومية الرياضة، كما نجومية الفن لم تعد غريبة عن ثقافة

الربح أما نجومية الجهد والانتاج والعلم فتقبع في مكانها المتواضع.

وبعض المفكرين يأخذون على القنوات التجارية تحولها إلى قنوات للتسلية والترفيه. وهو ما يبقيها على سطح الأحداث. ويجعل منها أدوات للتمويه وتغيير صورة الواقع. المرح والتسلية تعليق للفكر واستسلام واستئناس بالأحاسيس السارة، ومتع اللحظة الراهنة إذا كانت هي أساس البرامج ومادتها الرئيسية.

كبريات الشركات التليفزيونية تتسابق في صناعة المتعة والتسلية.

فحسب تقديرات الخبراء بلغ الانفاق الإعلاني العالمي حوالي ٦٢٠ مليار دولار سنوياً، أي ما يقرب من ضعف الدخل العالمي من النفط. وهو مرشح للتزايد كي يصل، تبعاً لبعض التقديرات إلى حوالي ١٠٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥م.

لقد أصبح الإعلان صناعة تقوم على أسس فنية وعلمية، وتعمل فيها فرق متعددة الاختصاصات.

حيث تقوم جماعة من الخبراء بإطلاق العنان لخيال أعضائها كي تولّد الأفكار الأكثر طرافة وجِدّة، وامكانية تأثير ونفاذ، أو خروج عن المألوف، كي تصاغ في إعلانات مشغولة عن مختلف السلع.

ومن ثم، تكتسب السلعة (موضوع الإعلان) قيمة استهلاكية وخيالية ووجدانية ليست لها بالأصل. فالبيبسي تركز على مرح الشباب وجمال الصورة واللون وإرواء العطش، حتى صارت تعتبر مشروب الشباب.

والعطورات ومساحيق الجمال أصبحت ترتبط بالحسناوات وملكات الجمال. وأما أغذية الأطفال فإنها ترتبط بالطفل المدهش جمالاً وصحة وسعادة.

وهكذا تقوم سياسة الإعلان على بيع الأحلام، ودغدغة المشاعر وإثارة الرغبات من خلال مختلف أشكال الربط ما بين السلعة والصحة أو الجمال أو الجاه أو الشباب.

الإعلان ابنٌ لاقتصاد السوق، فهو إعلان استهلاكي. ندر أن وجدنا إعلانات عن الأداء أو الانتاج. وإذا أغرق المشاهد بالإعلانات الاستهلاكية، فإننا سنكون أمام صناعة ثقافة الاستهلاك ليس إلاّ. الاستهلاك يصبح، إذن هو القيمة وهو المرجع والموّجه.

ولكن، ماذا بخصوص من لا يملكون القدرة على الاستهلاك؟ كيف سيمارسون حقهم في الاختيار إذاً؟ إنها أسئلة تظل مطروحة على الساحة في حاجة ملحة لإجابات مقنعة.

والحقيقة، فليس هناك من حالة تعبِّر عن ثقافة السوق بقدر الإعلانات التي تدعو إلى متعة الاستهلاك الآني. إننا بصدد الإثارة والمتعة، على الأقل إذا استعرضنا واقع الإعلان التجاري الذي يغمر الثقافة المرئية.

لقد سيطر الإعلام المرئي على الثقافة وسيطر الإعلان على الإعلام.

إن المشكلة ليست في الإعلان بحد ذاته بل في توجهاته والقيم الاستهلاكية التي يروِّجها.

والمشكلة أن العالم العربي، كالعالم الثالث يستهلك هذه الثقافة الجديدة عن طريق الاستيراد أساساً نظراً لفقر امكاناته في مجال الانتاج.

إننا لا ندعو إلى حظر التسلية والترويح والمتعة وبهجة الحياة، بل ندعو إلى بذل الجهد للاستفادة من الفرص التي توفرها تقنية الإعلام للارتقاء بنوعية الحياة في العمل والجهد والتدريب والتأهيل، كما في الانتماء والتسلية والترفيه والتثقيف.

النافذة السابعة والثلاثون [٣٧] :

اقتصاديات البصفجة التربوية

إنّ العالم يتجدد ويتبدّل من حول المعلِّم فهو رهين تجاربه وضغوط معاشه ومتطلبات مهنته، وناتج استهلاكه اليومي الكثيف، فيبدو قُصوره ويتخلف عن الركب.

ولا يلبث المعلِّم أن ينهمك في دورة الحياة فيندرج في شبكة الحياة العامة، ويجذبه المجتمع الاستهلاكي، ويجعله في سباق بين البحث عن دخل إضافي والقدرة على التجدّد المعرفي والتقني والمهني، وتكون النتيجة قصور المعلِّم عن التأقلم واللحاق بالركب.

وعلى نحو مواز، فقد أصابت تحولاّت ذهنية وبنيوية المجتمع الاستهلاكي، فتقلّص دور الأسرة والمهنة التربوي، وانقلبت عادات كثيرة، وزالت تقاليد شتى، ففقد المجتمع أُطُراً كان يؤدِّي من خلالها دور التنشئة الاجتماعية والخُلُقية.

وهذا كله أبرز دور المدرسة وأناط بها مسؤوليات إضافية في التنشئة والرعاية والتوجيه، فصارت المدرسة قطب الرحى في التربية.

وللأسف فإنّ مجتمعنا الاستهلاكي يضغط بازدياد في اتجاه المزيد من التسليم لمعلمين غير ذوي علم وغير ذوي أهلية ولياقة تعليمية.

وتحوّل الطالب إلى تلميذ أو مستهلك على نحو ما تحوّل سائر الناس في المجتمع الاستهلاكي من الاقتصاد الاكتفائي الذاتي إلى اقتصاد السوق أي من الانتاج طبقاً للاحتياج الذاتي، إلى الانتاج طبقاً لمتطلبات السوق والتسويق.

وعلى غرار ما وقع في الاقتصاد، من تضخُّم الحجم في أدوات

الانتاج ومؤسساته وفي شبكات التوزيع التي تحولت إلى متاجر كبرى ومصالح ضخمة تبّدل شكل المؤسسة التعليمية، فتضخمت والتصقت بسائر النظام التعليمي.

ومن ثم فشلت المؤسسة التعليمية في تغليب التطبّع على الطبع. فبقي الطبع إلى حد بعيد تُرْبة تنتظر محراثاً. وطمست سلطة المعلِّم والمؤسسة شخصية الأطفال، حتى باتت المدرسة أشبه بمقبرة كبيرة تُدْفن فيها براعم المستقبل.

وعليه، فإن الحاجة ملحة وماسة لكي تعود التربية دُرّة التطبيع المرتجى وأمل الإنسانية الطامحة إلى مستقبل مشرق، ومَعْبر التراث إلى المعاصرة.

وهذا - بإذن الله تعالى - مرتبط بأسلوب تربوي تعليمي فريد عُرب بـ «البصفجة».

فالبصفجة - كما يقول مفيد أبو مراد في كتابه الرائع «الريادية في الثقافة والتربية»: انقلاب تربوي، يتلّخص في الآتي:

١- يحلّ التعلّم، بل البحث محل التعليم، فيتحول التلميذ إلى طالب.

٢- يتحول المعلِّم إلى منظمّ لأعمال البحث ومشرف على الباحثين والطلاب.

٣- يحلّ الفريق المصغّر محلّ المعلم، في مناقشة الطالب.

٤- يحلّ المجتمع محلّ المعلِّم، في تزويد الطلاب بالمعرفة.

٥- تظلّ المدرسة مرجع الباحثين الصغار، ونقطة ارتكازهم وتزودِّهم بالتوجيهات اللازمة.

وذلك لأن البصفجة لفظٌ مصنوعٌ من بدايات الألفاظ في الجملة التالية:

البحث (ب)، الصغير (ص)، فردياً (ف)، وجماعياً (ج).

أما طريقتها فتتحدد في الآتي:

أ - تنظمّ بطاقات عمل أو بحث، تغطي مختلف المواد التعليمية في مختلف المستويات.

ب- توزع البطاقات العائدة لكل درس إفرادياً ويُقرن التوزيع بشروح وتوجيهات.

ج- ينصرف الطلاب، كلٌ في سبيله، إلى البحث عن الإجابات المطلوبة، فيعملون إفرادياً داخل قاعة المستوى وخارجها، وفي كل مكان متاح، طالبين معرفة وخبرة.

د - يُعيد الطلاب البطاقات بعد إنجاز العمل المطلوب إلى المعلِّم، ويدِّون ملاحظاته، ثم يعيدها إلى أصحابها دون تصحيح.

هـ- يجتمع الطلاب مجدداً، فيتوزعون إلى مجموعات صغيرة، تتراوح مع أربعة أعضاء وثمانية للمجموعة الواحدة، ثم يختار أعضاء كل مجموعة مقرِّراً لها، يُدير المناقشات، ويتسلّم في مجموعته بطاقة يدوّن عليها الأجوبة المتفق عليها في مجموعته.

و- يُطلب إلى كل مجموعة أن تؤمّن إجابة جماعية بالاستناد إلى الإجابات الفردية. بحيث تُسلّم البطاقة الجماعية للمعلّم وعليها أسماء الأعضاء في المجموعة، أما البطاقة الفردية فيحتفظ بها أصحابها، ليدِّونوا فيها ما استحسنوا من إجابات عند أصحابهم في المجموعة.

وبذلك ينتهي الدرس البصفجي، ثم ينتقل طلاب المستوى إلى بطاقة تالية، وهكذا . . .

إنّ البصفجة بما هي بحث صغير فردياً وجماعياً، تؤلف دُرْبة

تدرجية على مواجهة المصاعب، على نحو ما دعا إليه الفيلسوف الأمريكي جون ديوي.

وأول ما ترمي إليه «البصفجة» تفريج أزمة المؤسسة التعليمية وإبعاد سيف ديموقليطس عن عنقها الغّض.

فالطفل يرى نفسه، «بالبصفجة» مرغماً على ملاحظة البيئة والمجتمع، لكي يُجيب عن الأسئلة المطروحة عليه، إذ تُقيمه «البصفجة» باحثاً وطالباً ينشد المعرفة، ويسعى إليها، لا تلميذاً يتلقى وينتظر المؤلف المدرسي والمعلم وصانعي التقنية التربوية لكي يقدموا له الأشياء والمعلومات على طبق من ذهب.

إنّ «البصفحة» إذ هي تدفع بالمتعلم أو الطالب إلى ثنايا الحياة النشطة دون أن تتركه فيها وحيداً تؤمّن للمتعلّم صورة حقيقية عن الواقع الحيّ، وتدريباً عملياً وباكراً على مواجهته.

والمعلِّم يتحوّل «بالبصفجة» إلى مشرف على البحث، بعد أن كانت مهمته أن يعطى المعلومات والآراء والأفكار.

إنّ أول مقومات «البصفجة» أنها توقف التعليم وتقيم مكانة التعلّم، أي البحث والمناقشة.

يقول مفيد أبو مراد في كتابه السابق الإشارة إليه: إنّ «البصفجة» تحمل بذاتها ضمانات الجدوى، أو القدرة على اختراق الواقع المأزوم لمعالجة احتقاناته المالية والمعرفية والإدارية والثقافية.

إنّ أفضلية المنحى «البصفجي» تتبدّى في أكثر من مجال «فالبصفجة» تفرض تناوب العملين الفردي والجماعي وتشترط تلازمهما وشمولهما مختلف المواد التعليمية.

و «البصفجة» تُنشئ علاقات يفتقدها التعليم التقليدي، فتتيح التعامل الحميم بين الطلاب من خلال المجموعة البحثية، وتعيد الجسور مع سائر المجتمع، من خلال البحث الإفرادي.

و «البصفجة» تفتح المدرسة على موارد هائلة.

و «البصفجة» تضمن ثلاثة مكاسب أو فوائد للنظام التعليمي:

١- تركيز التعليم على منطلقات سلوكية فردية وجماعية راسخة ومتلازمة.

٢- إعادة اللحمة بين المدرسة والحياة، وعقد المصالحة بين الخبر والخبرة وبين التعليم والإعلام.

٣- خفض تكلفة التعليم، باستخدام مواد المجتمع التعليمي.

و «البصفجة» تعيد للمعلِّم ومدرسته مجداً مفقوداً، إذ تجعل من المعلِّم مشرفاً على التعليم ومنظماً وراعياً للعملية التعليمية، وحكماً رضائياً عند الاقتضاء، كما تجعل المدرسة منطلق التعلّم المنهجي والتنظيمي، ومحور الاهتداء في تحويل المعلومات والمعطيات المستقاة من البيئة إلى معرفة عملية مبوّبة.

وهكذا تجمع «البصفجة» الجهد والاكتشاف والسعي، إلى لذة الاستمتاع بالواقع الحيّ ومعطياته فيتحقق التوازن المنشود للانسان، ومعه التوازن في العمران، والتهيّؤ لمباشرة القرن الحادي والعشرين بشجاعة وثقة.

فالقرن الحادي والعشرون قادمٌ في طبل وزمر، حاملاً معه الوعود المعسولة والمخاطر الرهيبة في آن واحد.

إنّ القرن الحادي والعشرين، بما هو مقدمة للألف الثالث الميلادي مدّعو، من المنظور الإنساني لأن يقف من المصير البشري

وقفة تأمل ومحاسبة، لكي يستطيع البشر أن يظلّوا أسياد أنفسهم ومصيرهم دون تقليد أو تبعية، وفي موقع الريادة.

فهل آن أوان ذلك؟!!...

★ ★ ★

□ النافذة الثامنة والثلاثون [٣٨] :

اقتصاديات الاستهلاكية

تسود عالمنا المعاصر ميول حادة نحو الاستهلاك، أوجدتها أوضاع وتطورات متتالية في مجالات الانتاج والتوزيع والاحتكار والاتصال والإعلان.

ومن ثم، لم تعد النزعة الاستهلاكية Consumerism مقصورة على العالم الصناعي المتقدم فقط، بل طالت أرجاء أخرى عديدة في العالم الفقير والنامي.

وصار السلوك الاستهلاكي موضوعاً للبحث العلمي في نظم معرفية مختلفة يجيء في مقدمتها علم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع، مع اختلاف في المرجعيات والتوجهات ومجالات التركيز.

وإن كان الباحثون في تلك العلوم يتفقون على أن هذا السلوك لم يعد سلوكاً فردياً بحتاً يخصّ شخصاً مستقلاً.

بل أصبحت تسهم في تشكيله قوى وعوامل متعددة تمارس تأثيرات متنوعة على الفرد المستهلك، إن هذه العوامل تتراوح من المستوى المحلي المحدود إلى المستوى العالمي الواسع.

لقد ظلت ظاهرة الاستهلاك، ولفترة طويلة من الزمن أسيرة للدرس الاقتصادي الأكاديمي من ناحية، وللاهتمام العملي من قبل أصحاب المشروعات التجارية من ناحية ثانية.

وكانت الفكرة السائدة لدى معظم المهتمين بهذه الظاهرة هي أن «السلعة الجيدة سوف تبيع نفسها» وهي فكرة كانت ملائمة في ظل أوضاع كان الطلب فيها أكثر من العرض بالنسبة للعديد من السلع،

وكان المستهلكون يشترون كل ما ينتج تقريباً، وبالتالي لم يكونوا يسألون عن بضائع بعينها يرغبون فيها أو يطمحون إلى اقتنائها.

لكن هذه الأوضاع تغيّرت بعد الحرب العالمية الثانية حيث اكتشف العديد من أصحاب المشروعات في دول الغرب الصناعية أنهم يملكون طاقات إنتاجية تفوق ما يمكن أن يستوعبه السوق.

عندئذ لم يعد اهتمام الباحثين مركّزا على عنصر الانتاج فحسب، بل توزع على بقية العناصر الأخرى من العملية الاقتصادية، خصوصاً ما تعلق منها بالتسويق، سعر السلعة، جودتها، توزيعها.

وصار التساؤل الذي يوّجه معظم الكتابات في هذا المجال هو أي من هذه العناصر له أيّ تأثير على سلوك الشراء، ولدى أيّ نمط من المستهلكين.

وكان من الطبعي أن يفضي هذا التساؤل إلى انعطافة واضحة نحو العلوم الإنسانية أملاً في العثور على استبصارات جديدة تلقي مزيداً من الضوء على سلوك المستهلك.

جاء في بحث «السلوك الاستهلاكي للطفل العربي الخليجي» للأستاذين: د. أحمد زايد، و د. فتحي أبو العينين: منذ منتصف القرن الماضي أخذ الباحثون في مجال التسويق يستعيرون العديد مما توصلت إليه الدراسات السيكولوجية، ثم اتجهوا بعد ذلك للإفادة من دراسات علم الاجتماع والانثربولوجيا وأخذت بحوث المستهلك تتسع وتقدم بيانات وفيرة حول السلوك الاستهلاكي.

وهذا بلاشك، ساعد الباحثين في هذا المجال على صياغة مجموع من المفاهيم والفرضيات والنماذج النظرية التي تتعلق بأنماط تفضيل

السلع لدى المستهلكين.

ومنذ حوالي ربع قرن بدأ علماء النفس يرتادون مجال الاستهلاك وركز الروّاد منهم اهتماماتهم على دراسة اتجاهات المستهلكين نحو سلع معينة، ودوافع الشراء لديهم، وما يرتبط بذلك من متغيرات مثل: النوع والسّن.

وتركزّ اهتمام الباحثين النفسيين بصفة خاصة على دراسة العمليات السيكولوجية المصاحبة لتعرّض المستهلك للإعلانات عن السلع، وما يلي ذلك من عمليات مثل: التعلم، والتذكر، وتكوين الدافعية، والاقتناع، ثم قرار الشراء. وقد وصلت دراساتهم في هذا المجال إلى درجة ملموسة من العمق والحذق المنهجي.

إن معظم الدراسات الاقتصادية والنفسية في مجال الاستهلاك والسلوك الاستهلاكي كانت، وما زالت، موّجهة لخدمة عمليات تسويق السلع التي تهم الشركات المنتجة.

وقد شهد هذا المجال في السنوات الأخيرة مؤلفات عدة يقوم محتواها أساساً على وصف مواقفُ تسويقية معينة تخصّ شركات لانتاج سلع معينة كالسيارات والأغذية والالكترونيات ولعب الأطفال والأثاث.

والهدف النهائي لمثل تلك المؤلفات هو دعم النشاط التسويقي، ليس على نطاق المجتمعات الغربية فحسب، بل على نطاق العالم بأرجائه المختلفة.

يقول د. أحمد زايد - في بحثه السابق -: لقد أدرك أصحاب المؤلفات الحديثة عن الاستهلاك والسلوك الاستهلاكي أن العالم

تسوده اليوم ما يُعرف بـ «ثقافة الاستهلاك Consumer Culture».

وعليه، فهناك اليوم طبقات اجتماعية تحركها نزعات استهلاكية واضحة، مما شجّع الشركات المنتجة على توسيع عملياتها التسويقية للوصول إلى تلك الطبقات.

يقول ثلاثة من أشهر الباحثين في هذا المجال وهم إنجل وبلاك ويل ومينارد: إنه مع نشأة المجتمع الموّجه نحو الاستهلاك بدأت تظهر إلى حيّز الوجود طبقة وسطى ذات دخول قابلة للصرف، وأن هذه الطبقة توجد في كل مكان من العالم.

لقدحان الوقت لتوسيع الآفاق ولتجاوز العالم الغربي وللنظر إلى بحوث المستهلك كضرورة كونية، وذلك لأن الحاجات الإنسانية الأساسية هي حاجات كونية.

ومن جهة أخرى، فإن علماء الاجتماع يؤكدون أن الثقافة الاستهلاكية في عصرنا الراهن قد صارت عنصراً من عناصر كل ثقافة، وذلك نتيجة لما تمارسه المصادر المختلفة من تأثير على سلوك الإنسان في اتجاه الميل إلى الاستهلاك.

بل وجعل الاستهلاك هدفاً في حد ذاته. وهم باستخدامهم لمصطلح «ثقافة الاستهلاك» إنما يؤكدون أن عوالم السلع والمبادئ التي تقوم عليها بنية هذه العوالم، تعدّ مدخلاً أساسياً لفهم المجتمعات.

إن الاهتمام بالتأثير السلبي لثقافة الاستهلاك على حياة الأفراد والجماعات يمكن تتبع بداياته المنظمة في أعمال مجموعة من الباحثين الاجتماعيين.

ويمثّل أعمال الباحثين الاجتماعيين كتابات جورج لوكاتش وكتابات تيودور أدورنو وماكس هودكهايمر وهربرت ماركوز وليو لوفنتال، الذين

حاولوا الربط في كتاباتهم بين ما طرأ على الانتاج الرأسمالي الصناعي في القرن العشرين من تطور وتوسع، وبين ما أخذ يحدث في مجتمعات الغرب من سيولة ثقافية تقوم على أساس المنطق السلعي والقيم الاستهلاكية التي تغوي جماهير الناس وتجذبها إلى السوق.

يقول د. فتحي أبو العينين - في بحثه السابق -: إن فكرة الثقافة الاستهلاكية هي دائماً حاضرة في المناقشات وبالنسبة لعلماء الاجتماع، فإن هذه الفكرة قد أخذت طريقها إلى بحوثهم الحديثة، خصوصاً البحوث التي تنتمي إلى ميدان سوسيولوجيا الثقافة.

إن مجتمعاتنا العربية بوصفها جزءاً من العالم، معرضة للثقافة الاستهلاكية، وخاضعة للعديد من تأثيراتها التي يمكن تلمسها في أشكال عدة من العلاقات والممارسات الاجتماعية والثقافية.

بَيْدَ أن طبيعة المجتمعات المعاصرة، خصوصاً في ضوء النزاعات الاستهلاكية المتعاظمة وسيادة الثقافة الاستهلاكية تفرض ضرورة عدم إغفال الإطار الكوني.

فالتطورات التي شهدها العالم في مجال العلاقات التجارية والاتصالات قد جعلت العديد من الأفراد والجماعات في أبعد القرى وأصغرها تتأثر في ظروفها المعيشية وأنماط سلوكها الاستهلاكية بالعديد من الأحداث التي تقع والقرارات التي تتخذ في المراكز المؤثرة من العالم.

إن انتشار الثقافة الاستهلاكية من مركز النظم الرأسمالية إلى محيطات العالم الثالث قد أوجد أيديولوجية استهلاك قوامها النظر إلى الاستهلاك كهدف في حد ذاته وربطه بأسلوب الحياة وبأشكال التميّز الاجتماعي، الأمر الذي جعل الناس يتدافعون نحو الاستهلاك بغض

النظر عن حاجاتهم الفعلية.

لقد أصبح الأفراد، في ظل ايديولوجيا الاستهلاك، أكثر تأثراً بالآخرين وبمتغيرات السوق.

ومن ثم، تحوّلت ذواتهم تحت تأثير الاستهلاك المادي والمعنوي إلى ذوات خاضعة لا تملك من أمرها شيئاً، وصارت الجماعات الاجتماعية تسعى من خلال الاستهلاك إلى تأكيد وضعها الاجتماعي ومكانتها في المجتمع واتجه عدد كبير من الأفراد نحو المتع الحسّية والاعتناء بالجسد تواكباً مع كل المنتجات التي تهدف إلى تجميل الجسد أو الترفيه عنه.

في ضوء ما سبق يمكن القول: إن النزعة الاستهلاكية تلعب دوراً معوقاً في عملية التنشئة الاجتماعية، ومن ثم في عملية التنمية الشاملة، فإذا كانت الوفرة المالية وما يصاحبها من نزعة استهلاكية تؤثر على المجتمع، فإنها أيضاً تجعل الأفعال الاجتماعية للأفراد تميل إلى الانحراف عن أهدافها المثالية.

فالنزعة الاستهلاكية تهدف إلى نشر قيم الاستهلاك وقيم التعامل النقدي، وإلى نشر الروح الفردية الأنانية وإيجاد الرغبة في التميّز من خلال اقتناء أشياء استهلاكية معينة، فضلاً عن إهدار قيم العمل.

ختاماً أقول: إن الوعي بهذه المشكلة أصبح ضرورة في البلدان التي تخترقها النزعة الاستهلاكية بصورة حادة.

ومن ثم، ينبغي وضع شعار «ترشيد الاستهلاك» موضع العناية الحقيقية، فالناس لا يتجهون للاستهلاك الرشيد إلا إذا أحسّ عدد منهم بالرغبة في تغيير أنماط حياتهم وسلوكهم.

ولن يحدث هذا في يوم وليلة، كما لن يحدث بمرسوم أو تشريع وإنما الأمر يتطلب عملية تربوية وتعليمية طويلة الأمد. ولعل هذه العملية تبدأ من مرحلة الطفولة، باعتبار أن المستقبل للأطفال . . .

★ ★ ★

النافذة التاسعة والثلاثون [٣٩]:

اقتصاديات الديون

الاقتراض من الخارج سياسة لجأت إليها عدد من الدول منذ زمن بعيد. وقد سجلّت بعض الدول نجاحات بارزة في الاستفادة من القروض. لكن الدول ذات الدخل الضعيف تعرضت لتفاقم مشكلة الديون حتى بلغ الأمر لدى بعضها إلى وقف مسار النمو وإلى تدهور مستوى المعيشة فيها.

وتعرضت ديون العالم الثالث لأزمة حادة في الثمانينيات، لكنها لم تكن الأولى في تاريخ الديون، فإن أزمات الاقتراض الدولي كانت تظهر منذ وجدت الديون الدولية. ومن أبرز الأزمات الحادة كانت أزمة الثلاثينيات من القرن الحالي.

لقد شكلت أزمة الاقتراض في البلدان النامية خلال الثمانينات، المصدر الأهم للصعوبات الاقتصادية في هذه البلدان، وخطراً على قدرة النظام المالي على الاستمرار.

في الواقع، إن ظهور أزمة الديون في العالم الثالث في السنوات الأخيرة، لم تكن حقاً ظاهرة جديدة كلياً. وفي هذا الصدد تشكل دراسة تاريخ أزمات الاقتراض الدولي، منذ القرن التاسع عشر مدخلاً مفيداً لأزمة الديون.

لأن عوارض أزمة الاقتراض ظهرت منذ وجدت الديون الدولية. حتى إن الطابع العام للأزمة ليس جديداً حقاً، حيث شهد النظام المالي الدولي، في الثلاثينيات من هذا القرن، أزمة عامة للديون الدولية، تميزّت بالعديد من عيوب الدفع.

يقول جان برتيليمي في كتابه «ديون العالم الثالث»: إن موقف المصارف حيال البلدان المدينة من العالم الثالث، لا يمكن اعتباره سبباً لأزمة الديون فهو بكل حال سبب ونتيجة في آن معاً.

لذلك فإنه من الصعب إثبات أن الأزمة قد نجمت عن سياسة اقتراض مفرطة من جانب بلدان العالم الثالث.

وللأسف، فإنه لا يتوافر إلا القليل من الإحصاءات الموثوقة حول ديون بلدان العالم الثالث، وكان هذا النقص ذاته أحد أسباب أزمة الديون.

والحقيقة، فإن هناك عدة أسباب كانت وما تزال تدفع دول العالم الثالث إلى الاستدانة، ومنها السياسة الانمائية المتبعة في العالم الثالث، وسوء توزيع الدخول، واتباع أنماط استهلاكية تحاكي أنماط الاستهلاك في الدول الصناعية، والتمدين العشوائي وتدني الإنتاج الزراعي، وتضخم الانتاج الصناعي.

يقول د. علي وهب في كتابه «خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث»: إن الواقع الملموس في اقتصاديات بعض الدول المدينة هو أن أسباب تضخم الديون، إنما تعود إلى عدة عوامل:

١- الارتفاع الجنوني في أسعار الفائدة في الأسواق الدولية.

٢- حمّى المضاربات والفوضى التي تسود نظام النقد الدولي.

٣- الارتفاع الهائل في أسعار صادرات الدول الصناعية التي تستوردها الدول المدينة.

٤- الكساد الاقتصادي العالمي وآثاره السلبية على قيمة صادرات الدول المدينة.

٥- الحماية التجارية التي تفرضها الدول الصناعية على السلع المصدّرة إليها.

إن معدلات الفوائد المرتفعة على الديون الخارجية وازدياد مبالغ الديون لدى معظم دول العالم الثالث أدت إلى إبطاء في نموها الاقتصادي، وتدنت عائدات صادراتها بالعملة الأجنبية.

ومن المعروف في السياسة الاقتصادية الدولية أن أزمة الديون المكسيكية في منتصف عام ١٩٨٢م كانت علامة مهمة في سياسات الإقراض للدول المدينة، فانخفضت نسبة تقديم القروض الجديدة بصورة فجائية.

ولم يعد صندوق النقد الدولي قادراً على تقديم أي قروض جديدة، بسبب اضطراره للاحتفاظ بسيولة للإقراض.

إن أي مقترحات لحل أزمة الديون التي تعاني منها بعض الدول المدينة في العالم الثالث من جراء عدم قدرتها على دفع الأقساط وسداد الفوائد المتوجبة عليها، ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار خفض العجز في ميزانيتها وتخفيض أسعار الفائدة على الدولار.

وبالنسبة لإعادة جدولة الديون ودور المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة، فينبغي على حكومات الدول الدائنة أن تُعيد تقويم شروط والتزامات إعادة هيكلة الديون وجدولتها.

إن إعادة الجدولة تتطلب من الدولة المدينة أن تخضع لشرطين أساسيين يفرضهما المجتمعون في نادي باريس:

أ - أن تدفع الدولة المدينة فوائد التأخير على الأقساط المؤجلة، كعقاب لها.

ب- أن تتعهد الدولة المدينة بتنفيذ سياسات وتوجهات اقتصادية واجتماعية معينة ذات علاقة بالتجارة الخارجية والإنفاق العام.

ولهذا قال أحد الاقتصاديين: إن وسيلة إعادة جدولة الديون، ما هي إلا فخّ من قبل الحكومات والمؤسسات المالية الخاصة في الدول الصناعية الدائنة، لإيقاع المقترضين في حبائل الديون وزيادة تراكمها سنة بعد أخرى.

ومن هنا، فلاشك، أن الدولة التي تطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، هي في وضع اقتصادي مأساوي، وفي أزمة اقتصادية حادة.

ومما يزيد الأمر تعقيداً مطالب واشتراطات صندوق النقد الدولي، حيث يطالب الدول المدينة بـ:

١- تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، أي هبوط سعر صرفها الرسمي.

٢- عدم اتباع سياسة الرقابة على الصرف، والسماح بالتعامل في النقد الأجنبي.

٣- إلغاء أي قيود تتعلق بسياسة الاستيراد، وإلغاء الإجراءات المتعلقة بتشجيع الصادرات، والسماح للقطاع الخاص والعام بالاستيراد.

٤- خضوع الدولة المدينة لنمط التجارة الحرة، تحت حجة ضرورة الانفتاح والمنافسة الأجنبية.

لقد أدى ظهور أزمة الاقتراض في الثمانينيات إلى القيام بجولات عديدة من المباحثات في الديون حاول فيها المدينون العاجزون ودائنوهم الوصول إلى اتفاق يتيح تجنب قطع العلاقات المالية.

بالإجمال، كانت أزمة الاقتراض في السنوات الأخيرة مناسبة لظهور

العديد من التجديدات، في تحليل الآليات التي تربط بين النمو والاقتراض ومفهوم السياسة الاقتصادية في البلدان النامية، كما في إدارة المصارف لسندات ديونها وعلاقاتها مع البلدان المدينة.

وبالتأكيد ان هذه التجديدات تسير في الاتجاه الصحيح، لكنه من الواضح أكثر فأكثر أنها لا تسمح بحل أزمة ديون العالم الثالث إلا على المدى الطويل وليس القريب.

بهذه النظرة تظهر أزمة الديون في الثمانينيات تماثلاً مع أزمة الثلاثينيات التي كانت كذلك أزمة عامة، ودامت نتائجها على فعل النظام المالي الدولي طويلاً.

ختاماً أقول: إنه يمكن للتنسيق الأوثق أكثر فأكثر بين جميع الأطراف المشتركة في القضية دولاً أو مؤسسات أو أفراداً، أن يفسح الأمل لمخرج أكثر ملاءمة مما آلت إليه أزمات الديون.

وقد آن أوان ذلك !!!...



▫النافذة الأربعون [٤٠] :

اقتصاديات الائتمان

إن وسائل الدفع وهي التي يؤدي بها الإنسان أثمان البضائع والخدمات التي يحصل عليها، قد تطوّرت على مر الزمان.

فقد بدأت من أسلوب المقايضة إلى استخدام النقود السلعية ممثلة في النقود الذهبية والفضية ثم تطوّر الأمر إلى استخدام النقود الورقية المتداولة، وأخيراً ظهرت النقود البلاستيكية ممثلة في بطاقات الائتمان، والتي بدأت في صورة مبسّطة، وعلى نطاق ضيق ثم تطورت بتطور وسائل الاتصال، وانتشرت في العالم انتشاراً كبيراً، وما زالت تتزايد ويتوقع لها في المستقبل القريب أن تحل محل النقود الورقية، لما لها من مميزات عديدة تعود بالنفع على كافة المتعاملين بها.

في الوقت الحاضر، انتشرت بطاقات الائتمان، حيث أصبحت من الأنشطة المهمة للبنوك والمؤسسات المالية ويتعامل بها ملايين الأفراد في مختلف دول العالم بديلاً عن حمل النقود معهم باستمرار، ووسيلة سهلة للحصول على ائتمان قصير الأجل، كما أن الملايين من المؤسسات الاقتصادية حول العالم تقبل البيع وتأدية الخدمات بموجب هذه البطاقات التي وإن كانت أمريكية المنشأ، إلاّ أن تطور الاتصالات جعلها تنتشر في كل أنحاء دول العالم ومنها الدول العربية والإسلامية.

إذن: ما هي بطاقات الائتمان هذه، وما هي الآثار القانونية المترتبة على استخدامها؟!

في الكتابات العلمية والاستعمال المصرفي يطلق على بطاقة الائتمان مسميات عدة منها: بطاقات الائتمان، وبطاقات الاعتماد، وبطاقات الدفع البلاستيكية، والدفع الالكترونية، والنقود البلاستيكية.

بَيْدَ أن مسمّى بطاقات الائتمان هو الأكثر شيوعاً كما أنه أكثر تعبيراً عن حقيقتها من الناحية العلمية واللغوية.

حيث إن لفظ Credit المنقول عن الانجليزية يعني - في الترجمة العربية- «ائتمان واعتماد».

والبطاقة بجانب كونها وسيلة للوفاء أو الدفع، مثل الشيكات، فإنها تمنح حاملها ائتماناً مصرفياً قصير الأجل، ولذا غلب عليها مصطلح بطاقات الائتمان.

إن البطاقة الائتمانية مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع والخدمات، ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالاً لتضمنه التزام المصدر بالدفع، ومنها ما يمكن من سحب النقود من المصارف.

ومن ثم، فهي أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات مقبولة على نطاق واسع محلياً ودولياً لدى الأفراد والتجار والبنوك، بديلاً للنقود، لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه للسلعة أو الحصول على الخدمة على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من البنك المصدر للبطاقة عن طريق البنك الذي صرح له بقبول البطاقة: وسيلة دفع.

يقول د. محمد عبدالحليم عمر في كتابه «الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمان مبيِّناً ذلك «ويطلق على عملية التسوية

بين البنوك الأطراف فيها (البطاقات الائتمانية) اسم نظام الدفع الالكتروني، الذي تقوم بتنفيذه الهيئات الدولية المصدرة للبطاقات».

ومعظم أنواع البطاقات الائتمانية تتشابه في البناء المادي لها في كونها مصنوعة من مادة بلاستيكية لها مواصفات كيمائية محددة. فهناك (الفيزا، وماستركارد وامريكان اكسبريس، وبطاقة الخصم، وبطاقة القيد الآجل، وبطاقة الائتمان القرضية، والبطاقة الفضية، والبطاقة الذهبية، وبطاقة السحب الالكترونية، والبطاقات الممغنطة، والبطاقة الذكية . .) وأنواع أخرى تختلف بحسب الاستخدام، الجهة المصدرة، نوع الضمان، المميزات.

ومن المعروف، أنه توجد علاقات تعاقدية بين أطراف البطاقة تُنشئ حقوقاً والتزامات لكل منهم تجاه الآخر وتبني هذه العلاقة التعاقدية علاقات إجرائية تتمثل في الخطوات التي يتبعها كل طرف في استخدامه للبطاقة منذ إصدارها وحتى انتهاء صلاحيتها، وتحديد العلاقة التعاقدية مهم لتحديد التكييف القانوني لها، كما أن العلاقات الإجرائية تفيد في تنظيم الجوانب المصرفية والمحاسبية للبطاقة.

وأطراف التعامل في بطاقات الائتمان هي: المركز العالمي للبطاقة، ومصدر البطاقة، والتاجر، وحملة البطاقات.

فعندما تتم الموافقة على إصدار البطاقة للعميل يوقع العميل على اتفاقية خاصة تحدد فيها حقوقه وواجباته، كما يحدد الحد الأقصى للبطاقة وهو المبلغ الذي يسمح لحامل البطاقة بالشراء والسحب النقدي في حدوده شهرياً، وبعد ذلك يتم طبع البطاقة باسم العميل وتسليمها له.

وبما أن مقصود الشريعة الإسلامية هو تحقيق مصالح الناس، لذلك فإنه من المهم أن نوضّح الآثار المترتبة على التعامل ببطاقات الائتمان وخصوصاً من الناحية القانونية.

بالنسبة للبنك مصدر البطاقة، يمكن ايجاز أهم الآثار في الآتي:

١- إصدار البطاقة يمثّل للبنك مصدراً جديداً للإيرادات، ممثلاً في الرسوم المحصلة من حملة البطاقات، والعمولة المستقطعة من التجار.

٢- توفير بعض السيولة للبنك.

٣- اكتساب عملاء جدد للبنك كالتجار.

٤- سهولة تسوية المعاملات للبنك مع البنوك الأخرى.

أما بالنسبة للتجار، فإن أهم الآثار المترتبة تتمثل في الآتي:

١- زيادة الإيرادات من بيع السلع إلى حملة البطاقات.

٢- جلب زبائن جدد للمتجر.

٣- ضمان تحصيل قيمة المبيعات.

٤- تعطي البطاقات للمتجر ميزة تنافسية مع التجار الذين لا يتعاملون بالبطاقة.

وبالنسبة لحامل البطاقة، فإن أهم ما يعود إليه من آثار، تتمثل في الآتي:

أ - عدم الاحتياج إلى حمل نقود كثيرة معه باستمرار وتعرضها للضياع أو السرقة.

ب- الاستفادة من البطاقة في حالة السفر للدول الأخرى.

وبالنسبة للاقتصاد الوطني، فإن أهم الآثار المترتبة، تتمثل في الآتي:

أ - نمو القطاع المالي في الدولة، حيث تصبح البنوك المصدرة للبطاقات هي الدائن بدلاً من المؤسسات التجارية.

ب - قلة جرائم السرقة للنقود مما يوفر الأمان لأفراد المجتمع.

إنّ نجاح بطاقات الائتمان يقوم بالدرجة الأولى على أساس استخدامها على نطاق واسع وعلى مستوى العالم ولذا، فليس من المتصور عملياً أن يقوم بنك ما أيًّا كان حجمه وعدد فروعه بإصدار بطاقة ائتمان خاصة به.

وهذا ما يتطلب من البنوك التي تريد التعامل بالبطاقة أن تشترك في عضوية بطاقة عالمية.

ذلك لأنه ونظراً لانتشار التعامل بالبطاقات على نطاق واسع وامكانية استخدامها في معظم بلاد العالم بصرف النظر عن مكان إصدارها، ظهرت في المجتمع الدولي جريمة جديدة، عرفت بجريمة سوء استخدام بطاقات الائتمان وذلك بمحاولة تزويرها أو التلاعب في استخدامها من قبل التجار أو حملة البطاقات.

ومن ذلك، التلاعب في مبالغ قسائم البيع أو تقديم الخدمة بزيادتها عن المطلوب، وذلك استغلالاً لعدم معرفة الأجانب باللغة التي تكتب بها الإشعارات.

وكذا، تزوير وتزييف البطاقات، وهذا الأسلوب يقوم به الأجانب القادمون من الخارج، الذين يزوّرون البطاقات من الأصل، أو يزيفون بعض بياناتها وذلك في حالة البطاقات من النوع العادي ويستخدمونها في شراء المجوهرات والأجهزة الكهربائية.

ومن ثم، فإن هناك ضوابط قانونية وتنظيمية ينبغي اتباعها والتقيّد بها للتصدي لتلك المحاولات.

فأهم ما ينبغي على حامل البطاقة اتباعه:

١- المحافظة على البطاقة من الضياع، والإبلاغ عن فقدها فوراً وتعزيز ذلك بخطاب مكتوب.

٢- التقيّد باستعمال البطاقة في الأغراض المخصّصة لها وفي حدود الحد الأقصى لها.

٣- الاحتفاظ بصورة القسائم لمراجعتها على كشف الحساب الذي يرد إليه من البنك.

٤- سرعة الرد على البنك المصدر والمبادرة بتغطية الحساب الجاري إذا وصل للحد الأدنى.

وبالنسبة للتاجر فأهم ما ينبغي عليه اتباعه:

أ - التحقق من صحة البطاقة وأن مقدمها هو صاحبها وكذا التحقق من صلاحيتها وعدم وجودها ضمن البطاقات الموقوفة.

ب- التحقق من أن مبلغ العملية لا يتجاوز الحد الأقصى، والحصول على التعويض المطلوب في حالة التجاوز.

جـ- الدقة في ملء البيانات وطبعها ومطابقة توقيع العميل على الإشعارات مع توقيعه على البطاقة.

د - التقيّد بمواعيد إرسال إشعار البيع في المواعيد المحددة في التعاقد.

ختاماً أقول: إن من الواجب على المسلم أن يلتزم في جميع أموره ومنها المعاملات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية وأن التعامل بالبطاقات الائتمانية صورة مستجدة.

لذا، ينبغي على علمائنا المسلمين وفقهائنا بيان تكييفها الشرعي وآثارها وكيفية التعامل بها . . .

النافذة الحادية والأربعون [٤١] :

اقتصاديات الذهب

ما هو السّر الكامن في الذهب؟ وما هو العجيب الغريب في سحره، ولماذا ترتجف القلوب وترتعد المفاصل وتزداد النشوة عند لمسه ورؤيته؟

ما هو السّر في اكتنازه من قبل الغني والفقير، كل على قدر حاله؟ ولماذا يتقاتل الرجال والنساء من أجل الحصول عليه والاحتفاظ به؟

ما سرّ هذه المادة التي استطاعت أن تجر خراباً على العالم وجعلت الإنسان يلهث وراءها باستمرار؟ وهل سقطت امبراطوريات أو توسعت ممالك بسببه؟

إنّ الذهب شراؤه وجمعه والتزّين به وادخاره واكتنازه واستعماله نقداً، عُرف منذ قديم الزمن، واستحوذ على أفكار الناس في مختلف الأمكنة والأزمنة.

لقد اكتشف من الذهب منذ بدء التاريخ وإلى الآن ما يزيد على ١٠٠ ألف طن، لم يهدر منها سوى ٥-٧٪ بينما أخذ البترول ينضب من بعض الدول.

ندرة الذهب وكثرة استعمالاته وكونه عملة عالمية لا تتحكم بها الدول بالشكل الذي تتحكم به في عملتها الورقية هي التي جعلت الذهب يأخذ هذه المكانة المرموقة له.

إن تاريخ استقرار سعر الذهب ضمن النظم المحددة معروف منذ زمن طويل، فهو يمتد عبر ٣٠٠ سنة من استقرار الأسعار في بريطانيا، وعلى امتداد ٨٠٠ سنة خلال عهد الامبراطورية البيزنطية. وهذا في الواقع، دليل على صحة نظرية الكمية في العملات والنقد وشرعيتها.

وقد ساد المعيار الذهبي في معظم أنحاء العالم خلال القرن التاسع عشر، وحتى بداية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م، وكان يقضي بإطلاق حرية تحويل العملة إلى ذهب.

وقد تميّز نظام المعيار الذهبي، كما كان مطبقاً حتى سنة ١٩١٤م بثلاث صفات أساسية متميزة، جعلت الذهب يلعب دور العملة المشتركة بين مختلف البلدان.

فالوحدة النقدية فيه تتحدد بوزن من الذهب معين، والأفراد يستطيعون الحصول على هذا المقابل الذهبي بحرية لقاء تقديم عملاتهم الورقية، كما يمكنهم صك الذهب وتصديره واستيراده بدون ممانعة.

واستمر ذلك حتى ألغي الذهب من التداول الداخلي كلياً في الثلاثينيات، وجرى التخلي عن مكانه للنقود الورقية وجرى تداوله إما على شكل أوراق البنكنوت أو تحويل مصرفي غير نقدي من حساب إلى آخر.

بَيْدَ أن المسألة لم تنته بسحب النقود الذهبية من التداول، فلقد انفصلت النقود الورقية عن القاعدة الذهبية وفقدت عملياً صلتها بالذهب.

في أوائل عام ١٩٧٩م، استقطب اهتمام الناس الارتفاعات الحادة في أسعار الذهب، حيث بلغ سعر الأونصة منه بأواخر عام ١٩٧٨م، ٢٥٠ دولاراً. في حين أن الذهب سجل ارتفاعاً منذ عام ١٩٧١ إلى نهاية ١٩٧٨ من ٣٥ دولاراً للأونصة إلى ٢٥٠ دولاراً. أما في عام ١٩٧٩ فقد تضاعف السعر تماماً وبلغ بنهاية العام حوالي ٥٤٠ دولاراً للأونصة.

هذه الارتفاعات جعلت سواد الناس يتجهون إلى شراء الذهب،

لانه يجمع بين الحرية النقدية والنظام الثابت وهما القطبان الأساسيان لأي نظام حكومي، تماماً كما الاستثمار السائل والاستثمار الثابت هما القطبان الأساسيان لأي نظام استثماري.

يقول الأستاذ سمير عبده في كتابه «دراسة في موثرات الذهب على الاقتصاد العالمي»: إنّ حركة العرض والطلب في أسعار الذهب تؤثر في العالم ضمن الأطر التالية:

١- يتحدد سعر الذهب بكلفة انتاجه عادة.

٢- رصيد الذهب الكلي تفوق قيمته الاقتصادية قيمة المادة الخام المكونة لها.

٣- يحتفظ بالذهب لأغراض المضاربة.

٤- بيع الذهب يتم وفق علاقة السعر الحالي بسعر الفائدة ومستوى الأسعار.

٥- ضعف النظام النقدي القائم، جعل الذهب الملجأ الأكثر أماناً للاستثمارات.

ومن اللافت للأنظار أن جامع الذهب المعاصر متعدد الوجوه: من الفلاح الفقير الذي يشتري لزوجته أو ابنته حلية ذهبية بعد حصاد جيّد، إلى المدير المالي لمؤسسة دولية كبيرة يقوم بتحويل جزء من الرأسمال إلى ذهب حين تتوفر الامكانية لذلك في ظروف معينة.

ولذا، فليس من السهل إيجاد علاقة ثابتة واضحة بين العرض والطلب فيما يتعلق بالذهب، إذ إن المقدار الأكبر مما يطرح منه في الأسواق يستعمل صناعياً، لهذا السبب فإن استثمار الذهب كمعدن مربح لا يكون له أي معنى إلا إذا كانت الصناعة المتطورة ظهيراً

وعضداً وسنداً له.

إن فوائد الذهب كثيرة لا تحصى ولا تعد، فهو يستعمل كحلية وزينة، ويستعمل وسيلة ادخارية مستقبلية، وكذا احتياطي متين للطوارئ، ويستخدم في الصناعة والسبائك والمصاغات، ويُعّد الذهب والاستثمار فيه عنصراً رئيساً في كل زمان ومكان، ولذا تعددت استعمالات الذهب وتنوعت الأشكال والأساليب.

فقد استعمل الذهب كمعيار نقدي ثابت ومضمون منذ سنوات بعيدة وفي شكل حلي وزينة على مدى آلاف السنين.

لقد أحب الناس الذهب، لا لأنه يملأ البطون الجائعة أو يدفئ الأبدان الباردة، أو يدفع عجلة الصناعة، وإنما أحبوه لعدة صفات بارزة جعلته عبر التاريخ معدناً يقصده الناس.

فهو جذاب اللون، لامع قوي الاحتمال، سهل الطرق لا يصدأ، ولا يتآكل بفعل عوادي البيئة، ولا يتغيّر لونه أو ينقص وزنه.

ولا يختلف اثنان في جمال الذهب، انه تميّز بلون أصفر بديع ذي تدرجات مختلفة تعتمد على كمية وطبيعة المواد المخلوطة به (من نحاس، وفضة، . . .).

فمنذ أقدم الأزمان، والناس يصنعون من الذهب أنواع الحُلي والمصوغات.

وبالنسبة لبعض التحف الذهبية، فإن قيمة المعدن نفسه تكون شيئاً تافهاً بالمقارنة مع القيمة التاريخية والتراثية والفنية.

تشير الإحصاءات الأخيرة إلى أنه يجري حالياً تحويل أكثر من نصف إنتاج العالم من الذهب إلى أدوات للزينة والمجوهرات، مثل العقود والخواتم والسلاسل الذهبية.

وتدل الإحصاءات نفسها أن ثاني مستهلك لإنتاج الذهب العالمي هي المسابك المعروفة التي تتولى تذويب الذهب وصهره، مع مواد أخرى في بعض الأحيان، ثم تحويله إلى قطع نقدية ذهبية.

لقد استخدم الذهب كنقود وسلطة مركزية ومادة للجشع والطمع منذ القدم.

ويمكن القول: إنه قد اكتسب الذهب سمات النقود منذ ٤-٥ آلاف سنة في عهود أكثر الحضارات الغابرة تقدماً.

فقد مضت ٢٦٠٠-٢٧٠٠ سنة منذ أن سكت أول نقود ذهبية.

يقول كريستوفر كولومبوس - مكتشف أمريكا - إن الذهب أروع وأفتن شيء في الدنيا. ومن يملك الذهب يحصل على كل ما يشتهيه من هذه الدنيا.

لهذه الأسباب، عشق الناس الذهب حتى استعبدهم. وما لبث أن صار في القرنين الماضيين المادة الرئيسية في التعامل النقدي بين الناس، ثم اعتبر رصيداً مضموناً تستند إليه الأوراق النقدية المتداولة وهي وظيفة ما يزال معمولاً بها حتى يومنا هذا في كثير من أقطار العالم.

وقد تزايد الاهتمام الصناعي للذهب في الآونة الأخيرة بعد أن أخذ يمثل أدواراً وأشكالاً عديدة لخصائصه الفريدة فهو - الذهب - يستخدم حالياً في طب الأسنان، مروراً بصناعة النسيج وانتهاء بتقنية الفضاء والحاسوب.

فمع ازدياد الإقبال على استعمال الذهب كأداة للزينة والثراء الشخصي، دلت الأبحاث والتجارب على وجود فوائد أخرى لهذه المادة الصفراء،

سرعان ما تم استغلالها في مختلف القطاعات الصناعية.

فقد استعمل الذهب في الصناعات الكهربائية، وكذا في مجال الصناعات الالكترونية.

لذا، سيبقى الذهب محافظاً على خاصيته المميّزة له كاحتياطي مثالي وشكل مطلق لسيولة الرأسمال. ومن هنا اكتسب ذلك الوضع الفريد في المجال النقدي الدولي.

فبالرغم من نزع صفة النقود شكلياً عن الذهب فإن معظم الحكومات والبنوك المركزية تقريباً ما زالت تجلس على صناديقها، ولا تبدو راغبة في التخلي عن احتياطها المكدس.

بل إنه ونتيجة لمكانة الذهب بين العملات الأخرى، فإنّ عدداً من المسؤولين عن صناديق المعاشات في العالم باتوا ينظرون إلى الذهب كجهة من الجهات المعتمدة والمربحة لاستثمار ما في حقيبتهم من أموال.

لقد انعكست سيطرة الذهب على الناس والمجتمعات والدول في عدد كبير من الأقوال والحكم في جميع الأزمان وفي تراث الشعوب وفي عدد ضخم من الأعمال الأدبية.

فلعن الناس الذهب ومجدّوه، لكن أحداً لم يكن غير مبالٍ تجاهه أبداً. حتى المتاحف نراها مليئة بآثار قديمة خالدة مصنوعة من معدن الذهب منحدرة إلينا من الحضارات القديمة.

ختاماً أقول: إن امتلاء الخزائن بالذهب ليس وحده دليلاً على تقدم أمة من الأمم، إذ بدون اقتصاد متين ووجود مواد خام وفيرة وإنتاج عظيم ووفرة في العقول والأيدي العاملة والقدرات العلمية تصبح أكداس الذهب عبارة عن كتل معدنية لا حياة فيها ولا معنى لها . . .

□ النافذة الثانية والأربعون [٤٢]:

اقتصاديات الدولار

يُنظر إلى «المالية الدولية» غالباً على أنها طلاسم، حكر على قلة من محترفي المضاربات على مختلف العملات وحفنة من رجالات البنوك المركزية. ويكمن بعض السِّر في الاستخدام المتخصص للغة التعامل اليومية «أسعار التعادل المتذبذبة» «الروابط المتحركة» «حدود الدعم» «المضاربة المضادة» «حقوق السحب الخاصة» «الدولارات الأوروبية» «حدود التدخل» «الملاجئ الضريبية» «الأسعار المشتقة». وتبدو معظم هذه المصطلحات مباشرة، بَيْدَ أن أهميتها ومدلولاتها غامضة ويشق كثيراً على القارئ أن يجد نفسه مضطراً لبذل جهد في تعلّم لغة ملغزة.

وإذا اجتزنا حاجز المصطلحات الصعبة ستظهر مشكلة أخرى: إذ لا يتفق خبراء المجال المعروفون حول التفسير الصائب لنفسي الحدث: الدولار قوي، لأن الانكماش قلّل من واردات أمريكا، أم لأن أسعار الفائدة عالية في أمريكا، أم لأن معدل التضخم الأمريكي منخفض؟!.

إن المالية الدولية لعبة بين فريقين من اللاعبين السياسيين وخزنة البنوك والمؤسسات المالية خاصة إن دراما الدولية تعكس تناقضاً بين سياسات النقود وآلياتها، فكل الأصول المالية في العالم العملات الورقية، ودائع البنوك، السندات الحكومية والصكوك تقوّم بعملة وطنية أو بأخرى.

ولا جدال في مزايا النقود الوطنية الخاصة لأي دولة، إذ يبدو ذلك واضحاً بداهة حيث إن النقود الوطنية توّفر المكانة مثل خطوط الطيران الوطنية وصناعات الصلب.

إن هدف أي علم هو بناء نموذج نظري تترابط فيه الجزئيات لتصنع كّلاً متناسقاً، وسيجد القارئ بل الاقتصادي، بداية الذي يريد أن يكون كوبرنيكس أو اينشتين في المالية الدولية المهمة معقدة، فقد تغيّر النظام كلية في المائة السنة الأخيرة وازدادت سرعة التغيير مؤخراً.

فقبل الحرب العالمية الأولى كان النظام يوصف بأنه على «قاعدة الذهب» ثم أدى تغيير النموذج إلى تغيير في الاسم وأطلق اسم قاعدة «الصرف بالذهب» على ترتيبات فترة ما بين الحربين الأولى والثانية، ومن ١٩٤٧م إلى ١٩٧١م أطلق اسم «بريتون وودز» على أسواق الصرف.

يقول روبرتس ألبير في كتابه «لعبة النقود الدولية»: النقود الدولية مكون مهم من نظام أسعار الصرف المقيدة.

حيث إن نظام أسعار الصرف العائمة، على عكس تلك لا يحتاج إلى النقود الدولية.

إذن: لماذا يعتبر الذهب «نقوداً دولية» ولا تعتبر الفضة كذلك؟!.

ولماذا يعتبر الدولار الأمريكي نقوداً دولية ولا يعتبر الدولار الكندي كذلك؟!

وإلى متى سيستمر أيّ من هذه الأصول كنقود دولية؟!!

إن صناعة إنتاج النقود مثل صناعة انتاج المياه الغازية، إذ ينتج عدد كبير من الشركات نفس المنتج. ومياه الصودا الغازية عبارة عن مياه ملونة ومكربنة، وأي اسم تجاري من هذه المياه هو بديل جيد للآخر، وتكافح كل شركة منتجة للمياه الغازية من أجل أن تجعل منتجاتها جذابة ومتاحة بأحجام مختلفة.

وكذلك الحال مع النقود. ينتج كل بنك مركزي نقوده الخاصة، وكل واحدة من هذه النقود تؤدي مجموعة متطابقة من الوظائف: وسيلة للدفع، ومخزن للقيم، ووحدة للحساب.

ويذكر بعض الاقتصاديين أن إنتاج طوابع البريد التذكارية يشبه انتاج النقود من ناحية، فالطوابع يمكن انتاجها بتكلفة منخفضة جداً كالنقود، فالتكلفة الرئيسية هي في ابتداع التصاميم والورق التي يصعب تقليدها.

إن تخلّي الجنيه الانجليزي عن عرشه كعملة العالم البارزة فيما سبق أفسح المجال للدولار الأمريكي واقترح سيناريو خاص بالدولار.

بَيْدَ أن دخول «اليورو» العملة الأوربية الموحدة في التعامل الدولي، أظهر «اليورو» كمنافس خطير للدولار.

ومع ذلك، يبقى الدولار الأمريكي «حمار الشُّغل» في فترة ما بعد الحرب.

لذا كان هو العملة التي تستخدمها معظم البنوك المركزية في صفقاتها في سوق الصرف.

وقد أصبح الدولار أكبر مكّون من مكونات احتياطات البنوك المركزية منذ ١٩٧٠م.

وقد استخدمت الشركات الدولية والمستثمرون الدولار الأمريكي كعملة وسيطة إذ تقوم معظم صفقات التجارة الدولية بالدولار أكثر من أية عملة أخرى.

هذه الأدوار المتعددة للدولار تعكس الحجم السيادي للولايات المتحدة في اقتصاد العالم.

إنّ أحد التشبيهات الطريفة للعالم هو «دكان» أو «ساحة سوق» حيث يشتري الناس والشركات وحتى الحكومات ويبيعون، يدورون ويتعاملون، يبحثون عن الأرباح وأهداف أخرى أكثر مَعْنَويَّة مثل القوة والاعتبار والمكانة.

ختاماً أقول: ربما تختفي مشكلة النقود الدولية يوماً ما. ربما تختفي دولة الأمة كوحدة سياسية أساسية أو تدمج الاقطار المستقلة عملاتها في عملة واحدة دولية. ربما، ولكن لايبدو أيّ من الحدثين قريباً، فعبر السنين الماضية ازداد عدد الدول بشدة حيث انهارت الامبراطوريات الاستعمارية، وآثرت كل الدول المستقلة حديثاً تقريباً أن تكون لها عملاتها الخاصة، واتجهت بعض منها تدريجياً إلى سياسات نقدية توجه إلى أهدافها المحلية.

كما وجه العديد من الدول الأخرى التي استعمرت طويلاً هي الأخرى سياستها النقدية إلى الأهداف الداخلية.

فالآن يوجد أكثر من مائة وأربعين عضواً في صندوق النقد الدولي، خمسة أضعاف رقم البداية!!!...



□ النافذة الثالثة والأربعون [٤٣] :

اقتصاديات اليورو

عرفت الشعوب القديمة النقود وصكّتها وتعاملت بها منذ الألف السابع قبل الميلاد، حيث اكتشفت أول قطعة معدنية نقدية في مملكة ليديا في تركيا.

وقد صكّت الشعوب نقودها وطورتها بأشكال مختلفة وأعطتها أسماءها، وغالباً ما كانت تصنع من الذهب أو الفضة ثم وبفعل التطور وظهور أشكال مختلفة من عمليات التبادل السلعي تطورت أشكال النقود، وتغيّرت طرائق استخدامها حسب متطلبات كل عصر واحتياجاته.

واليوم، يعتبر النقد وسيلة مهمة من وسائل دعم السياسة الاقتصادية للدولة، سواء في عمليات الاستيراد والتصدير، أو مكافحة البطالة، أو تشجيع الادخار والاستثمار عن طريق الفوائد، كما أنه رمز من رموز سيادة الدولة.

فالنقد ليس مجرد رقم تحمله الورقة أو القطعة النقدية يحدد قيمتها التداولية، بل هو أهم بكثير من ذلك. ففي كل العصور كان يجري تصميم القطعة النقدية أو تصك لتلائم رسالة أمة أو حضارتها أو تطلعاتها، فتحمل بعضاً من تراثها أو شخصيتها أو ثقافتها أو سماتها.

ويمكن أن يكون النقد وسيلة الدفع المحلية، ويمكن أن يصل إلى مرحلة الدولية، فهناك: الدولار، والمارك، والجنيه الاسترليني، والين.

وقد أضيف إلى هذه العملات (اليورو) مؤخراً، حيث يطلق على جميع هذه العملات وصف العملات الدولية، وتعتبر الوظائف التالية

أهم ما يمكن أن تتمتع به هذه العملات، وهي: كونها وسيلة للمبادلة، ووحدة محاسبية، ومخزناً للقيمة.

أما العملة الدولية، فإن لها شروطاً ينبغي توافرها فيها، وهي:

١- الثقة في قدرة الدولة المصدرة للعملة على التحكم في معدلات التضخم.

٢- الوضع الاقتصادي للدولة المصدرة، ونصيبها في التجارة الدولية، وإمكانية تلافي تأثيرات الصدمات الخارجية.

٣- تجنّب فرض قيود على أسعار الصرف وحركة رأس المال.

٤- وجود أسواق مالية على درجة عالية من العملة والسيولة، مما يزيد الطلب العالمي على العملة.

٥- الاستقرار السياسي في الدولة المصدرة.

ويشير بروز (اليورو) اليوم إلى تطور مهم في الكتل النقدية الدولية، فبينما سادت قبل الحرب العالمية الثانية ولسنين طويلة الكتلة الاسترلينية النظام النقدي العالمي، جاء الدولار بعدها ليأخذ مكان الصدارة في السوق الاقتصادية العالمية، وبدءاً من ١/١/١٩٩٩م جاء (اليورو) لينافس الدولار وليقف تجاهه، وليصبحا كتلتين نقديتين رئيسيتين هما (الدولار) و (اليورو).

وقد مرت عملية إصدار اليورو بمراحل مختلفة ولا تزال أمامه مراحل أخرى.

لقد شكل اليورو مغامرة حقيقية في طريق البناء الأوروبي، كما يقول مؤلف كتاب «أوروبا ٢٠٠٠م»، وسينتقل بأسلوب الحياة الأوروبية من واقع إلى واقع آخر جديد ومختلف.

يورو EURO هو اسم العملة الأوروبية المشتركة لبلدان الاتحاد الأوروبي، وقد تمّ تسجيله في هيئة القواعد والمعايير الدولية بهذا الاسم الذي اعتُمد كذلك بالنسبة لغيره من الكلمات المختصرة.

وقد وقع الاختيار على هذه التسمية في قمة قادة الاتحاد الأوروبي في مدريد أواخر ١٩٩٥م التي ستعرف أبداً بأنها قمة العمل الموحدة.

لقد بات (اليورو) حقيقة واقعة وباتت كثير من التعاملات غير النقدية تتم به، وسارع أفراد لفتح حسابات لهم بـ «اليورو» وبدأت بعض الدول إضافة اليورو إلى سلّة عملاتها، وباتت تنظر إليه كمنقذ من الدولار الذي قامت بسببه أزمات.

لذا، يتفق معظم المحللين الاقتصاديين والسياسيين على اعتبار انطلاق اليورو حدثاً مهماً توّجت فيه أوروبا مسيرتها التوحيدية مع نهاية القرن العشرين.

فاليورو إنجاز تاريخي وعلامة فارقة في تاريخ أوروبا الحديث، بحيث تستقبل أوروبا القرن الحادي والعشرين وهي تشكل مركز ثقل اقتصادي ومالي عالمي يوّفر لـ (اليورو) امكانية النجاح والاستمرار في التمهيد لإقامة ولايات متحدة أوروبية.

إن نجاح اليورو مرهون بمدى استعداد كل من الدول الـ (١١) في الاتحاد الأوروبي، لتقديم تنازلات وتضحيات في سبيل المجموعة، وتحقيق النمو الاقتصادي الأوروبي الشامل، ومدى استعداد هذه الدول لتوفير القوة السياسية العالمية التي يمكن أن توفّر مظلة دعم للعملة الأوروبية الموحدة.

إن اليورو هو عُملة أوروبية مهمة يستند على مقومات تجعله

يرتقي إلى مستوى العملة الدولية التي لابد أن تحقق توازناً في النظام النقدي العالمي الذي تقوم عليه أمريكا منفردة بإدارته، مدعومة كما يقول د. سمير صارم في كتابه «اليورو» بقوى عسكرية وسياسية واقتصادية شتى، إضافة إلى وضع دولي ضعيف، وميراث تاريخي جعل الدولار عملة العالم الأولى.

ختاماً أقول: هل سيحقّق إصدار (اليورو) فرصاً تجارية مهمة وحقيقية بين الدول العربية ودول منطقة اليورو؟، وهل سيكون في مقدور الدول العربية التفلت من هيمنة القطب الأمريكي ونظام الدولرة؟!.

أسئلة في حاجة إلى إجابات !!

فهل آن أوان ذلك !! ....



□ النافذة الرابعة والأربعون [٤٤]:

اقتصاديات الرّبوية

عندما نقول بأن الرِّبا هو سمة العصر الرأسمالي، فإننا لا نطلق شتيمة، وإنما نثبت حقيقة أساسية من حقائق هذا العصر.

وظاهرة المرابي، كما هو معروف، هي تعبير عن وجود أزمة اجتماعية، سواء أكانت تتناول فرداً وأسرته، أو شعباً برمته، أو عالماً بأجمعه، وهي كارثة فظيعة تترتب عليها نتائج متعددة.

وما هو أشد فظاعة أن يمتلك المرابي موقع القيادة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

عندئذٍ تغدو الأزمة نظاماً اجتماعياً، له قوانينه وثقافته وعلاقاته وفنونه وسيكولوجيته وسوسيولوجيته التي تخدم جميعها نظام الرِّبا.

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم محكوم بنظام عالمي ربوي، وتقوده مؤسسات مرابية لها مصلحة باعتبارها مرابية، في تعميق أزماته أكثر فأكثر.

إن السمة الربوية البارزة تبرز في هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الحياة العالمية. فهذه الشركات تسيطر على مجمل العلاقات النقدية والمالية الدولية من خلال المصارف عابرة القارات أيضاً.

فالشركات المرابية لا تقوم بوظائف مالية نظيفة وإنما هي تتلاعب بالاحتياطيات النقدية العالمية، وتتحكم باتجاهات توظيفها بأساليب احتيالية، لفترات قصيرة، فتسبّب تأزيم الأوضاع المالية والنقدية للبلدان الفقيرة تأزيماً خطيراً، يجعلها أكثر طواعية في قبضة المؤسسات العالمية الحاكمة.

إن الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر سيطرة تامة على حوالي نصف التجارة الدولية، إذ تقوم بتسويق ٩٠٪ من أهم السلع الأساسية التي تصدرها بلدان الجنوب الفقيرة، بينما تسيطر الحكومات الصناعية على معظم نصف التجارة الدولية الثاني.

ومن المعلوم، أن الدول الصناعية هي المالكة للشركات المتعددة الجنسيات، وأن أذرعها المالية والنقدية تتحرك طليقة داخل هذه الشركات.

لقد تبيّن خلال عشر سنوات مضت أن الشركات المرابية استردت ٢,٥ دولار مقابل دولار واحد وظفته في البلدان الفقيرة.

إن إنسان هذا العصر لا يمكن أن يصدق بأن إدارات النظام العالمي لا تعي خطورة تدمير بلدان جنوب العالم، ولكن الحالة تصبح مفهومة في ظل حقيقة أساسية هي: ربوية وعالمية هذا النظام العالمي.

لقد أبيدت مجتمعات لصالح نهوض مجتمعات، ودمرّت قارات لصالح بناء قارات، وسحقت طبقات في سبيل حياة طبقات وصفيّت احتكارات أدنى من أجل دعم احتكارات أعلى.

إن ميكانيكية النظام العالمي، الباردة الصماء، تنضح ثروات جنوب الكرة الأرضية بلا أدنى هوادة، بَيْدَ أنها لا تريد لهذا الجنوب أن ينضب، وهو - وللأسف - قد أوشك على النضوب!!.

إنهم يستعبدون سكان الجنوب إلى درجة التحكم بأنفاسهم ونبضات قلوبهم.

إنهم يلوّثون البيئة العالمية بصناعاتهم ونفاياتهم ونمط حياتهم في الشمال، ويدفعون بالكرة الأرضية إلى مهاوي كارثة ايكولوجية.

إن النضح العشوائي التبذيري المتلاف لثروات جنوب العالم قد

تجاوز النقطة التي كان يتوجب ايقافه عندها قبل زمن طويل، فكيف ينتفعون بالجنوب بعد أن ينضب، ويتعرى كالبادية الجرداء؟!.

إن الشركات متعددة الجنسيات لا يمكن أن تُفهم بشكل جلي، دون استجلاء كافة التأثيرات التي تتركها في ساحة نشاطها، إذ إن هذه التأثيرات لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، وإن كان يعتبر أحد الحوافز الرئيسية لنشوئها، حيث إن نشاطها وطريق تنظيمها وإدارتها، يؤدي إلى تأثيرات ذات طابع سياسي واجتماعي عميق.

إذ تعتبر الشركات عابرة القارات أحد أرقى الأشكال الاستثمارية المعاصرة للرأسمالية. وقد بدأ نشاط هذه الشركات بعد الحرب العالمية الثانية.

إن المعيار الذي يضبط النشاط الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات من حيث اتساع هذا النشاط أو تقلصّه، هو معيار حجم الانتاج الدولي.

يقول سامي هابيل في كتاب «السمات الراهنة للعصر الرأسمالي»: إن التعليل المنطقي لأسباب نشوء هذه الشركات يندرج في إطار فهم طبيعة الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الشركات، ودورها في خدمة النظام الرأسمالي، طبقاً للمبدأ القائل «ليس لرأس المال وطن، بل وطنها سوق الاستثمار».

وقد أشار تقرير منظمة الأونكتاد حول سيطرة هذه الشركات بقوله: توجد في الوقت الراهن (في ثمانينيات هذا القرن) حوالي ١٥ شركة تجارية كبيرة تتحكم بـ ٩٠٪ من تجارة القطن العالمية، وثلاث شركات تتحكم بـ٧٥٪ من تجارة الموز، وخمس شركات تتحكم

بـ٧٥٪ من تجارة الكاكاو، وست شركات تتحكم بـ٩٠٪ من تجارة التبغ والدخان.

إن مجمل خسائر الدول النامية بسبب تحكّم هذه الشركات يقدّر بحوالي ٥٠-١٠٠ مليار دولار سنوياً.

وقد أوضحت مؤشرات الجداول الاحصائية الصادرة عن الأمم المتحدة عن حجم الدور الذي تلعبه هذه الشركات في صادرات البلدان النامية، وبينت أن ٨٥٪ من تجارة المواد الغذائية يتم تصديرها عن طريق هذه الشركات، كذلك ٩٠٪ من تجارة المواد الخام الزراعية، و ٩٥٪ من المواد المعدنية والخامات.

والمشكلة، هي ترافق تطور التقنية في العالم مع نشوء الشركات متعددة الجنسيات، حيث حولت التقنية من أداة إيجابية لتطوير المجتمعات وخدمة التقدم البشري إلى أداة ابتزاز واستنزاف لشعوب البلدان النامية.

فقد قامت هذه الشركات على أساس توحيد السوق الدولية للتقنية وإخضاعها لعوامل الاحتكار.

والدور الخطير الذي تقوم به هذه الشركات هو تحويل أدوات التقنية إلى سلعة تجارية لا أداة علمية، وخطر ذلك يكمن في الآثار الثقافية وأساليب التفكير لدى مجتمع البلد المستورد.

فقد أوضحت الدراسات الصادرة عن منظمة الأونكتاد أن مشروعات الاستثمار وتأثيراتها الناجمة عن استخدام التقنية كانت سلبية في البلدان النامية.

إضافة إلى ما تلعبه الشركات متعددة الجنسيات من أدوار في مجال إحباط أية امكانية للاستفادة من التقنية لنهوض صناعي مستقل

في البلدان النامية.

ولذلك فإن الكفاح من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد عادل قد أصبح جوهر قضية البلدان النامية.

بَيْدَ أن النظام العالمي الجديد الذي تطمح شعوب البلدان النامية إلى تحقيقه، ليس هو عالمية أمريكا أو عولمة أوروبا بل هو النظام العالمي المتميّز بأنه:

١- عالم متحرّر من الاستنزاف والابتزاز الاقتصادي.

٢- عالم متحرر من الديون المتراكمة وفوائدها.

٣- عالم يوسِّع قاعدة التعاون الاقتصادي.

٤- عالم تتقلّص فيه الهوة بين الفقير والغني.

٥- عالم تسوده شروط صحية للنمو المتكافئ.

٦- عالم يوضع فيه العلم والتقنية في خدمة الإنسان.

ختاماً أقول: آمل ألاّ يطول انتظار البلدان النامية لهذا النظام العالمي العادل، وإلاّ ستبقى في حالة مزرية من الاستعباد والتبعية والفقر والجوع والجهل والأمراض والبطالة وسوء التغذية والتخلف.

فإلى متى ستظل هذه البلدان لعبة يتسلّى بها النظام المرابي العالمي؟!!...



النافذة الخامسة والأربعون [٤٥]:

اقتصاديات الفقر

إن مستقبل الإنسانية مهدد بشكل عام بسبب تزايد وانتشار الفقر، فبسببه تتعثر الكثير من مسيرات وخطط التنمية، وتتزايد أيضاً بسببه الهوة بين الأغنياء والفقراء، مما يؤدي إلى زوال أحلام الشعوب والدول في الوصول إلى مستوى إنساني أفضل تتوافر فيه الحياة الكريمة للأفراد.

خصوصاً فيما يتعلق منها بالاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة والمأكل والمشرب، وتؤثر اختفاء إمكانية تحقيق أمل الشعوب في التنمية وصعوبة كفالة الحاجات الضرورية للأفراد بشكل مباشر على الجهود المبذولة من أجل مسيرة التنمية والتقدم في العالم أجمع.

إن الفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب، فليس الفقر نقصاً في الدخل فحسب، أو حتى ندرة في فرص العمل ولكنه أيضاً تهميش لطبقة من المجتمع، وحرمان للفقراء من المشاركة في صنع القرار وإبعادهم من الوصول للخدمات الاجتماعية.

وربما نجد الفقر مقروناً بإحباط لآمال أجيال بأسرها وبإحلال ثقافة الفقر.

يقول د. اسماعيل سراج الدين في كتاب «الفقر والأزمة الاقتصادية»: إن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين قضايا الفقر والجوع والأمن الغذائي والبيئة والتنمية الزراعية. فالواضح أن الجوع مرتبط بالفقر المدقع، والأمن الغذائي ليس قضية توافر الغذاء فحسب، ولكنه قضية توافر الامكانات المادية التي تسمح للفقراء أن يقتنوا الغذاء.

مَنْ هم الفقراء، إذن؟!.. بينّت الدراسات أن الغالبية العظمى من

أفقر الفقراء هم من سكان الريف.

وإن كان عدد الفقراء في المدن في تزايد مطرد. ومن بين سكان الريف، فالغالبية منهم من سكان المناطق الصعبة بيئياً للزراعة.

حقيقة الأمر، فإنّ هجرة السكان، رغم كل ما نسمعه عنها، مازالت ظاهرة محدودة بالنسبة للفقراء المعدمين. وكثيراً ما يكون ذلك لأسباب عرقية، وليس لأسباب اقتصادية.

ولذلك رأى العديد من الخبراء أن الوصول للفقراء في الريف هو من أهم القضايا، لمكافحة الفقر المدقع ولحماية الأمن الغذائي الوطني.

بل من المهم أن نتذكر أن تطوير الريف مؤداه خفض سعر الغذاء مع ارتفاع دخل الفلاحين، وأن خفض سعر الغذاء من أهم الوسائل المناسبة لمساعدة فقراء المدن.

إن قضية الفقر في العالم تتشابك مع قضايا كثيرة معاصرة، وكلها تتعلق بقضايا التنمية والأوضاع المختلفة لها، وخصوصاً قضايا الإصلاح الاقتصادي، التي تؤدي إلى مزيد من الفقر للفقراء، أو إلى مزيد من التنمية والرخاء.

وقضية الفقر تعتبر قضية محرجة ومؤسفة تنتشر وتتزايد في كثير من الدول في عالمنا اليوم وبطريقة مخيفة ومضطردة.

فالفقر الذي ينتشر في عالمنا اليوم بشكل مخيف لا يقل في حدته عن أخطار أخرى يواجهها العالم مثل أخطار انفجارات الأسلحة النووية.

كما أنه يشكل تحدياً أخلاقياً للإنسانية، إذ بسببه تتزايد مظاهر العنف، الذي يتزايد مع تزايد أعداد الفقراء في العالم، ومع تزايد النمو غير المتساوي بين الدول، وما يتسبب عنه من إحباطات اجتماعية

واقتصادية يعاني منها مباشرة الفقراء في معظم الدول الفقيرة.

يقول د. محسن يوسف في كتاب «الفقر والأزمة الاقتصادية»: إن قضية الفقر وما لها من تراكم اجتماعي وثقافي واقتصادي وحضاري لا يؤثر فقط على الدول الفقيرة وشعوبها التي تعاني من مستويات مختلفة ومتباينة. ولكنها تؤثر وتنتشر في معظم الدول في العالم مما يؤثر على مستقبل الإنسانية بشكل عام، وكذا معظم الدول.

لذا، ازدادت حدة مشكلة الفقر إذ لاحظنا أن انتشارها لا يتوقف في ازديادها في الدول الفقيرة ولكنه يتزايد أيضاً في الدول المتقدمة والغنية، حيث نجد حسب الاحصاءات الأمريكية شخص واحداً من بين كل سبعة أمريكيين يعيش تحت مستوى خط الفقر، وخصوصاً المواطنين السود.

مما أدى إلى ازدياد ظواهر مخيفة ومخزية مثل ظواهر انتشار العنف والجريمة والتشرد والبطالة وزيادة التناسل بين الطبقات الفقيرة، والتي تضغط كلها مباشرة على امكانات الدول في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

ولذا، يشكّل تحقيق توفير الاحتياجات الأساسية للفقراء في البلدان النامية تحدياً كبيراً، وخصوصاً في البلاد التي لا يزال الجوع ووفاة الرضع منتشرين بها، بسبب قلة الموارد أو سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية.

منذ فترة طويلة، كان النقاش يدور بين الخبراء المتخصصين حول ما إذا كان الفقر سبباً أو نتيجة للنمو السكاني. وعلى الرغم من وجود علاقة قوية بين الفقر وسرعة تزايد معدلات النمو السكاني، إلاّ أن

الدراسات لم تستطع تقديم دليل على أن النمو السكاني هو سبب للفقر، وإنما أتحدث عن تعقد العلاقة بينهما.

ورغم انتشار الفقر في جميع أنحاء العالم والذي يتزايد يوماً بعد يوم في جميع البلاد بما فيها الدول المتقدمة إلاّ أن تزايده وانتشاره أصبح أمراً مخيفاً في مناطق معينة من العالم، مثل بعض الدول الافريقية.

بحيث أصبحت مشكلة الفقر تؤثر بشكل ملحوظ على استنزاف المصادر المتنوعة والمتوافرة في هذه البلاد سواء منها المصادر البشرية أو المادية أو البيئية.

ويؤثر ذلك على الدول التي تعاني من قضية الفقر كما يؤثر على الدول الأخرى التي لا تعاني بنفس الدرجة من هذه القضية المفزعة، مما يجعل من قضية الفقر مشكلة عالمية لا يتوقف آثارها على الدول التي تعاني مباشرة منها، ولكنها تنتشر لتشمل أجزاء أخرى من العالم.

إن انتباه العالم في محاولاته لاحتواء مشكلة الفقر يرجع إلى بداية الخمسينيات من هذا القرن حيث شرعت الكثير من دول العالم في وضع برامج وخطط التنمية تعتمد على ما توافر للبشرية من إنجازات علمية وتقدم تقني.

ومع تطور الانتباه العالمي لاحتواء مشكلة الفقر بدأت المؤسسات الدولية والدول المانحة برامجها للمساعدات في هذا المجال.

وحدث تحول أكبر خلال الفترة الأخيرة، حيث ركزّ البنك الدولي للإنشاء والتعمير جهوداً أكبر للمساعدة في التقليل من حدة الفقر في العالم من خلال برامج القروض.

وبصفة عامة، فإن أي تقدم في تخفيض أعداد الفقراء يتوقف على

نجاح الاصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى تشجيع ازدياد استخدام القدرة على العمل، والتي تشكل أكبر مورد متوفر لدى الفئات الفقيرة.

وتشير جميع الدلائل إلى أن المنظمات غير الحكومية يتعاظم دورها، بحيث أصبح يمثل أهمية كبيرة في مجالات التنمية ورفع الظلم عن الفقراء.

ختاماً أقول: إن التصدي لمشكلة الفقر يحتاج لرؤية مستقبلية واسعة مصحوبة بعمل دؤوب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

فهل آن أوان ذلك؟!! ....



□ النافذة السادسة والأربعون [٤٦]:

اقتصاديات الجـــوع

تؤكد التقارير الدولية أن مشكلة الجوع أصبحت مشكلة كبيرة تقلق ضمير العالم أجمع، وتعتبر وصمة عار في جبين الإنسانية.

خصوصاً أن حجم المشكلة يتزايد يوماً بعد يوم إلى درجة أنه قد يصبح التصدي لها أو التفكير في حلها مع تزايد عدد الفقراء المعدمين في العالم أمراً صعباً وتحدياً، قد تعجز كل الجهود عن التصدي له إذا لم يبدأ العالم فوراً في محاولة جادة الخروج من هذا المأزق الذي يهدد جوانب كثيرة ومتشابكة في العالم، وخصوصاً ما يتعلق بالأمن والاستقرار والسلام في كثير من الدول.

يشير الدكتور اسماعيل سراج الدين - نائب رئيس البنك الدولي لشؤون البيئة والتنمية المتواصلة -، في مقال له: أن هناك نحو بليون شخص من بين سكان العالم يقل مستوى دخلهم عن دولار واحد في اليوم.

وأن هناك أيضاًحوالي ١,٧ بليون شخص في عالمنا اليوم يعيشون في أماكن لا يتوافر فيها وسائل مناسبة للصرف الصحي، وبليون آخر من سكان هذا العالم لا تتوافر لهم وسائل الماء النقي لاستخدامه للشرب.

إضافة إلى وجود حوالي ١,٣ بليون نسمة من سكان العالم يتحملون التبعات التي تنجم عن استنشاق الهواء الملوث، والذي يؤدي إلى انتشار الأمراض وفي النهاية ربما إلى الوفاة.

إن مما يزيد المشكلة تعقيداً هو التزايد المخيف في أعداد سكان العالم الذي يزيد بما يعادل ٩٠ مليون نسمة كل عام، مما يضيف

أعباء جديدة تزيد من تعقيد وصعوبة حل مشكلة الجوع والفقر في العالم.

وبسبب الحجم المتزايد لهذه المشكلة عقد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في أوائل التسعينيات مؤتمر كبير عن الجوع، وكان عنوانه: «التغلب على الجوع في العالم».

وكان الغرض من المؤتمر هو البحث عن الإجراءات اللازمة لتخفيض أعداد الجياع في العالم.

والجدير بالذكر أن هذا المؤتمر تواجد فيه شخصيات عالمية إلى جانب العديد من الجهات الحكومية والمؤسسات الانمائية والعالمية وغير الحكومية في الدول النامية والصناعية.

وقد استهدفت أعمال المؤتمر توحيد الجهود العالمية المبذولة لتخفيض أعداد الجياع في العالم ودعم تنفيذها.

إن مشكلة الجوع ترتبط بشكل كبير بمشكلة الفقر، كما أنها من المشاكل غير السهلة، أو التي يمكن حلها بواسطة حلول ميسرة، حيث إن التعامل معها يستلزم بالضرورة التعرض لجميع جوانب التنمية والتحديات المصاحبة والمترتبة عليها.

وذلك مثل: التعامل مع الانتاج الزراعي، وتنمية الموارد البشرية، وتوفير الوظائف، وتخفيض الزيادة السكانية وتدعيم مكانة المرأة، وتوفير الاحتياجات الأساسية الضرورية والتي تتمثل في توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية.

ورغم حقيقة كل هذا التعدد والتشابك، إلاّ أن مؤتمر «التغلب على الجوع» حاول أن يحصر أهدافه حول العوامل الرئيسية التالية:

١- تحديد العوامل الرئيسية التي تساعد في وضع استراتيجية ذات

كفاءة عالية يمكن من خلالها توفير المناخ السياسي الملائم في مختلف أنحاء العالم للقضاء على الجوع.

٢- الاتفاق على برنامج عمل مفصل ومحدد للأولويات التي ينبغي التعامل معها لتخفيض والتغلب على الجوع وأسبابه في العالم.

٣- توجيه انتباه المنظمات الدولية لتوحيد جهودها نحو مشكلة الجياع في العالم.

٤- توجيه وجذب انتباه العالم نحو خطورة المشكلة، وما ينبغي عمله لمعالجة الجوع في العالم.

٥- تحديد دور البنك الدولي للمشاركة في تنفيذ برنامج العمل كما في الفقرة (٢).

يقول د. محسن يوسف في كتاب «الفقر والأزمة الاقتصادية»: من بين المناقشات المهمة التي دارت في مؤتمر التغلب على الجوع في العالم عام ١٩٩٣م هو لفت الانتباه إلى أن مشكلة التغلب على الجوع في العالم ليست من المشاكل التي يمكن التعامل معها فقط من خلال القادة المسؤولين في الدول والمؤسسات الدولية والعالمية، ولكنها تتطلب مشاركة جميع الجهود. خصوصاً على المستويات المحلية وفي المناطق الريفية والتي تعاني من مشاكل الجوع والفقر أكثر من غيرها من المناطق الأخرى الحضرية.

كذلك فإن التعامل مع مشكلة تخفيض الجياع في العالم يتطلب التزام المسؤولين بتنفيذ السياسات التي تركز على الاستثمار والتنمية المتواصلة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبالذات ما يتعلق منها بمعالجة الفقر باعتباره أساس انتشار الجوع في العالم.

إن الجوع هو أسوأ أشكال الحرمان، حيث إن التعرض إليه يشير إلى عدم القدرة على شراء الطعام بسبب عدم توافر الدخل لدى الفئات المختلفة من الجياع، كما أنه يعتبر أحد الأعراض الرئيسية للفقر في العالم.

كما أن الفقر وانتشاره في العالم إنما يرجع إلى أن معظم هؤلاء الفقراء لم تتح لهم الفرصة لاستخدام الامكانات والمهارات المتاحة لهم باعتبارهم من المشاركين في العالم الذي نعيش فيه.

وذلك لأن الظروف المحيطة بهم تمنعهم من فرص المشاركة أو المساهمة في الانتاج لدعم أنفسهم والمجتمعات التي يعيشون فيها من خلال أعمال شريفة أكثر من اعتمادهم على الهبات أو المعونات.

إن ضرورة التأكيد على معالجة الجوع في العالم تستلزم ضرورة توجيه الاستثمارات نحو الموارد البشرية بين الفقراء والجياع، بحيث تحولهم من قوى مستهلكة إلى قوى منتجة، مع التركيز على ما يتعلق بأوضاع المرأة، خصوصاً أن التقارير الدولية تشير إلى أن العائلات التي تتولى المرأة الإنفاق عليها تكون أقرب للفقر.

كما أن التقارير الدولية تشير إلى التزايد المستمر في أعداد النساء اللاتي يقمن بالإنفاق على أسرهن الذي قد يصل في بعض البلاد إلى الثلث.

إن مشكلة الجوع في العالم ترتبط بمشاكل أخرى مثل: المشاكل المترتبة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أنها تتعلق بالمشكلة السكانية والمشاكل الصحية في العالم. بالإضافة إلى أنها مشكلة تترتب على توافر أو استنزاف الموارد البيئية،

وكذا عدم العدالة في التوزيع ما بين الفقراء والأغنياء.

إن التصدي لهذه التحديات يعتمد على العمل المستمر في التنمية المتواصلة والشاملة.

كما أن انتشار الفقر والجوع يساعد في عرقلة جهود التنمية، ذلك لأن الفقر غالباً ما تقترن به الأمية والضعف الصحي وهبوط مكانة المرأة والتعرض للمخاطر البيئية.

فالفقر وقلة الفرص الاقتصادية يعتبران بمثابة دوافع إضافية لسوء استغلال الموارد الطبيعية ومن ثم سرعة الانهيار البيئي وما يتبعه من استنزاف للموارد.

ختاماً أقول: إن الفقر والجوع ظاهرتان يمكن معالجتهما من خلال التنمية الاقتصادية المتواصلة وإتاحة الفرصة لمشاركة الفقراء مع غيرهم في هذه التنمية من حيث الأهداف وطرق التحقيق والمتابعة.

وقد آن أوان ذلك !! ....



▫ النافذة السابعة والأربعون [٤٧] :

اقتصاديات المجاعة

يظل الغذاء في توزيعه ووفرته ومشكلات الحصول عليه أمراً يشغل العالم الذي يستقبل كل يوم المزيد من الأفواه المفتوحة طلباً للغذاء، حتى إنه إذا توفر وكان مناسباً، قد تقف أمامه عقبات كالتقاليد والعادات لتحول دون وصوله إلى بعض هذه الأفواه. ذلك هو الغذاء.

أما الماء فهو يختلف كثيراً عن الغذاء في كونه مورداً لا ينضب. له دورة معقدة على الأرض تُعرف بالدورة الهيدرولوجية.

ولاشك أن تلك الاحتياجات هي الاحتياجات البيئية الملحة التي عاشت مع الإنسان، منذ بدء الخليقة، تلك الاحتياجات التي تحدد بقاء الإنسان على سطح الأرض وتوزيعه ومعدل بقائه ومدى تقدمه.

فإذا أريد حقاً للانسان أن يظل على قيد الحياة، وأن يظل سيداً بين الكائنات الحية الأخرى، سيداً على بيئته الطبيعية. فعليه أن يدرك تماماً ماهية ذلك الكوكب الذي يعيش عليه.

بَيْدَ أن كثيراً من الشعوب والدول قد أصبح لديها معلومات قيمة وفريدة وغريبة في آن واحد عن جوانب متعددة لأحوال سطح هذا الكوكب، أكثر مما لديهم من معلومات عن التدمير الذي سوف يحدث للأرض نتيجة للانفجار السكاني والنمو المطرد للحياة عليها.

إن الإدراك بأن هناك بليوناً أو اثنين من السكان يعيشون على الكوكب دون غذاء كاف لهم، من شأنه أن يثير الدهشة والتساؤل والذهول. كذلك كيف أن هناك عشرة أو عشرين مليون نسمة من السكان ومعظمهم من الأطفال يموتون جوعاً كل عام، حسب بعض الاحصاءات المتحفظة،

في الوقت الذي يتجه فيه الكثير من المزارعين وبتوجيه من حكوماتهم، وتحت تأثيرات المدنية الحديثة بتقليص المساحات المزوعة من المزروعات الغذائية. أليس هذا مدعاة للدهشة والألم؟!.

كم من أفراد الشعوب الأوروبية والأمريكية يدركون تماماً كيف أن حيواناتهم المدللة تتمتع بغذاء أفضل من مئات الملايين من البشر؟!.

يقول د. محمد عبدالرحمن الشرنوبي في كتابه «الإنسان والبيئة»: إننا نسمّى في الغرب بدول الجوع ويطلق الغرب على أفرادنا «الجياع»!!.

ان فقراء العالم اليوم في حالة لم يسبق لها مثيل، إنهم يعلمون ما يتمتع به العالم الغني. إن وسائل الإعلام من صحف وسينما وإذاعة وتليفزيون وقنوات فضائية إضافة إلى الانترنت وعالم الحواسيب الرهيب، قد نقلت إلى العالم الجائع طرق المعيشة في الدول المتقدمة والمترفة.

لقد شاهد كل هذا، العالم المتخلف، شاهد دول السيارات والناطحات والطائرات والغواصات والبواخر وأجهزة الاتصال والمواصلات ووسائل الترفيه والنعيم.

وبالطبع فإن أفراد هذا العالم يتطلعون إلى مشاركة العالم الغني في حياة الترف التي يحياها فهم متطلعون لما أسماه ستيفنسون بالآمال أو التوقعات المتزايدة.

إن كرونولوجية المجاعة أي دراسة تاريخ وتقويم وتسلسل أهم المجاعات التي حلت بالبشرية أمر مهم.

فليس من السهل الحصول على تاريخ سليم لكل هذه المجاعات، ولكن حصر ما كان منها مؤثراً يعتبر أمراً ممكناً إلى حد ما.

فقد أسهمت المجاعات إلى حد كبير في المعدلات العالية للوفيات

حتى بعد ظهور الثورة الزراعية، وكذلك الفيضانات والحروب والأوبئة وأسباب أخرى عديدة، مما دفع بالسكان إلى حالة من الهزال والضعف الشديد وفقر الدم والإنهاك والتردي في مؤثرات حادة أساسها الجوع مهما كان السبب فيه.

كتب جورج بورجستروم في نهاية الستينيات قائلاً: إن هناك حوالي ٤٥٠ مليون نسمة من بين سكان العالم ينعمون برغد العيش والغذاء، مقابل ٢٤٠٠ مليون نسمة يعانون إما من نقص أو سوء التغذية.

أما الآن فهناك أكثر من ٦٠٪ من سكان العالم يعانون من سوء التغذية بالمفهوم العلمي أي نقص في أحد العناصر الأساسية للغذاء أو أكثر خصوصاً في البروتينات.

هذه التصريحات والأرقام وغيرها كثير مما نقرؤه أو نسمع به في الآونة الأخيرة، إنما يعني أن هناك أكثر من بليون ونصف البليون من بين سكان العالم إما يعانون من نقص الغذاء أو من سوء التغذية.

وهناك تقديرات أخرى تدل على أن عدد الجياع من البشر يزيد عن بليونين من السكان. ومنهم حوالي نصف بليون يعانون إما من الجوع المزمن أو يموتون جوعاً.

وهذه الأعداد لا تشمل بطبيعة الحال الملايين من الجوعى الآخرين الذين يعانون من سوء التغذية من الطبقات المتوسطة في الدول المتقدمة. أو الذين يستطيعون الحصول على الغذاء الجيّد. ولكنهم لا يفعلون لجهلهم بالعناصر الغذائية الأساسية اللازمة لهم.

وفي مواجهة هذه الأعداد الغفيرة التي ترتنح من الجوع، لا نجد صوتاً يرتفع بالمأساة التي يعيشها العالم بالقدر اللازم أو المناسب

لحجم هذه المأساة، بل هناك من يقول بالزعم أن ذلك أمر طبيعي، ولطالما مرت البشرية بأزمات ومجاعات، فما الذي تغيّر، إذن حتى ترتفع صيحات الخوف.

والحقيقة، فإن الموقف المعاصر والخاص بنقص الغذاء في العالم أمر لم يحدث في التاريخ من قبل، كما أن التهوين أو التخفيف من شأنه إنما يعتبر جريمة عصرية لن يغفرها التاريخ لأجيالنا بأعدادنا من جانب، وبملوثات بيئتنا من جانب آخر.

فللأسف، فإن أسباب سوء توزيع الغذاء في العالم ترجع إلى عدة عوامل متداخلة، منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي، فالفقر والجهل وأساليب الانتاج التقليدية والعادات والتقاليد وتخلف المواصلات، كلها تعتبر من الأسباب الجوهرية في سوء توزيع الغذاء بين سكان العالم وأقاليمه.

إن المشكلة الغذائية تكمن في عدم تنوع الغذاء والوقوع في أسر العادات والتقاليد، وهو أمر تاريخي لا يرتبط بزيادة السكان بالطبع، ولا بالأوبئة أو الجفاف أو الفيضانات التي تسبب المجاعات المفاجئة عادة.

إن مظاهر سوء التغذية أو ما يُعرف بالجوع الخفي لا تقل أثراً عن الجوع الواضح الذي تتسبب فيه الكوارث الطبيعية عادة.

فقد أسهمت المجاعات في رفع معدلات الوفاة حتى بعد ظهور الثورة الزراعية، كما بينت ذلك سابقاً. فحتى هذا القرن، فإن المجاعات ما زالت تقتل الملايين من السكان.

إنها حقيقة مخيفة!!

والحقيقة التي لا ينبغي الخجل من إعلانها هي أن العالم النامي الذي يتميّز بمعدلات زيادة عالية، سيجد نفسه في ورطة ان لم يعمل على تنظيم هذا النسل المتزايد المنذر بالخطر على حد زعم بعض الاقتصاديين.

وعلى الرغم من أن هذا العالم النامي والمتخلف يمتلك إمكانات مذهلة تمكّنه من العيش في رخاء، ولكن بشرط أن يأخذ بأساليب الاستغلال السليم أو حتى بالاستغلال مطلقاً، بَيْدَ أنه لا يستغل إلا أقل القليل من بيئته.

فهذه الصحاري في العالم العربي والغابات والموارد والأنهار والمياه، كم استغل العالم العربي منها.

ختاماً أقول: إن الرمال ثروة، والمياه ثروة والسهول الفياضة ثروة، والسواحل والجبال والأنهار ثروة، وقد آن أوان استغلال هذه الثروات.

حتى لا نبقى أسرى تخلّف وفقر وجوع آثارها مدّمرة، ومن أجل ألاّ نصبح جياعاً خائفين، خصوصاً أن أحوال الدول العربية سوف تزداد سوءاً وبؤساً بدرجة خطيرة إذا ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه!! . .



□ النافذة الثامنة والأربعون [٤٨]:

اقتصاديات الإعلان

الإعلان مسار تثقيفي استهلاكي، يُسيّر عقليات الناس، دون أن يدروا غالباً، في الاتجاه المقرّر عالمياً من قبل مصمّمي الإعلانات والأزياء والصرْعات.

إن مصير المستهلكين لم يعد في جيوبهم ولا بين أيديهم، إنه يُلعب أمام عيونهم.

وإن التاجر المستفيد المباشر من الإعلانات التجارية يخفي وراءه المستفيد الأكبر، الشركات المنتجة، وما يتصل بها من نظام سياسي، كانت دعايته وإعلانيته توأمين!!.

الإعلان أخطر واقعة اجتماعية وإعلامية وثقافية واستهلاكية في عصرنا. وهذه الواقعة ربما بدأت مع عصر المقايضات الاقتصادية والاجتماعية.

فقد كان المستهلك القديم يسعى إلى التأكد من جودة السلعة أو الشيء المعروض، فيلمسه ويقلّبه ويقارنه بسواه، ويفيد من خبرة سواه، وربما ذهب إلى حد تجريبه أو تذوّقه، ليتأكد من أنه على صواب فيما يشتري ويستهلك.

إننا نتظاهر بالاستهلاك. فمنذ أن يأكل المرء ما يشبع جوعه، يُستعمل فعل الاستهلاك لبناء صورته الاجتماعية، بقدر ما يُستخدم في تجديد قوة عمله أو إشباع رغباته.

صحيح أن العالم ما زال منقسماً إلى أمم غنية وأمم محرومة، فالبلدان التي صارت فيها التخمة دواءً وبيلاً، تتناقض مع البلدان التي

تعد فيها التخمة من علامات الثراء والقوة.

إذ الوفرة تصحبها عقيدة اقتصادية ترى أن الاستهلاك والإنتاج يخضعان لمنطق حساب المنفعية والانتاجية.

إن المجتمع الاستهلاكي والمجتمع الذي ينكر كل ما هو خارج الاقتصاد في عملية الاستهلاك.

والإعلان الحديث، في صوره المتعددة، من صحف ومجلات ومصلقات ولوحات إعلانية خطير جداً.

فهو يقيم مسافة سحرية ثقافية بين السلعة والمستهلك، فهذا الأخير يبدو كأنه أمام صندوق فرجة، يُدهش قبل أن يدعى إلى الشراء. فماذا يستطيع المندهش أن يعرف وأن يختار؟!.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، يُنغِّص الإعلان حياتنا اليومية، من خلال الصحيفة والنشرة والملصق والسينما والإذاعة والتليفزيون.

ومن ثم، أصبح في مستطاع المثقفين الإعراب عن أحكام غير مشجّعة عن الإعلان، ربما لأن معلمينا الفكريين يحسّون بأن كل إعلان هو بمنزلة منافس غير شرعي. على هذا الصعيد يبدو مميزاً، ما اعتمده هربرت ماركوز (في الإنسان ذو البعد الواحد)، والذي يرى أن الأفضل هو تمييز حاجاتنا الحقيقية من حاجاتنا الزائفة.

فهذه الأخيرة إنما تُفْرض على الفرد من الخارج (الاسترخاء، والتسلية، والحركة، والاستهلاك وفقاً للإعلان أو الإشهار، حب وكره ما يحبه أو يكرهه الآخرون) هذه كلها حاجات زائفة في معظمها.

ولذا قال بعض المثقفين، بما أن وجهة الإعلان هي ابتكار خيالات وصور مدهشة وملء حياتنا بها، فلابد للإعلان، في المقابل، من

تقبّل تشويهه في الأدب والسينما والمسرح. ذاك أن مقامه كـ «وزير أول في مملكة الثقافة الجماهيرية» يستدعي الهجاء والرفض.

ولئن كان المبِّشر الإعلاني يخدم زبائنه بفعالية مفرطة، فهو سيثير الحذر والخوف في رأي عام يهدّده تلاعب مفضوح، ولكنه، لو كان يُظهر وجهاً في غاية البشاعة، لما صار في إمكان المنتجين الوثوق به للتأثير في الطلب، ولسحبوا بساط الزبائن من تحت قدميه.

إن من المفارقات، التأكيد على أن الظواهر الاجتماعية التي يتلاعب بها النشاط الإعلاني غير معروفة كفاية، وغير متميزة بالدرجة المطلوبة، خلافاً لما نعتقده.

إن جهلنا بالموضوع يكون كبيراً على قدر ما تكون المرسلات الموجهة إلينا المسمّاة نوعياً إعلانات والمنظمة في حملات إعلانية هي الثمرات المتوقعة لاستراتيجية يكون فيها الناس مستعبدين.

فهي تدور بين ثلاثة أشخاص نموذجيين، هم:

١- المعلن، الذي يدفع لأجل الحديث عنه وعن السلع أو الخدمات التي يتعيّن عليه بيعها.

٢- الوكيل، منتج المرسلات، الذي يعمل لحساب المعلنين.

٣- الناقل، مالك الواسطة الإعلانية الذي يؤجر للمعلنين جزءاً من مجاله لكي يستعملوه لنقل الرسائل الإعلانية.

إن قواعد اللعبة تتحدد بالموقع النموذجي لكل منهم، ويكون الناس يُستخدمون شهوداً على الإعلان.

يقول جيرار لانيو في كتابه «سوسيولوجيا الإعلان»: لقد نشأ الإعلان من حرية المستهلكين التي حلّت محل النظام التوجيهي، نظراً

لأن الرأسمالية لم تتمكن من النمو إلاّ من خلال الاعتراف للمنتجين بحرية صورية، كان ينكرها عليهم وبصفات شتى النظام الإقطاعي.

وسرعان ما كان للإعلان أثر ثقافي، من حيث اضطراره لاستخدام وسائل اتصال جماهيرية لبيع المواد التي انتجها المجتمع الصناعي بكميات كبيرة.

كذلك فإن بعض الاقتصاديين يرون أن الإعلان سلاح التنافس، يستمد مزاياه الكبرى من التجارة التي يريد أن يكون خادمها.

لكن التاريخ هو الذي جعل من إعلاننا واقعاً اقتصادياً في المقام الأول، ويمكن إرجاع مفهوم التجارة إلى أي شكل من أشكال التواصل بين الناس، وفلسفياً أمكن تحديد الإعلان بوصفه تبادل الجميع مع الجميع.

إن الإعلان التجاري يستلزم التفاعل بين المعلنين ووسائل الإعلان وصانعي الإعلانات.

والواقع، فإن الصحافة القليلة الكلفة هي الناقل الرئيسي للإعلان، يُساعدها في ذلك، الملصق والدليل، لكنها لم تستطع الاضطلاع بهذا الدور إلا من خلال التقدم التقني.

في مستهل هذا القرن، بينما كان الاقتصادي ثورستاين فبلن ومن خلال كتابه «نظرية الطبقة المترفة» يصف ظهور نخبة طفيلية في صميم أمريكا المساواتية، كان العالم الاجتماعي سيمل ينسِّق هذا النمط من الظواهر، وكان يرى فيه أساساً لنظرية الموضة، الأشكال الاجتماعية، والملابس، وكل ما يُعبّر به الناس وهم يتخذون لأنفسهم أسلوباً، إن هذا كله يخضع لنموذج الموضة.

إن نظرية الموضة تخضع في الواقع لنموذج ترويج السلع من خلال الجسم الاجتماعي، طبقاً لحركة عمودية تهبط من الطبقات العليا إلى الدنيا، إلاّ أن حركة الصعود الاجتماعي للأفراد تعطي للظاهرة طابعها الدائري.

إن تذوق المبتكرات الجديدة هو التعبير النموذجي عن الرغبة الفارغة الخاصة بأولئك الذين لا يمكنهم الصعود إلى الأعلى، ومن المفارقات أن هذا الاستهلاك الباذخ يستعمل نموذجاً للمراتب الدنيا.

ومن ثم، فالقصف المتواصل للمرسلات لايطال ضحايا مجردة من سلاحها ومعزولة فقط، في الواقع تنصب حمم الإعلان على زمر ومجاميع اجتماعية مختلفة، أي على كائنات جماعية.

إذن، لابد من تغيير وجهة نظر الإعلان برمتها. فبدلاً من النظر إلى المستهلك انطلاقاً من المنتج، ينبغي علينا النظر إلى المنتج بعيني المستهلك.

إن منظار المستهلك يرغم المعلن على التساؤل عن أذواق الناس.

إن الأسئلة المثارة حول المستهلك الإعلاني أكثر غنى وخصوبة، من مثل: هل استهلاك الإعلانات هو من نموذج واحد مثل باقي الاستهلاكات؟. وما العلاقة القائمة بين الاستقبال المخصّص للخطاب الإعلاني وللوسائل التي يتوسلها، وللمنتجات التي يتحدث عنها؟!.

الحقيقة ان منظار المستهلك يخدم المصالح الخاصة للمعلنين، إلى جانب توسيع مجال تأثير الإعلان، والانفلات من القيود المفروضة على الإعلان القديم.

إن نظاماً يتجابه ويتوازن العرض والطلب فيه، من خلال انتاج

السلع والخدمات واستهلاكها، إنما يجبر محرّك التنافس الإعلاني على تفاقم تناقضات المجتمع الاستهلاكي.

فإذا كان الاستثمار المكرّس لتنشيط المبيعات ليس تبذيراً محضاً، أي إذا كانت الحملات المتنافسة لا تلغي مؤثراتها المتبادلة، فإن النتيجة الإجمالية هي تماماً نتيجة تحفيز راسخ للطلب، ويمكن أن يتكيّف الضغط الإعلاني دون أن تتمكن العملية من الارتكاس.

إن الماضي لا يعلن المستقبل، لكنه قادر على تكوينه. فالصناعة الإعلانية الحديثة التي بدأت مع الثورة الصناعية، باعت المبتكرات للقرن التاسع عشر والماركة للقرن العشرين.

ونصل اليوم إلى عصر ثالث من عصور الإعلان، إذ تُباع صورة المنشآت نفسها، هذا ما يسمّى الاتصال المؤسسي، الذي يبقى مع ذلك نوعاً من الإعلان.

لذا، فإنني أتحدث عن نهاية الإعلان. إذن، مات الإعلان، فليحي الإعلان.

ختاماً أقول: إن الإعلان يتحدد بوصفه الفيروس المسؤول عن الخلخلة الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة في كثير من المجتمعات الحديثة.

وقد آن أوان التصدي لهذا الفيروس.

أليس كذلك؟!! . . .



النافذة التاسعة والأربعون [٤٩]:

اقتصاديات الدولنة

إنّ المعلومات والمعرفة لا تعترفان بحدود سياسية سيادية للدولة، فالسمة الأساسية للاقتصاد الدولي المعاصر هي دولنة الاقتصاد Inter-nation alzation of Economies، أي أنه أصبح من الصعب ترسيم حدود الاقتصاد الوطني فهناك تشابك هائل بين الاقتصادات، خاصة ومعظم السلع المركبة تنتج مجزأة في مناطق شتى.

ويتوازى مع هذه ما أطلق عليه عولمة الأسواق Globalization of markets التي أصبحت متشابكة إلى حد كبير.

لقد كان آدم سميث يؤمن بأن العادات التي أنشأتها الرأسمالية سوف تنتشر إلى بقاع الأرض بسبب تفوقها في إيجاد ثروة الأمم.

وكان كارل ماركس يؤمن بأن الرأسمالية سوف توحّد العالم في سوق واحد كبير، بعد أن تدكّ السلع المتداولة في التجارة الدولية.

وقد تبعهما في هذا الإيمان واليقين مئات بل وآلاف من أساتذة الاقتصاد وأنصار وتلاميذ العلوم الاجتماعية طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

وصار هؤلاء يمثلون تياراً عريضاً في الفكر السياسي والاجتماعي، وذلك بغض النظر عن موقفهم من الرأسمالية.

فقد صارت فكرة أن الرأسمالية قادرة على التوحيد الاقتصادي للعالم كله، ليس مجرد نظرة علمية، وإنما أصبحت نوعاً من الاعتقاد التنبئي بما يجعلها لدى الكثيرين في صف واحد مع اليقين.

بَيْدَ أنه حتى أنصار مدرسة سوق واحد حتمي في كوكب الأرض،

بتأثير وضغط الرأسمالية لم يدر بخيالهم المدى المذهل الذي تتحقق به تنبؤاتهم ونحن في أوائل القرن الواحد والعشرين. فالسلعة صارت لها قوة عجيبة وقدرة فريدة على النفاذ عبر الحدود، واختراق الأسوار، والانتشار حتى في الثقوب الصغيرة.

ومن الناحية العلمية لا نستطيع أن نتحدث عن كوكب اقتصادي أرضي واحد بعد، فلا يزال هناك تعدد في النظم الاقتصادية، حتى بعد انهيار الاشتراكية كنظام منافس ومناقض للرأسمالية.

فهناك تكتلات تتصارع حول الامتيازات داخل وخارج نطاقاتها السياسية والاقتصادية بوسائل لا يرضى عنها أساتذة الاقتصاد الرأسمالي.

وهناك حدود كثيرة بين الأمم والأقاليم والثقافات تجزئ الاقتصاد العالمي وتشوّش كثيراً صورة توّحده.

فعلى المستوى الاقتصادي هناك عولمة أو كوكبة للسلع، ولكن هناك عملية موازية لإعادة إنتاج الفقر والثروة وهو ما يترتب عليه تضاعف الحرمان في مناطق كثيرة من العالم.

وعلى المستوى الاتصالي، أدت ثورة التقنية المعاصرة إلى جعل العالم قرية اتصالية صغيرة.

وعلى المستوى السياسي، يتحدث بعض السياسين عن نظام عالمي جديد.

في ظل هذا كله، لا يمكن أن تكون الكوكبة الاقتصادية عملية ايجابية، بل هي بتأثير الرأسمالية عملية حافلة بالتوترات والتناقضات.

من هذا المنطلق، يمكننا أن نرى عملية توسع مجال الحركة للموارد الاقتصادية المادية، والتي تؤدي إلى تنميط متزايد لشروط المبادلات

الدولية أي حركة السلع، التجارة السلعية، وحركة التقنية، وحركة رأس المال، أي تجارة الائتمان الدولي.

يقول د. محيي مسعد في كتابه «ظاهرة العولمة»: لقد خلط الاقتصاديون بين الوطنية الاقتصادية وفكرة أفول النزعات الوطنية، مما أدى بهم إلى التنبؤ بنهاية عصر المدرسة الوطنية عموماً، وفي مجال الاقتصاد بصفة خاصة. وبدت لهم الكوكبة الاقتصادية نقيضاً للوطنية الاقتصادية على كل المستويات، بالنسبة لكل الأمم والشعوب.

والواقع، أن نبوءة اضمحلال الوطنية قد ظهرت منذ بداية الخمسينيات. ومع ذلك فالظاهرة الواضحة على نحو متزايد هي التأكيد المضاعف على الوطنية وعلى سلطة الدولة الوطنية وسيادتها.

لقد ارتبطت الوطنية الاقتصادية في الماضي باستخدام الأدوات الإدارية والسياسية لتحقيق المصالح الاقتصادية الوطنية. وأهم هذه الأدوات هي سياسة لحماية التجارية، وضمان السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية، والاجراءات التقليدية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ونقل التقنية.

إنه من غير الممكن توظيف هذه الأدوات والإجراءات التي مثلت الشكل الأساسي للوطنية الاقتصادية في عقدي الستينيات والسبعينيات إلا إذا رغبت الدولة في عزل نفسها عن الاقتصاد العالمي، وهو أمر ثبت أنه يضر أكثر مما ينفع.

إن الوطنية الاقتصادية يمكن أن تضمحل في الظروف الجديدة للنظام العالمي، وخصوصاً جانبه الاقتصادي، إلا إذا استطاعت الأمم والدول الوطنية أن توجد أشكالاً جديدة لتعظيم مصالحها الاقتصادية. وهذا هو التحدي الذي يواجه العالم الثالث عموماً، والوطن العربي خاصة.

فجوهر الوطنية الاقتصادية يمكن أن يستمر حتى في الطور الجديد لتطور الاقتصاد الكوكبي المعولم.

ولكن: كيف تنجح الأمم، وخصوصاً عالمنا العربي والإسلامي في تحسين موقعها التوزيعي في إطار عملية العولمة الاقتصادية؟!.

إن جوهر المنافسة التوزيعية هو التسابق حول الحصول على فرص أفضل للنمو الاقتصادي والقلب المحرّك لفرص النمو الحقيقي للاقتصاد الوطني هو البشر من ناحية، والتقنية من ناحية أخرى.

ومن ثم، فينبغي وضع استراتيجيات نمو وتطور جدية في العالم العربي، ترتكزان أساساً على مفهوم التنمية البشرية. فالفوارق بين تنافسية وإنتاجية الأمم ومعدلات تطورها تتفق مع الفوارق في المستويات المتحققة للتعليم والصحة وتدريب وتنظيم القوى العاملة.

إن الوطن العربي يحتاج بصورة حاسمة من أجل تأمين مستقبله الاقتصادي والسياسي إلى التركيز على التنمية البشرية.

حيث صارت معظم الدول العربية، وخصوصاً الأقل غنى، من بين أقل دول العالم إنجازاً في موشرات التعليم والصحة والحقوق الإنسانية للسكان، كما يظهر بوضوح من تقارير التنمية البشرية السنوية الدولية.

ختاماً أقول: إن من اللازم في الدول العربية أن تتم عملية كبيرة لإعادة صياغة دور الدولة، بحيث تركّز على التنمية البشرية.

وقد آن أوان ذلك !!...



□ النافذة الخمسون [٥٠] :

اقتصاديات الشمال والجنوب

«علاقات الشمال والجنوب» من أين جاء هذا التعبير الذي انفرد به عصرنا - ربما دون سائر العصور - باستخدامه للدلالة على واقع يعيشه العالم؟

هل يتعيّن علينا أن نُسبغ على هذا التعبير دلالة دائمة تمتد إلى المستقبل، أم أنه لا يعدو أن يكون تعبيراً عن وضع راهن بسبيله إلى الزوال؟!.

ما الشمال وما الجنوب؟ واضح أن المقصود هو التعبير - على نحو ما - عن تفاوت في التنمية بين فريقين من البلدان. لكن هذا التقسيم القائم على الموقع الجغرافي هو تقسيم تقريبي إلى حد بعيد.

والواقع أن تعبير «الشمال والجنوب» لم يأخذ في الشيوع والاشتهار إلا ابتداء من السبعينيات التي شهدت ذروة جهود الحوار بين الفريقين.

فقد كان الحديث يجري من قبل عن «حواضر استعمارية ومستعمرات، ثم بعد انهيار الاستعمار عن بلدان متقدمة وبلدان متخلفة أو نامية.

وفي موازاة هذا التميز، ذي الطبيعة الاقتصادية أخذت تتحدد المطالب المعادية للاستعمار ثم للامبريالية في مواجهة أطماع الدول الكبرى والبلدان الغنية في السيطرة على معظم البلدان الأخرى.

وظهراصطلاح «العالم الثالث» لأول مرة في مقال لألفريد سوفي في عام ١٩٥٢م، قياساً على الطبقة الثالثة.

ومع الصدمتين البتروليتين، غدت السبعينيات سنوات المواجهة والحوار بين الشمال والجنوب، وقد تغلبت المواجهة على الحوار وظلت

مستمرة على امتداد أزمة المديونية في الثمانينيات.

ورغم ما شهده العالم من تبدلات، فإن المنظور الذي يطرح من خلاله اليوم، تساؤلاته القلقة حول مستقبله وحول السلام، لا يزال هو منظور «الشمال والجنوب».

إنّ التمييز بين الشمال والجنوب يعبّر، على ما فيه من افتقار إلى الدقة، عن انقسام عميق شهده النصف الثاني من القرن العشرين.

ووجه الصعوبة أن هذا الانقسام اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي في آن معا.

والواقع أنه ليس من الشطط أن نعتبر أن الشمال يضم بصفة أساسية البلدان مرتفعة الدخل على حين يضم الجنوب معظم البلدان الباقية.

والسؤال: لماذا نتحدث اليوم عن علاقات «الشمال والجنوب»؟. ألسنا هنا بصدد مفهوم يتفرد به عصرنا؟ ذلك أنه باستثناء هذا التمييز، والتمييز الآخر الذي يماثله وهو علاقات «الشرق والغرب»، لم يشهد التاريخ فترة أخرى استخدمت فيها مثل هذه الفكرة التي تقسم العالم إلى منطقتين جغرافيتين.

فإذا كان لنا أن نقسم اليوم العالم إلى شمال وجنوب وكأنه تميز بدهي يمكن أن يدركه الكافة على الفور إدراكاً يتجاوز معناه الجغرافي المألوف، فإذن: هذا يقتضي أن نفترض وجود جملة من العلاقات تعطي لهذا الاختلاف بين الشمال والجنوب دلالة يمكن إدراكها على الفور.

إن ما يشكل جملة هذه العلاقات ذات الدلالة هو «النظام الاقتصادي العالمي»، على نحو ما نعرفه اليوم وعلى نحو ما انتجه نمط التنظيم الاقتصادي الذي تكون في أوروبا عقب الثورة الصناعية، ثم انتشر

شيئاً فشيئاً في العالم كله.

فاذا كان التقسيم الثنائي إلى شمال وجنوب يستخدم في معرض الحديث عن التنمية، فالسبب في ذلك هو أن التنمية نتاج لهذا النظام الذي نشأ أصلاً في الشمال.

إن تناقضات هذا النظام العالمي وحدوده قد تجلّت واضحة إبان العقد الماضي، فتجسّدت من ناحية في المديونية الباهظة الوطأة، بوصفها أحد المخاطر التي تنطوي عليها توسعية هذا النظام، كما تجلت من ناحية أخرى في التهميش والفقر.

إنه لا غنى عن التاريخ لفهم العلاقات بين الشمال والجنوب.

ولكن الحاضر، هو المهم:

فهل مازال تناول العلاقات الدولية على أساس تقسيم العالم إلى شمال وجنوب أمراً له دلالته اليوم؟.

وإذا كان الرد بالإيجاب، فما هي هذه الدلالة؟ ألا يؤدي التباين المتزايد بين بلدان العالم في شتى مناطقه إلى تجريد علاقة لها مثل هذا الطابع الثنائي من كل دلالة؟.

وهل ما زال لهذه القطبية الثنائية دور على مستوى القرارات الجيوسياسية، وعلى مستوى الاستراتيجيات العالمية للقوى المسيطرة؟.

وفي نهاية المطاف:

هل مازال التمييز بين شمال وجنوب يتيح لنا أن نفهم العالم فهماً أفضل؟!...



□ النافذة الحادية والخمسون [٥١]:

اقتصاديات الغروندريسة

«الغروندريسة» هي الذروة في نهاية رحلة طويلة وشاقة» على حد تعبير نيكولوس أحد أبرز دارسي ماركس. فخمس عشرة سنة من البحث الفلسفي والاقتصادي هي خبرة سني حياة ماركس محتواة في صفحات العمل.

وإذا كانت «الغروندريسة» مبهمة، ومجتزأة في بعض نواحيها، فإنها كذلك العمل الكامل الوحيد الذي كتبه ماركس في الاقتصاد السياسي، من هنا، صعوبة وضرورة قراءته في آن واحد.

بَيْدَ أن الدراسة المطوّلة المهمة التي قدّم بها نيكولوس «الغروندريسة» لتبيان فرادة هذا العمل، كافية إلى حد ما فقد أبرز نيوكولوس المزايا والصعوبات.

إن «الغروندريسة» ليست عملاً اقتصادياً فحسب، بل لعل بُعدها الفلسفي يحظى بالأولوية في تناول ماركس. وربما كان هذا سبباً لتأخر ترجمتها لا إلى العربية فحسب، بل إلى اللغات الأخرى.

فقد صدرت ترجمتها الفرنسية الأولى عام ١٩٦٧م، وأول ترجمة انجليزية عام ١٩٧٣م.

إنها، على العموم، عمل حديث الاكتشاف نسبياً، إذ تكفي الإشارة إلى أنها نشرت للمرة الأولى بعد وفاة لينين بخمس عشرة سنة.

وهي، مع «نظريات القيمة الفائضة» تمثّل آخر عملين كبيرين لماركس لم يترجما بعد إلى العربية.

إن الابقاء على المفردة الألمانية «الغروندريسة» كعنوان للعمل بالعربية يعود إلى سببين:

أولهما أن العمل صار معروفاً بهذا الاسم حتى في الترجمات الأخرى غير النص الألماني الأصلي.

وثانيهما لأن الاكتفاء بعنوان «أسس نقد الاقتصاد السياسي»، وهو المقابل الدقيق للعنوان قد يوحي بالالتباس مع عمل آخر ترجم إلى العربية أكثر من مرة هو «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي».

إن «الغروندريسة» ذات غنى وصعوبة بالغين في أسلوب عرضها ومحتواها ولغتها، فهي مجموعة دفاتر كتبها ماركس لنفسه ولم تكن معدة للنشر.

إنها سلسلة من سبعة دفاتر، صاغها ماركس كمسوّدات أولية خلال شتاء ١٨٥٧-١٨٥٨م لأغراض التوضيح الذاتي بالدرجة الأولى. وقد فقدت المخطوطة في ظروف لا تزال غير معروفة. ولم تنشر، في الواقع، إلاّ عام ١٩٥٣م، وبنصها الألماني.

ومن بين أعمال ماركس التي نشرت للمرة الأولى في القرن العشرين، تُعّد «الغروندريسة» بلا جدال، العمل الأكثر أهمية ولا يمكن مقارنتها من حيث الأهمية إلا بـ «نظريات القيمة الفائضة»، والمخطوطات الاقتصادية/ الفلسفية لعام ١٨٤٤م.

لقد اعتبر ماركس محتويات هذه الدفاتر، أول صياغة علمية للأسس النظرية للشيوعية. وبالاضافة إلى قيمتها التاريخية وأهميتها في فهم سيرة حياة ماركس، فهي تضيف مادة جديدة غزيرة وتمثّل المخطط الوحيد لمشروع ماركس السياسي/ الاقتصادي بكامله.

وتكشف المخطوطات العناصر الأساسة في تطور ماركس وتجاوزه للفلسفة الهيغلية، كما تلقي ضوءاً جديداً على المنطق الداخلي بـ

(رأس المال). وهي مصدر ذو قيمة لا تقدر لدراسة أسلوب ماركس في البحث.

إن «الغروندريسة» تتحدى كل تفسير جدي تم طرحه لماركس حتى الآن وتضعه أمام الامتحان.

بالنسبة لحياة ماركس تتوسط كتابة «الغروندريسة» بين صدور بيان الحزب الشيوعي ١٨٤٨م، والجزء الأول من (رأس المال) عام ١٨٦٧م.

فقد حفزت أزمة ١٨٥٧م الاقتصادية ماركس على تلخيص وكتابة الدراسات الاقتصادية لمدة عقْد ونصف.

لكن ذلك لم يكن سوى الزناد، أما مصدر الاندفاع في العمل فيكمن في ثورات ١٨٤٨-١٨٥٠م أو بتعبير أدق في هزيمة تلك الثورات.

فشبح الشيوعية الذي تحدث عنه بيان الحزب الشيوعي، ظهر للمرة الأولى ككل متماسك على المسرح السياسي في سلسلة من الانتفاضات والحروب الأهلية شملت فعلياً كل دولة، وأمة وكل مملكة وإمارة في قارة أوروبا.

لقد عاش ماركس طوال الخمسينيات في بؤس حقيقي، إذ كان مصدر دخله الوحيد خلال العقد ناجماً عن كتابة المقالات لصحيفة «نيويورك تربيون ولدائرة المعارف الأمريكية الجديدة. وكان أجره أقل من أجر الكتاب المستأجرين بالقطعة، ومن باب المفارقة أن أجره كان يدفع متأخراً عن الموعد على الدوام.

وعاشت العائلة في واحد من أفقر أحياء لندن يطاردها الدائنون والمؤجرون. ومرت أيام لم يستطع فيها ماركس مغادرة البيت لأن حذاءه ومعطفه كانا مرهونين. وفاقم وضعه المالي المرض الدائم

الذي كان يصيبه أو يصيب أحد أفراد عائلته.

كتب ماركس مرة يقول لم يكتب أحد قط عن النقود بوجه عام وسط مثل هذا العوز الخاص للنقود.

ولا تزال مجرى دراسات ماركس الاقتصادية بين عامي ١٨٥٠-١٩٥٧م مجهولاً نسبياً. فبين أيلول ١٨٥٠م وآب ١٨٥٣م ملأ أربعة وعشرين دفتراً بملاحظات عن قراءاته في مواضيع السلع والنقود ورأس المال والعمل الأجير والملكية العقارية والتجارة الدولية وتاريخ التقنية والاختراعات والائتمان ونظرية السكان والتاريخ الاقتصادي للدول وتاريخ التقاليد والسلوك والأدب والسوق العالمية والاستعمار وغيرها من القضايا.

إن النقود ورأس المال، وإن كانا مرتبطين، فهما كيانان متميّزان يستحق الواحد منهما معالجة على انفراد، وتلك نقطة لن يوافق عليها كل اقتصادي.

إن ماركس يطوّر حجته مفصلاً ليغدو واضحاً منها أن هذين المصطلحين (النقود ورأس المال) اللذين يحتل كل منهما عنواناً لفصل يلعبان أيضاً دوراً كمتضادين.

إذ تظهر النقود لتشير لا إلى مجرد قطعة ورق أو معدن، بل كنظام شامل من العلاقات الاجتماعية المنطوية على حضارة وشخصية معينة.

أما رأس المال فيظهر هو الآخر كنظام من العلاقات الاجتماعية، لكنه يستند إلى قوانين معاكسة للأولى تماماً، ويقود إلى سياسة وحضارة نقيضة تماماً، بحيث ان الاقتصاد الرأسمالي ككل يمكن أن ينظر إليه مدفوعاً إلى الأمام ومقوّضاً في الوقت نفسه بفعل التوترات الكامنة بين هاتين القوتين المكونتين له بشكل مشترك.

إن بعض العناصر في نظرية النقود، كدورها كـ «رمز» تبدو مصاغة بغير دقة، حيث تعاني طريقة العرض من أخطاء مثالية.

ينجم عن ذلك أن تلك الجوانب المحددة من نظرية ماركس في القيمة والنقود التي تعالج القضايا المثارة عادة تحت هذا العنوان في كتب الاقتصاد المدرسية معروضة بشكل أفضل في الأعمال التي أعدها ماركس للنشر بعد «الغروندريسة».

إن ماركس لا يكتشف أية وظائف جديدة للنقود بل تكمن مساهمته في كشفه للفرضيات الاجتماعية والسياسية للتعاريف المبتذلة للنقود التي تحويها كتب الاقتصاد السياسي المدرسية، أي أن ماركس يعالج النقود والقيمة كعلاقات اجتماعية.

وهو من ناحية ثانية يعالج الوظائف المختلفة للنقود في ترابطها، كاشفاً التناقضات فيما بينها وضمنها، وهو يعالج أخيراً هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية في سياقها التاريخي باعتبارها نابعة من أصل وتنطوي على نهاية.

إن عرض ماركس للنقود والقيمة كعلاقات اجتماعية ذات تشعبات قانونية وسيكولوجية ضمن سياق تاريخي محدد هو ما يشكل بعض أكثر المقاطع قيمة مباشرة في «الغروندريسة».

فكل فرد مالك وعامل في آن واحد. والنقود هنا هي في الوقت نفسه رابطة اجتماعية، شيء اجتماعي يربط اشخاصاً غير اجتماعيين، وتغدو حين تغضب طاغية يلهب بسياطه مياه السوق العالمية.

إن العلاقات بين الأفراد في هذا المجال هي علاقات الحرية والمساواة.

إن الحرية والمساواة بصفتها «مجرد أفكار» ليست إلاّ تعابير مثالية

للعلاقات السائدة في دائرة التداول.

فالعلاقات الاجتماعية والسياسية التي تؤطر حرية ومساواة المالكين الأفراد هي مجرد بُنى فوقية لما يجري في السوق.

هنا، وفي النقطة التي تشترى فيها السلع من قبل المستهلك النهائي يتساوى الغني والفقير. فكل منهم يقف حسب الدور أمام أمين الصندوق في سوق الغذاء، ومن يصل أولاً يشتري أولاً.

بَيْدَ أن ماركس يعود إلى الموضوع مرة أخرى فيكتب قائلاً: ان الاقتصاديين السياسيين يقعون في خطأ جسيم حين يفترضون أن الأفراد ينطلقون أحراراً في السوق وبواسطتها، ومن ثم، فليس الفرد من ينطلق حراً خلال المنافسة الحرة بل هو بالأحرى رأس المال.

إن تحليل ماهية المنافسة الحرة هو الرد العقلاني الوحيد على أدعياء الطبقة الوسطى الذين يُسبّحون بحمدها رافعين إياها إلى السماء وعلى الاشتراكيين الذين يصبّون عليها لعنات الجحيم.

العجيب، أن ماركس لم يزود دفاتره السبعة بعنوان شامل. والاسم الذي تعرف به المسودة اليوم هو مركب من إشارة مختلفة وردت في مراسلات ماركس. إذ فكرّ أولاً بعنوان «نقد المقولات الاقتصادية»، ثم اختار «نقد الاقتصاد السياسي».

إن «الغروندريسة» فريدة في نوعها، فهي أهم إنجازات ماركس. إنها تجيء ككشف حقيقي يعرِّفنا بمختبر ماركس الاقتصادي. إنها سجل لذهن ماركس أثناء العمل، وكيف تلمّس طريقه، إذ يعالج القضايا الجوهرية للنظرية الاقتصادية.

وتلك هي أثمن سمات «الغروندريسة» . . .

النافذة الثانية والخمسون [٥٢] :

اقتصاديات الأرقـــام

إن النمو السكاني هو الوحيد الذي ينافس الاستهلاك المرتفع كسبب للتدهور البيئي، وعلى الأقل فإن كثيراً من حكومات العالم يعتبرون النمو السكاني الآن مشكلة.

وتبايناً مع ذلك، فإن الاستهلاك يعتبر خيراً على النطاق العالمي تقريباً.

والواقع أن زيادته هو الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية الوطنية. ومستويات الاستهلاك تظهر النمو الكامل لشكل جديد للمجتمع البشري «المجتمع الاستهلاكي».

لقد نشأ هذا الأسلوب الجديد للحياة في مجتمعات الغرب، والكلمات التي تمثل روح هذا الأسلوب على أحسن وجه هي التي قالها فيكتور ليبو: «إن اقتصادنا الإنتاجي بدرجة هائلة يتطلب أن نجعل الاستهلاك هو أسلوبنا في الحياة، ونحول شراء السلع واستخدامها إلى طقوس نداوم على أدائها، ونلتمس رضاءنا الروحي، ورضا غرورنا في الاستهلاك. إننا في حاجة إلى استهلاك الأشياء وحرقها وبليها وتبديلها بمعدل دائم الزيادة.

وللأسف، فقد تبارى في محاكاة أسلوب الحياة الذي ابتدع في الغرب أولئك الذين يطيقونه في مختلف أنحاء العالم، ولكن كثيرين لا يستطيعون ذلك.

والصدوع الاقتصادية التي تمزّق العالم تستعصي على الفهم. فالعالم به ٢٠٢ بليونير وأكثر من ثلاثة ملايين مليونير. وبه أيضاً ١٠٠ مليون شخص بلا مأوى يسكنون الأرصفة ومقالب القمامة وتحت الجسور.

كذا، فإن قيمة مبيعات السلع الفاخرة على النطاق العالمي أرقى الأزياء وأفخر السيارات وغيرها من علامات الثراء الأخرى، تفوق إجمالي النواتج الوطنية لثلثي دول العالم.

يقول آلن درننج في كتاب «ما وراء الأرقام»: اليوم يوجد بالعالم ثلاث طبقات أيكولوجية رئيسية: هي طبقات المستهلكين وذوي الدخل المتوسط والفقراء، وكل طبقة لها خصائصها وسماتها التي تميزها اقتصادياً.

إن فقراء العالم البالغ عددهم ١,١ بليون شخص تقريباً، يحصلون على دخل مقداره ٧٠٠ دولار سنوياً لكل فرد من أفراد الأسرة. ومن ثم فإن هذه المجموعة البشرية التي تضم (خمس) سكان العالم وأفقرهم تحصل على ٢٪ لا غير من دخل العالم.

أما طبقة الدخل المتوسط في العالم، التي تضم ٣,٣ بلايين شخص، فإن دخلها يتراوح بين ٧٠٠ و ٧٥٠ دولاراً سنوياً لكل فرد من أفراد الأسرة.

وتشمل طبقة المستهلكين التي تضم ١,١ بليون شخص من أعضاء المجتمع الاستهلاكي العالمي، جميع العائلات التي يزيد دخل كل فرد من أفراد أسرها على ٧٥٠ دولار سنوياً.

إن الثغرة الواسعة التي تفصل بين استهلاك السعداء والبؤساء من الموارد تظهر واضحة في تأثيراتهم في العالم البيئي. فاتجاهات الاستهلاك المندفعة صعوداً تبعاً لزيادة عدد المجتمع الاستهلاكي هي من منظور آخر مؤشرات عارمة للضرر البيئي.

فاستغلال المجتمع الاستهلاكي للموارد يهدّد باستنزاف الغابات

والتربة والماء والهواء أو تسميمها أو تشويهها تشويهاً ثابتاً لا يمكن تغييره. وأعضاء المجتمع الاستهلاكي مسؤولون عن جزء غير متناسب من جميع التحديات البيئية التي تواجه الإنسانية.

حيث إن استخدام طبقة المستهلكين للوقود الحفري بأنواعه، على سبيل المثال، يتسبّب في ما يقدر بثلثي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من هذا المصدر.

إن الاستهلاك المرتفع يحدث تأثيراً ضخماً في حياتنا، ورياش أسلوب حياتنا الاستهلاكي، تلك الأشياء كالسيارات والسلع ومواد التغليف والتعبئة التي يتم التخلص منها بعد استعمالها مرة واحدة، والقوت الغني بالدسم وتكييف الهواء، لا يمكن التنعّم بها إلا بخسارة بيئية فادحة.

كما أن طريقتنا في الحياة تتوقف على مدخلات ضخمة ومستمرة من السلع نفسها التي يلحق انتاجها أبلغ الأضرار بالأرض: وهي الطاقة والمعادن والورق والكيماويات. وهذه الصناعات الأربع تحتل المراكز الأولى في القوائم الخمس التي ترتّب الصناعات.

وهكذا، فإن أعضاء المجتمع الاستهلاكي مسؤولون عن المحن التي تتعرض لها الأرض بدءاً من الدفء العالمي إلى انقراض الأنواع.

ومع هذا، فإن استهلاكنا نادراً ما يحظى بانتباه أولئك الذين يساورهم القلق بشأن مصير الأرض حيث إنهم يركزون على الأسباب الأخرى المساهمة في التدهور البيئي.

والواقع، فالاستهلاك هو المتغير الذي أسقط من المعادلة البيئية العالمية. إذ إن العبء الكلي الذي يثقل به نظام اقتصادي النظم الايكولوجية

التي يقوم عليها هو دالة لثلاثة متغيرات هي: حجم السكان ومتوسط الاستهلاك ومجموعة التقنيات.

وما يحدث بوجه عام، هو أن المهتمين بشؤون البيئة يبحثون في تنظيم التقنيات وتغييرها، ومؤيدي تنظيم الأسرة يركزّون على إبطاء النمو السكاني.

بَيْدَ أنه لا يمكن أن يكفي التغيير التقني وتثبيت عدد السكان وحدهما لإنقاذ الكوكب من دون تكميلهما بخفض الاحتياجات المادية.

وللأسف، فان الاستهلاك المرتفع نعمة متناقضة الأوجه فيما يتعلق بالإنسان أيضاً. فالناس الذين يعيشون في التسعينيات هم في المتوسط أغنى من أسلافهم في بداية القرن أربع مرات ونصف، ولكنهم ليسوا أسعد منهم أربع مرات ونصف.

وما هو أسوأ أن هناك مصدرين رئيسيين للرضا الإنساني وهما العلاقات الاجتماعية ووقت الفراغ، يبدو أنهما قد ضويا أو توقف تقدمهما في زحمة الاندفاع طلباً للثراء.

وعلى ذلك، فلدى كثيرين منا في المجتمع الاستهلاكي إحساس بأن عالم الوفرة الذي نعيش فيه أجوف بطريقة أو بأخرى، وبأننا قد خدعنا بالثقافة المحبّذة لزيادة الاستهلاك.

فقد كنا نحاول بلا جدوى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والروحية أساساً بأشياء مادية فقط منقادين خلف خيالات وتصورات متوهمة.

وفي المقابل، فإن نقيض «فرط الاستهلاك»، وهو «العوز» بالطبع ليس هو الحل للمشكلات البيئية أو الإنسانية. فهو أسوأ بلا حدود بالنسبة لكثير من الناس وسيئ للعالم البيئي.

فإذا كان الدمار البيئي يحل عندما يكون ما لدى الناس أقل أو أكثر مما ينبغي، فليس أمامنا إلاّ أن نتساءل: وما مقدار ما يكفي؟ وما مستوى الاستهلاك الذي تطيقه الأرض؟ ومتى تتوقف زيادة الثراء عن زيادة رضا الإنسان بقدر محسوس؟ وهل يمكن لجميع السكان في العالم أن يعيشوا عيشة مريحة بدون أن يتسّببوا في تدهور ازدهار الكوكب البيئي؟ وهل يوجد مستوى معيشي أعلى من الفقر والكفاف ولكن دون أسلوب الحياة الاستهلاكي؟ وهل يمكن أن يكون لدى جميع الناس في العالم تدفئة مركزية وثلاجات ومجففات ملابس وسيارات وأجهزة تكييف الهواء وأحواض سباحة مياهها دافئة ومنزل لكل منهم؟!!.

الحقيقة، لا يمكن الإجابة بشكل قاطع عن كثير من هذه الأسئلة.

ولكن، التساؤل أساسي، على الرغم من ذلك، بالنسبة لأعضاء المجتمع الاستهلاكي. فإذا لم ندرك أن المزيد ليس دائماً أفضل، فإن جهودنا لإحباط التدهور البيئي ستطيح بغالبية شهواتنا.

وإذا لم نتساءل، فالمحتمل أننا سنكون عاجزين عن إدراك القوى المحيطة بنا، والتي تثير هذه الشهوات مثل الإعلان المستمر بلا هوادة والمراكز التجارية المتكاثرة والضغوط الاجتماعية لمجاراة الخلاّن والجيران.

وللأسف، فقد لا ننتهز الفرص لتحسين مستويات حياتنا بتخفيض الاستهلاك المرتفع، وخفض ساعات العمل وقضاء بعض الوقت مع الأسرة والأصدقاء.

ومع هذا، فليست هناك مغالاة في أن التحوّل من المجتمع الاستهلاكي إلى مجتمع متواصل صعب. فنحن المستهلكين ننعم

بأسلوب حياة يطمح إليه كل إنسان تقريباً، ولم لا؟!.

فمَنْ ذا الذي لا يسارع إلى اقتناء سيارة ومنزل كبير على مساحة واسعة من الأرض يتحكم في درجة الحرارة داخله طوال أيام السنة؟

إن زخم قرون التاريخ الاقتصادي وشهوات الخمسة بلايين ونصف شخص المادية تنحاز إلى جانب زيادة الاستهلاك.

وعلى ذلك، فربما نكون أمام مشكلة لا تسمح بأي حال بعلاج مقبول. فالتوسع في أسلوب الحياة الاستهلاكي ليشمل الجميع من شأنه أن يعجلّ خراب المحيط الحيوي.

فالبيئة العالمية لا تستطيع إعالة ١,١ بليون شخص يعيشون على نمط معيشة المستهلكين الغربيين، ولا بالتأكيد ٥,٥ بلايين شخص أو سكان العالم في المستقبل الذين لن يقل عددهم عن ثمانية بلايين شخص.

ومن ناحية أخرى، فإن خفض مستويات استهلاك المجتمع الاستهلاكي وكبح الطموح المادي في المجتمعات الأخرى اقتراح خيالي غير عملي، ولو أنه مقبول أخلاقياً. ومع هذا فقد يكون هو الخيار الوحيد.

فإذا أريد لأحفادنا أن يرثوا كوكباً عامراً بالوفرة والجمال، فيتحتم علينا نحن المنتمين إلى طبقة المستهلكين أن نأكل ونتنقل ونستخدم الطاقة والموارد بأسلوب أقرب شبهاً للأسلوب المتبع في الدرجة الوسطى من السلم الاقتصادي العالمي.

ختاماً أقول: إن غنى المرء يتناسب مع الأشياء التي يطيق أن يدعها وشأنها!! ...



▫ النافذة الثالثة والخمسون [٥٣]:

اقتصاديات الألوان

إن الجدل دائر منذ مائتي عام تقريباً، حينما كتب توماس روبرت مالتوس كلماته عام ١٧٩٨م رداً على مجموعة من الكتاب الفرنسيين المتفائلين «إذا أخذنا أي عدد واعتبرناه هو عدد السكان في العالم، فمن شأن النوع البشري أن يتزايد وفقاً للنسب ١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤، ١٢٨، ٢٥٦، ٥١٢ وتتزايد أسباب الحياة الضرورية (ومنها الموارد الاقتصادية) وفقاً للنسب ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠.

ومنذ ذلك الحين ألصقت صفة المالتوسية بأولئك الذين يؤمنون بأن الجمهرة البشرية يمكنها الضغط، على موارد الأرض.

ويؤمن معارضوهم بأن هذا الخوف ليس مبالغاً فيه فحسب، بل هو خطر.

وقد ألحقت بالفريقين صفات أخرى، فوصف المالتوسيين بأنهم «معارضو المواليد» و «مجانين البيئة»، ووصف معارضو المالتوسيين بأنهم «مؤيدو المواليد»، و «بُلْه التقنية».

وأيّاً ما تكن الأوصاف، فمنذ أن كتب مالتوس مقالته «قاعدة عدد السكان»، زاد عدد البشر إلى ستة أمثاله وارتفع استخدام الطاقة البشرية الكلية إلى مائة مثل أو ما يقرب من ذلك. وطال عمر الإنسان المتوقع في كل مكان تقريباً على حد زعم دونلا ميدوز في دراسة لها عن «المسألة السكانية».

وكذا نقص غطاء الأرض من الغابات بمقدار الثلث ومساحة الأراضي المبتلة التي لم تتعرض للاضطراب إلى النصف. وتغيّر

تركيب الجو بفعل التلوث الذي أحدثه الإنسان. ومات مئات الملايين من الأشخاص جوعاً، وانقرضت الألوف من الأنواع واستنزفت المناجم وآبار النفط، وواصل الاقتصاد النمو.

تقول دونلا ميدوز في كتاب «ما وراء الأرقام»: أحد أسباب استمرار الجدل هو أن التاريخ يقدم مجموعة من الأدلة المختلطة إلى حد بعيد.

وإذا طال الجدل الذي يسوده التحمس قرنين تقريباً، فهناك حتماً أصالة في الرأي القائل بأن الأدلة معقدة بالقدر الكافي لتأييد الطرفين، ليس هذا فحسب بل إن كلاً من الطرفين منهمك في تمحيص الأدلة وفرزها مجمّعاً ما يؤيد أفكاره المتصوّرة سلفاً فقط.

وباختصار، فلحل اللغز المالتوسي، والتوصل إلى أسلوب للتفكير والتصرف، يمكن أن يهدي العدد المتزايد من السكان إلى مستوى معيشة ملائم يمكن الحفاظ على استمراره داخل نطاق الأرض، يلزمنا معرفة جميع وجهات النظر ومعالجتها باحترام، كما يلزمنا التنسيق بينها ودمجها في وحدة متكاملة.

فهناك أكثر من وجهتي نظر. فالجدل لا يقتصر على مؤيدي مالتوس ومعارضيه فحسب.

فأنصار الرأي الأزرق في المسألة المالتوسية «الزُرْق» يركزّون على إمكانية جعل رأس المال ينمو بمعدل أسرع من معدل نمو السكان حتى يمكن أن يكون كل شخص أحسن حالاً.

ويحدث التقدم، كما يعرفه هذا الرأي، بتزايد رأس المال المنتج، وبناء البنية الأساسية لزيادة فعالية رأس المال وتعليم البشر لجعلهم

أكثر مهارة وابداعاً في الحصول على نتاج لرأس المال.

و «الزُرْق» يرون حولهم نماذج حيّة تثبت صلاحية رأيهم للتطبيق العملي. فأعظم نظم العالم الاقتصادية حيوية ونشاطاً وتنوعاً وانتاجاً وابداعاً هي حيث تكون الصناعة قوية ويحصل الناس على حوافز مادية في مقابل المثابرة والجدية في العمل أو البراعة أو الاستعداد للتضحية في الحاضر استثماراً للمستقبل.

ويركّز «الزُرق» على رفع المستوى الكلي للإنتاج، لا على توزيع هذا الانتاج.

وبعض «الزُرْق» قلقون من النمو السكاني بوصفه عبئاً على الاستثمار.

و «الزُرْق» يفترضون أن البشر تنافسيون وفردانيون وتستحثهم المكاسب المادية. ويعتقدون أن هناك فروقاً حقيقية بين الناس في الفضيلة والكفاءة.

أما أنصار الرأي الأحمر «الحُمرْ» فهم هادئون بعد أن قهرهم انهيار الاتحاد السوفيتي السابق. ولكن أسلوبهم في النظر إلى العالم لم يختف بأي حال.

فيما يراه «الحُمْر» هو أسلوب المجتمعات في أن تزيد نظامياً ثراء مَنْ هم أثرياء فعلاً مهملة الفقراء.

و «الحُمْر» لا يُسلّمون بأن الذين يزاد ثراؤهم يفوزون بمكافأة عادلة على انتاجية متفوقة.

و «الحُمْر» يريدون إصلاح حالات الظلم والاضطهاد فهم يؤمنون بأن الناس يهتمون برفاهة الآخرين، وأن ما من شخص يسعد حقاً بينما الآخرون تعسون، ويؤمنون بأن الناس يستجيبون للفرص من أجل

فائدة المجتمع الأكبر لا لمجرد المكافأة المادية. والعدالة عن «الحُمْر» تعني تلبية احتياجات الجميع وعدم التفرقة المنحازة ضد الأقل خطأً.

والعمل لا رأس المال ولا الموارد الطبيعية، في رأي «الحُمْر» هو أهم عامل في الانتاج. وعلى ذلك فيجب أن يكافأ الناس على عملهم وبعض «الحُمْر» يضمرون أثراً عميقاً من الامتعاض من الناس الذي يرتزقون من الايجارات أو أرباح الأسهم والسندات المتعلقة بالملكية لا بالعمل.

ومعظم «الحُمْر» لا يعوّلون على السوق الحرة وحدها لتكون المسار المؤدي للرخاء والخير العام. وهم يرون ضرورة السيطرة الاجتماعية على الاقتصاد وحفاظاً على استمراره في الأداء وتوفير العدالة.

ومعظم «الحُمْر» كا «الزرْق» يفهمون التنمية بدلالة الصناعة الواسعة النطاق ولكن بمصانع يسيّطر عليها ممثلون للعمال.

و «الحُمْر» كا «الزرْق» يرون أن النمو الاقتصادي هو خير في ذاته كما أنه مفتاح لحل المشكلات الاجتماعية.

ومن ثم، فليس من السهل إيجاد مكان لاحتمال أن تكون الأرض ذات إمكانات محدودة في الفلسفة الحمراء.

إذ لم يركّز «الحُمْر» حتى وقت قريب على الموارد الطبيعية.

كما أن «الحُمْر» لا يهتمون كثيراً بالنمو السكاني أو البيئة.

وإذا كان «الزُرْق» مولين انتباههم نحو نمو رأس المال والتقنية، و«الحُمْر» مهتمين بالعمل وأنماط التوزيع فإن أنصار الرأي الأخضر

«الخُضْر» حريصون على مراقبة التلوث ونفاد الموارد.

فليس رأس المال ولا العمل في رأيهم هما أهم العوامل الحاسمة في الانتاج، بل المواد والطاقة.

ويقلقهم حجم النظام الاقتصادي بالنسبة للحجم الذي يمكن أن تطيقه البيئة.

وبينما «الزُرْق» و «الحُمْر» يجاهدون من أجل زيادة نمو النظام الاقتصادي، فإن الذين ينظرون إلى العالم من خلال نظرات «خُضْر» يخشون إمكان نمو النظم الاقتصادية والأعداد السكانية إلى حجم أكبر مما يجعلها متواصلة.

والتقدم، في عرف الخُضْر، يجب أن يصل بالناس إلى حالة اكتفاء لا إلى حالة نمو مادي مستمر.

والسبيل إلى التنمية، عند «الخُضْر» هو خفض الاحتياجات البشرية المفرطة من الانتاج والتوالد. وهذا يعني تثبيت الأعداد السكانية أو حتى تقليلها والاعتدال في الثراء المادي واختيار التقنيات التي تقوّي، بدلاً من أن تدمّر العالم البيئي.

و «الخُضْر» متفائلون من ناحية التقنية كا «الزُرْق» و «الحُمْر»، ولكن فيما يتعلق بالتقنيات التي تروق لهم فقط. فهم يعتقدون أن الطاقة الشمسية، لا النووية، يمكنها أن تؤدي ما هو مطلوب.

واحتمال الاعتماد على تقنية معمّمة لحل جميع المشكلات أقل لدى «الخُضْر» منه لدى «الزُرْق» و «الحُمْر».

فا «الخُضْر» يزعمون أن ما من تقنية على الإطلاق تسمح بالزيادة المستمرة في الانتاج وعدد السكان.

ويرى «الخُضْر» أن التدابير المتعلقة بالسوق والعدالة الاجتماعية قد تكون ضرورية في عالم مثالي.

لذا، فا «الزُرْق» يميلون إلى اعتبار «الخُضْر» حُمْراً مقنّعين. أما «الحُمْر» فيميلون إلى اعتبارهم مجموعة الصفوة الذين يعيشون في أطراف طرق طويلة ملتوية لا يهتمون بالعدالة الاقتصادية. والواقع أن «الخُضْر» ليس لهم مكان مناسب في الطيف الممتد من الأحمر إلى الأزرق.

إن وجهة النظر البيضاء تجمع في بعض نواحيها من جميع الألوان السابقة. فـ «البيض» يرون أن السياسة الجديرة بالاهتمام هي فقط التي تنبع من حكمة الناس وجهودهم. وتركيز اهتمامهم لا ينصرف إلى إعادة التوزيع أو تنظيم عدد السكان، أو إنشاء المصانع أو زرع الأشجار، بل إلى تمكن الناس من السيطرة على حياتهم وقراراتهم.

وهذا النموذج يعتبر التقدم هو الاعتماد على النفس محلياً. والتقنية المناسبة مفهوم مهم بالنسبة «للبيض» وهي التقنية التي تستخدم أدوات يمكن صنعها وصيانتها على المستوى المحلي.

وفي رأي «البيض» أن القروض الضخمة للصناعات الكبيرة تدّل التنمية الحقيقية على الأرجح، والقروض الصغيرة جداً هي المرام. وحوافز السوق ممتازة ما دامت تساعد الأنشطة الاقتصادية الصغيرة على منافسة الكبيرة.

و «للبيض» منظمات كثيرة شديدة التحمس للاهتمام بالبيئة. ولكن «البيض» يعتبرون البيئة بيئة عاملة، أي أن فيها مقام الناس ومعاشهم، لا بيئة يحفظ لها نقاؤها الأصلي بدون إفساد لتعجب السائحين.

وهكذا، «فالحُمْر» يجرون التجارب على فعاليات السوق. وبعض «الزُرْق» يقرّون بأنه لا يتعين نبذ السوق كلية بسبب فرض معايير العدالة الاجتماعية ورعاية البيئة عليها. وقادة «البيض» يسألون أنفسهم كيف يمكن الارتقاء واستخدام مهارات الإدارة الواسعة النطاق من دون أن يفقدوا القدرة على الاستماع إلى الناس. و «الخُضْر» يقروّن بإمكان صون البيئة من دون أن تخيب آمال الناس.

ختاماً أقول: إن الأساس الذي يتعّين أن تقوم عليه تصوراتنا للتنمية والسكان والبيئة والاقتصاد هو كوكب مزدهر يؤدي وظائفه!!. فلم يعد هناك وقت لمواصلة الجدل المالتوسي بلا جدوى لمدة مائتي سنة أخرى قادمة !!!...



□ النافذة الرابعة والخمسون [٥٤] :

اقتصاديات المهارات

أيّ نوع من الناس أنت؟!. سؤال يُلّح على مسامع كل فرد من أفراد المجتمع.

إن من الأسئلة المهمة في هذا المجال. كيف يشعر الفرد تجاه نفسه؟ وما هو رأيه في موضعه في هذا العالم؟!.

هل يعتقد أنه يستطيع أن يفكّر لنفسه؟ أم أن عليه أن ينتظر مَنْ يخبره كل شيء؟!.

وفي السياق نفسه نسأل كل فرد مجموعة من الأسئلة الأساسية.

حين تقرأ كتاباً معيناً، هل تحاول أن تفهمه لوحدك؟ أم تنتظر حتى يخبرك شخص ما عما يعنيه؟

حين تقوم بعمل معين، هل تقوم به لأنك تستمتع به حقاً؟ أم أنك تقوم بالأعمال لأنك تعتقد بأن هذا ما يتوقع الآخرون منك أن تفعله؟

هل تعتقد أن الأشخاص الذين يصنعون أشياء ويبيعونها هم مفيدون؟ أم تعتقد أن العمل شيء سيئ يتميّز بالجشع ويحتاج إلى ضبط من المسؤولين؟

إذا قال أكثر أصدقائك أن لا بأس بالسرقة، هل تتمسك بقولك «كلاّ»، هذا غير صحيح، أم تنجرف مع التيار؟

هل تستمتع بحل الألغاز وتفكّر في مختلف الأمور، أم تريد دوماً أناساً آخرين لتسليتك؟.

هل تعتقد أن كسب المال هو جائزة القيام بأعمال يريدها

الآخرون؟ أم تعتقد أن تحقيق الربح هو أمر سيئ وجشع؟.

هل تعتقد أن على الشعراء والعلماء أن يكسبوا المال مقابل ما يفعلوه من إسعاد ومساعدة للآخرين، أم تعتقد أن على الأشخاص المبدعين أن يخدموا المجتمع وألاّ ينتظروا مكافأة على ذلك؟.

أيّ نوع من الناس أنت؟!

هل تعتقد أن اعتناءك بنفسك أولاً هو الطريقة الوحيدة التي تتيح لك الوقت والمال لتساعد الآخرين وتعتني بهم؟ أم تعتقد أن تفكيرك يجب أن ينصب على التضحية بنفسك من أجل حاجات الآخرين؟

هل تعتقد أن على المرء أن يقوم بأعمال طيبة، لأنه فكّر بها ويريد أن يفعلها، أم تعتقد أنه يحب إجبار الناس على القيام بأعمال الخير سواء شاؤوا أم أبوا؟.

هل تعتقد أنه يجب أن يكون الناس أحراراً في فعل ما يريدونه، طالما أنهم لا يمنعون الآخرين من عمل الشيء ذاته؟ أم تعتقد أن على الجميع أن يعيشوا وفق مجموعة من القواعد المنظمة؟

هل تعتقد أن الوسيلة المثلى للقضاء على الفقر هو تكوين الثروة؟ أم تعتقد أن أفضل ما تفعله هو أن تأخذ الأشياء من مالكيها وتعطيها لمن يملكون القليل؟.

هل تعتقد أن أفضل طريقة لكسب المال هي القيام بأشياء تُحسنها وتستمتع بها؟ أم تعتقد أنك تستطيع ذلك، ولكنك تضطر دائماً للقيام بأشياء لا تحبها كي تتمكن من الحصول على عمل وتكسب المال؟.

هل تعتقد أنك مسؤول عن الخيارات التي اخترتها في حياتك؟ أم تعتقد أنك كنت دوماً مجبراً على القيام بأشياء لا تستطيع التحكّم بها؟

هل تعتقد أن المجتمع هو في حقيقة الأمر، مجرد اسم براق نطلقه على الناس؟ أم تعتقد أن المجتمع له حياة خفية خاصة به؟

هل تؤمن أن لك أهميتك كفرد؟ أم تشعر أنك مهم فقط لكونك جزءاً من هذا المجتمع؟

هل يمكن أن تذهب إلى أي مكان وترفع رأسك، لأنك تحترم نفسك؟ أم تشعر بالخجل من نفسك؟

هل تعتقد أنك إذا عملت بجدّ أكثر وذكاء أكبر فلا بأس أن تحصل على مردود أكبر، أم أنك تؤمن بوجوب المساواة في الدخول والثروات؟!.

أي نوع من الناس أنت؟!.

يحتمل أنك تريد أن تكسب مالاً. ولا ضير في ذلك. فالحقيقة أن هناك الكثير من الأمور الطيبة في ذلك. فهو يعني أن لديك الرغبة بالقيام بأشياء مفيدة تُدّر عليك دخلاً مناسباً.

ويحتمل أنك تريد أن تفعل أكثر من مجرد كسب المال. ربما هناك شيء ترغب في عمله وتستمتع به لدرجة أنك لا تهتم سواء كسبت منه مالاً أم لا؟!.

وحتى لو لم يكن كسب المال هو هدفك الرئيسي، تذكر أن المال هو الوسيلة التي نسدّد بها حساباتنا هذه الأيام. فإذا لم يكن لديك مال، فسوف تكون الأمور أصعب عليك مما لو كان لديك بعض المال.

تستطيع أن تكسب المال أو أن تسرقه، لكنك لن تحصل عليه بالسحر أو بالتمنّي.

يقول بعض الناس انه يستطيع كسب المال بالكذب على الناس وخداعهم. والواقع أنك عندما تكذب أو تخدع، فإن ما تفعله سرقة، إنك لم تكسب المال بطريقة أمينة.

وحتى ولو لم تدخل السجن أو تقطع يدك بسبب ذلك فإن الكذب والخداع سيجعل منك شخصاً مختلفاً، شخصاً سيأتي يوم تخجل من النظر إليه في المرآة. شخص سيعرفه الناس فيما بعد على أنه مجرد لص.

المال طريقة تستدل بها على مدى حسن صنعك. وهو ليس سوى إحدى الطرق. ومن ثم، فيجب أن تكون قادراً على كسب المال وخسارته دون أن تفقد احساسك بقيمتك أو احترامك لنفسك.

تذكر أن هدفك هو كسب المال عن طريق القيام بأشياء نافعة، أشياء يحب الناس أن يدفعوا مقابلاً لها عن طيب خاطر.

وتذكر أنك تصنع المال، لكن المال أبداً وفي كل حال لا يصنعك!!. حاول إذن أن تكسب احترامك لنفسك وتقدير الآخرين واحترامهم لك.

أي نوع من الناس أنت؟!.

مهما صغر سنك، فأنت لست صغيراً على العمل تستطيع أن تعمل لنفسك،لتحصل على النقود لشراء ما تريد تستطيع أن تعمل لمساعدة الناس في الحيّ الذي تعيش فيه أو في بلدك. ويمكنك العمل لمساعدة أسرتك.

ويمكنك العمل لتتعلم المزيد عن أشياء تحب أن تعملها فعلاً. والسبب الذي تريد أن تعمل من أجله راجع إليك. لكن حقيقة أنك

تستطيع العمل هي من المزايا الرائعة للعيش في هذه الحياة.

لكن لماذا يتوجّب عليك أن تعمل؟. يقول بعض الناس أنك حين تكون صغيراً فليس عليك إلا أن تلعب.

فكيف يتصرف الأطفال والصغار ومعظم شباب هذا العصر؟. بعضهم للأسف يتصرف بسخافة، وبعضهم يشاهد التلفزيون والقنوات الفضائية، وبعضهم يلعب في استراحة أو ملاعب خاصة وبعضهم يخرج للتسوق أو التنزه وبعضهم يسافر إلى الخارج.

والواقع أنه ليست هناك طريقة وحيدة لعمل الشباب والفتيان، فمهما بلغت من العمر، فأنت شخص، كائن بشري لديك امكانات بشرية لعمل أشياء جيدة أو حتى أشياء عظيمة مفيدة للمجتمع.

وأخيراً فإني أقول: مهما يكن العمل الذي قد تقررّ البدء فيه، فإن عليك أن تعرف كل شيء عن تكاليفه. لا تترك أي شيء. فالفرق بين النجاح والفشل قد يكون في الهللات القليلة التي نسيت أن تحسبها!!.

وبَعْدُ أعود إلى سؤالي الملح والمهّم: أيّ نوع من الناس أنت؟!.



▢ النافذة الخامسة والخمسون [٥٥]:

اقتصاديات الأخلاق

إن تبادل النقد هو أعظم الظواهر الاجتماعية في الحضارات الاقتصادية. وقد نجم عن سهولة القيام بمختلف أنواع المبادلات بواسطة النقد أن أخذت به جميع المجتمعات التي يشكل تقسيم العمل أساس تنظيم الانتاج فيها.

فالنقد قبل أن يكون في الغالب موضوع جشع، وقبل أن يصبح على الدوام وسيلة للعيش، إن هو إلا أداة ضمن تقنية متقدمة للمبادلات. انه القاسم المشترك بين القيم جميعاً، وهو يجعل العائدات النقدية ينبوع كل قوة اقتصادية. وعلى هذا النحو تظهر سلفاً، أداة السيطرة في قلب أداة المبادلات.

إن الأهمية التي تتمتع بها فكرة النقد وموضوعه في الأفكار وفي العقول، تضطرنا إلى النظر إلى منزلته في الأخلاق العملية. والحق ان الخير والشر كليهما قد وجدا في النقد ميداناً وسيعاً للصراع.

وهذا بدهي، ما دام القسم الأعظم من المبادلات، إنما يتحقق في شكل نقدي، وما دامت المبادلة تواكب الحياة الاقتصادية بأسرها، وهي حصيلة الأعمال كلها، والمشروعات كافة، والاختراعات جميعها.

إن أهمية الأفكار الأخلاقية تبدو جلياً عندما نتصور النقد على أنه إشارة ووسيلة لحيازة الثروة. إنه المجال المألوف «للمال»، وكبش فداء جميع مثالب النظم الاقتصادية المستندة إلى الاغتناء الفردي.

فالناس يتحدثون عن المال الباعث على الفساد، والذي يحدث امتلاكه أو اشتهاؤه أضراراً في القلب والنفس. أجل إن الفرد الذي

يصبح غنياً يتمتع في الغالب بالرفاه الذي يتيحه له المال، وهو ينسى عندئذ في أغلب الأحيان رفاق بؤسه.

إن ما يثار بصدد الثروة الكبرى هي أنها تتيح دوماً سيطرة فرد واحد على عدد كبير، سيطرة لا تستهدف مباشرة رفاه الأتباع بل مزيداً من إغناء السّيد.

وبالرغم من ذلك، فإن ثمة وضعاً أخلاقياً مقابلاً هو أيضاً أمر ذائع نصادفه أحياناً لدى أولئك الذين هم أنفسهم يعترفون بالمساوئ التي يقود إليها الشح.

ذلك أن المال في نظرهم هو الإشارة المشخصة إلى العمل ومنتجاته. وبعبارة دقيقة، المال، لأنه هو من العمل، أمر طيب جليل بَلْه مقدّس.

إن المال وهو أداة تحويل القيمة هو الأسلوب الذي يتيح للإنسان أن يتصور المستقبل وأن يرى أبعد من يومه وأبعد من جيله، بالإرث الذي يتركه لأبنائه.

المال وسيلة التقدم الاجتماعي المستند إلى العمل وهو أداة يومية للرفع وللحفاظ على القيمة، وانه ليتحقق انخراط الإنسان في الزمان، وهو يقدم له ثواب جهوده، كما يقدم له أيضاً معنى واجباته.

ومن ثم، يُدخل المال في الحياة الاجتماعية فكرة الأمانة في أداء الواجب.

هذان الوجهان المتعارضان من الحكم الأخلاقي على المال نلقاهما تقريباً لدى كل واحد منا.

إن أخلاق الحيطة الاجتماعية والحذر تقدم إلى فضيلة التوفير والادخار أفضل الأسس.

فالتوفير هو فعل تضييق الاستهلاك الحالي لزيادة الحصة الادخارية لمجابهة الطوارئ وظروف المستقبل.

ولا ريب أن إرادة تحسين المرء شروط وجود الأسرة والأبناء بطريق العمل والوفر أمرٌ محمود.

بَيْدَ أننا قد نغالي في بعض الأحيان حين نعتبر السمة الفاضلة في فضيلة التوفير.

ذلك أن أنماط التوفير ليست كلها فاضلة على قدر سواء. فالذي يوصل إلى حد البخل يعتبر نمطاً مرذولاً، وكذا النمط المتصف بالشح وإمساك اليد.

إن من واجبنا أن نفكّر في عادات طراز المعيشة التي تجعل التوفير يسيراً على بعض الأشخاص.

فمن العسير تحديد منزلة التوفير بوصفه فضيلة تقع بين البخل والتبذير، إنها فضيلة وسط، كما أنه من غير الممكن تحديد السخاء والبِّر بحدٍّ أقصى.

ومن خصال المال الذي يعترف بها الباحثون أنه يمنح الفرد شعوراً قوياً بواجباته. فثمة أخلاق تامة تدور حول الوفاء بالعقود والأمانة الاقتصادية والمالية.

إن ما يجعل من المال إلهاً لا يمثل في الجشع، بقدر ما يصدر عن الخوف، على حد قول فرانسوا سليه في كتابه «الأخلاق والحياة الاقتصادية».

ومن ثم فإن سّب المال ولعنه يظلاّن سدى إذا كان الأمر أمر واجب تقويم إساءة استعمال الأداة.

وثمة مسألة تثير في كل زمان أمواجاً من الاستقباح الأخلاقي، ألا وهي مشكلة الرِّبا، بآثاره الاجتماعية والنفسية والسياسية والاقتصادية.

كما أن لوجود اسراف في الثروة واسراف في البؤس عوارض أخلاقية.

فالبؤس يشوّه السّجية والإرادة وصفاء الذهن والروح، والفقر والبوس متجاوران بلا ريب، ولكنهما يقعان كلاهما دون ما تؤمنه الحياة الاقتصادية.

إن المشاكل المترتبة من استهلاك المخدرات والخمور والتدخين والتبغ، وتجارة الجنس والبغاء واللواط والأنانية الاقتصادية للبشر في أقصى صورها وأشكالها، إن تلك المشاكل تطرح مسألة مهمة وضرورية هي أهمية مراقبة الاستهلاك الضار والمذل.

إن بعض الناس قد يظنون أن ليس للمشاعر الأخلاقية أيّ نجوع في السلوك الاقتصادي.

وبالرغم من ذلك، فإن هذه المشاعر تنهض فيه بدور، بَيْدَ أن مدى هذا الدور يختلف باختلاف الاصقاع والأماكن والأزمنة. فإذا لم تتحقق الوفرة في قطاع محدد من قطاعات الاستهلاك، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار نزعة الناس إلى التنافس للحصول على الخيرات النادرة.

إن من شأن المذهب الاقتصادي أن يمضي في إبداع نفسه باطراد، وهو يفسِّر الوقائع الجديدة ويوجه الرأي بحسب الأهداف الأساسية والعادات الأخلاقية في المجتمعات.

إن الهوة الساحقة بين الأفعال والأقوال تثير في الغالب حفيظتنا وشعورنا بكرامتنا.

ولعل أكبر الشرور إنما يحدث حول الموائد الخضراء في المؤتمرات الدولية.

إذ يحسب الخبراء المجتمعون للبحث عن حلول لمشاكل اقتصادية، والبحث في شؤون التجارة والأعمال أنهم مرغمون على التصريح المألوف عن محاسن حرية التجارة بين الأمم، بينما يحملون في حقائبهم الأمر الصارم بخنقها؟!.

يبدو أننا اعتدنا الرياء الذي هو كما نعلم، التحية التي تقدمها الرذيلة للفضيلة.

إن الحكم الأخلاقي لا يتضح إلا في بعض حالات بيّنة بصورة خاصة: البائع الذي يحتكر سلعة، لأنه يتوقع أن يرتفع سعرها في وقت قريب، انه يقوم بمضاربة غير أخلاقية. والتاجر الذي يفيد من فترة الحرب ويختلس ثمناً خيالياً لبعض السلع الضرورية، يقترف فعلاً غير اجتماعي وغير أخلاقي، وثمة أخيراً ظروف يكون الوضع الاقتصادي فيها بالغ الاشتداد مما يجعل كل بائع يرى في نفسه عرضة لغواية الإفادة منه لاستغلال الزبائن.

والأمر غير الأمر بالنسبة لعدد كبير من الممارسات التجارية التي ليست هي أيضاً سوى استغلال وضع من الأوضاع. ففي مثل هذه الحالات تبقى الأخلاق عاجزة عن مكافحة الشر تارة لأنه قد أُخفي عن الأنظار كل شيء يجري في الدهاليز، وتارة لأن أحداً لا يدركه حتى ذاك الذي هو مسؤول عنه.

ختاماً أقول: إننا مطالبون بالعودة إلى مسائل الأخلاق والقيم في حياتنا الاقتصادية وتعاملاتنا المالية قبل أن نكون ضحية للجشع والأنانية والاستغلال؟!...

النافذة السادسة والخمسون [٥٦] :

اقتصاديات الشر

إن ثالوث الشر في نظامنا الاقتصادي المعاصر هو: الفقر وعدم المساواة والدورة التجارية وما تسبّبه من اضطراب في الانتاج وما تؤدي إليه من بطالة بين صفوف العمال.

هكذا يرى أكثر من منظر اقتصادي واقعنا الاقتصادي المعاصر، وعناصر الاضطراب والهدم المؤثرة في واقعنا.

فأول مشكلة يواجهها المصلح الاقتصادي هي كيفية زيادة الثروة المادية للقضاء على ظاهرة الفقر.

فالعالم الآن لا ينتج من الثروة المادية ما يكفي لإشباع الحاجات الضرورية الأساسية التي يحتاجها الأفراد.

فدولة غنية نسبياً كانجلترا لا تستطيع أن تنتج ما يكفي حاجات سائر سكانها، ولو اشتغل كل قادر على العمل في أعمال منتجة.

إن الناس لا يموتون جوعاً في انجلترا، ولكن يعاني عدد كبير من السكان سوء التغذية، فهناك نسبة تقدّر بحوالي ٢٥٪ من عدد السكان تعاني من قلة الغذاء أو سوء التغذية أي الجوع النسبي.

ومن ثم، فإن الأولى بنا ونحن نواجه الجوع وسوء التغذية والفقر أن نوّجه رؤوس الأموال للاستثمار في مشروعات أكثر نجاحاً.

علماً بأن مضاعفة الانتاج أو زيادته، لا تتيسّر بين عشية وضحاها.

كما ينبغي أن يفكر الإنسان في نفسه كمستهلك قبل أن يفكر فيها كمنتج، إذ ما جدوى ارتفاع الأجور النقدية إذا اشترى بها كميات أقل من السلع والخدمات. إن جنة المنتجين هي جحيم المستهلكين إذ

يتعرض جمهور المستهلكين لأخطار شديدة من قبل جماعة من المنتجين.

لقد مضى ذلك الزمن، الذي كان فيه المستهلك هو صاحب اليد العليا والكلمة النافذة في النشاط الاقتصادي، حين كان يستطيع بواسطة حريته في الشراء والامتناع عن الشراء أن يحدد نوع السلعة والكمية المنتجة وإلى حد كبير السعر الذي تباع به.

ولكن أخذت السلطة الاقتصادية وزمام الموقف ينتقلان بالتدريج إلى أيدي المنتجين، وانتهى الأمر إلى تحكمهم عن طريق الاحتكار وحملات الدعاية في طلبات المستهلكين، وكذلك في الأسعار.

وأصبح المستهلك هو الرجل المنسي في النشاط الاقتصادي.

يقول الدكتور أحمد دويدار في كتابه: «الديمقراطية الاقتصادية»: لماذا لا نعيد المنافسة الحرة إلى عرشها، إذا كانت تؤدي إلى زيادة الكمية المنتجة وإلى انخفاض الأسعار.

إن المنافسة الحرة تدفع المنتجين إلى تحسين وسائل الانتاج واستخدام الأساليب الفنية والمخترعات الجديدة لزيادة الكمية المنتجة وتخفيض الأسعار، ولكنها في الوقت نفسه تدفع المنتجين إلى إنفاق مبالغ طائلة على الدعاية.

خاصة أن السوق الحر يرتكز على المنافسة الكاملة. ولكن أين هذا السوق الذي تتوفر فيه المنافسة الكاملة؟!.

إن قيام حالة المنافسة الكاملة أو الحرة تكاد تكون نادرة.

فلم يعد يؤمن بمبادئ المنافسة الحرة، كما قال بها «الحريون» أنصار مدرسة الحرية الاقتصادية، في القرن التاسع عشر، إلا الذين أشرفوا

على الجنون. فأكثر الناس مغالاة في تمجيد مبدأ المنافسة الحرة، لا يستطيع أن يزعم بأنه من صالح المجتمع أن تكف الحكومة يدها عن كل تدخل. فكاد يتفق الجميع على أن هناك عدداً من الوظائف ينبغي أن تقوم به الدولة.

بَيْدَ أن قائمة هذه الوظائف تختلف في الطول أو القصر باختلاف وجهات النظر.

لقد أصبح الاتجاه نحو تحقيق مزيد من المساواة في دخل الأفراد وثرواتهم، محور تفكير كثير من الاقتصاديين ورغبة جامحة تساور نفوس المصلحين.

إذ لا ينبغي أن يستخدم جزء كبير من موارد الثروة لتوفير الكماليات وسلع الترف لعدد قليل من الأفراد.

بل ينبغي أن نستخدم موارد الثروة لإشباع الحاجات الضرورية أولاً، حتى يتيسر القضاء على الفقر وما يقترن به من جهل وبؤس وكآبة، تؤذي النفوس قبل أن تؤذي العيون.

إن مصدر النزاع الدائم بين الأغنياء والفقراء هو أن الأغنياء يورّثون أبناءهم الثروة فيحصلون بذلك على دخل لا يتناسب مع الخدمات التي يؤدونها للمجتمع.

ففي كثير من الحالات اشترى الأغنياء طريقهم إلى المجد والشهرة ومراكز الصدارة بالمال.

فالثروة تُهيئ الفرصة، وتفتح أبواب النجاح في حين أن الفقر يضيعها ويغلقها.

أما تفاوت تقدير المجتمع للخدمات التي يؤديها الأفراد، فهذا

أمر طبيعي، فمما لاشك فيه أن العمل الذي يؤديه الجراح أكثر قيمة في نظر المجتمع من العمل الذي يؤديه الرجل المكلف بتنظيف حجرة العمليات.

ولكن، ليس معنى ذلك، أن تقدير المجتمع سليم دائماً. فالدخل الذي يحصل عليه أحد نجوم السينما في يوم واحد يزيد عما يحصل عليه المأذون الشرعي في سنة كاملة.

وما أظن أن هناك من يطالب بالمساواة في دخل الأفراد بصرف النظر عما يؤدونه من خدمات إلا الحمقى والجهلاء.

فالمجتمع الذي يكافئ المنتج المجد كالكسول الخامل، والذكي الماهر كالغبي العاجز، لابد أن يهوي إلى قرار سحيق من الفقر.

المهم، ألاّ يكون هناك تفاوت واسع واختلاف كبير وتباين عظيم في الدخول والثروات، قد يحدث اضطراباً وأزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية فضلاً عن الأزمات النفسية.

الدورة التجارية ظاهرة دولية، فالعالم كله وحدة اقتصادية، لا تستطيع أي دولة أن تكون بمعزل أو بمنجاة من القوى الاقتصادية التي تعمل في الدول الأخرى.

إن الدورة التجارية إحدى المساوئ الرئيسية للنظام الاقتصادي المعاصر، مثل الفقر وعدم المساواة مبعثها اختلال التوازن، وعلاجها في أن يلائم هذا النظام الاقتصادي بين نفسه وبين الظروف المتغيرة.

كما أن التخلص من الفقر يتطلب نظاماً اقتصادياً أكثر كفاءة وانتاجية من النظام القائم.

وإزالة الفوارق، للتقريب بين دخل الأفراد، ينبغي له إيجاد تناسب

معقول مقبول بين ما يتمتع به الأفراد من خيرات الانتاج، وبين ما يقومون به من أعمال وما يؤدونه من خدمات.

وللوقاية من تقلبات الدورة التجارية وما تحدثه من نكبات تكاد تعصف بكيان الحياة الاقتصادية، وتقتلع جذور النظام المعاصر، ينبغي أن يلائم النظام الاقتصادي المعاصر بين متطلباته وحاجات الناس المتزايدة والموارد المحدودة نسبياً.

فليس هناك خطة محكمة كاملة تحل جميع مشاكلنا الاقتصادية، فالإحكام التام والكمال هما من غرور الإنسان وهما أمنيتان عزيزتا المنال.

حيث لن نستطيع إعادة الصحة والعافية إلى الهيكل الاقتصادي بوصف جرعات من دواء واحد سحري أو بعض حبوب من صندوق المثل العليا.

ختاماً أقول: إن العلاج الاقتصادي مسألة مهارة في التطبيب قبل كل شيء تطبيب يمتاز بالمرونة وعدم التقيد بأفكار وآراء جامدة، فالتشبث بفكرة واحدة أو رأي واحد هو الخطأ القاتل في كل علاج. فالاقتصادي الناجح كالطبيب الناجح له من صفات الفنان والمبدع أكثر مما له من صفات العالم والفقيه . . .



□ النافذة السابعة والخمسون [٥٧] :

اقتصاديات الأنانية

اليوم، لا يعتبر العصر الذي نعيش فيه عصر إنسانية قائمة بذاتها، لكنه عصر مرحلة جديدة من الأنسنة، التي ستلغي انقسام المجتمع إلى مالكي رأسمال وأُجراء، بعضهم معنيٌ فقط بالرأسمال وحده، وبعضهم الآخر معنّي بالأجر وحده، والتي في الوقت نفسه ستخضع الاستهلاك النامي عفوياً، وفقاً لقوانين السوق وحدها، لاهداف عريضة محدّدة، وعلى المدى الطويل، أي أنها منشودة في نطاق التخطيط، كما أن هذه التعديلات ستأذن بإشباع أفضل للحاجات الجديدة لدى شرائح عريضة من السكان داخل المجتمع، وستسمح في النهاية بنمو جديد، أفعل، للقوى الانتاجية.

ويحقق هذه التغيرات أناسٌ يمارسون نشاطهم في مجال الانتاج، الذي يلعب فيه الذكاء التقني والاقتصادي الدور الأساسي، لأن الانتاج ليس هو الذي يزداد بأسرع ما يمكن على الصعيد الكمي فحسب بل لأنه يمثل أيضاً على الصعيد النوعي الإنماء الحديث للعلم والتقنية.

من جهة أخرى، فإن مجموعة من الناس العاملين خارج الانتاج من العلماء والمربين والطلاب وأفراد المهن الطبية والمهن الإعلامية والفنانين .. يزداد اهتمامهم ازدياداً أقوى وأكثر مباشرة بتغيير في مجرى تطور الاستهلاك في المجتمع.

فهم الذين يعون أساساً استحالة الاستهلاك السوقي المفرط، الوحيد الجانب الفردي، الذي يترك وسائل غير كافية باستمرار لإشباع حاجات المجتمع.

يقول أوتاشيك في كتابه «نحو طريق ثالث في الاقتصاد»: إن الإنتاج الرأسمالي لن يوّلد عملياً انتفاخاً في الاستهلاك لا طائل تحته. إن طرائق مثل التصعيد الثابت لأطوار الأزياء (الموضة)، والعقبات المعترضة صراحة لإنتاج السلع المديدة، تبيّن طابع الانتاج الرأسمالي، وهنا يصبح الربح أكثر أهمية من سّد الحاجات وتحسين القيم الاستعمالية.

فإذا كان الحاجات في كل البلدان، حتى في البلدان الأوفر ثروة، المشبعة إشباعاً ناقصاً في المجتمع، ذات عدد كبير، فإن التوسع المفرط للاستهلاك الفردي قد لا يخرّب الاقتصاد بالضرورة، ولكن توحيد السكان عمداً في اتجاه الاستهلاك الوحيد الجانب الفردي، يحرف انتباههم عن حاجات جوهرية أكثر في المجتمع، وعن تفتحهم الثقافي بوصفه عاملاً من عوامل الأنسنة.

إن الأنانية الاقتصادية للبشر هي ثمرة ظروف اقتصادية، ولا يمكن أن تبّدل أشكالها على المدى البعيد إلا بموازاة التطور الاقتصادي.

يضاف إلى ذلك أن المصلحة الانانية تكون دائماً مصحوبة باهتمام فردي غير أناني، مستند إلى خير جماعي تبدّل هو الآخر تبدّلاً ثابتاً لدى أفراد جماعات اجتماعية مختلفة.

إن الشكل الملموس لهذه المصالح الأنانية والاجتماعية وكذلك شكل علاقاتها المتبادلة، يختلفان بلاشك من فرد إلى آخر، لكنهما يمثلاّن بالنسبة إلى أفراد الجماعات الاجتماعية نفسها سمات متشابهة.

وحتى في المستقبل وحده سيكون صحيحاً تغيُّر اهتمام البشر الذي سيستمد مصدره من تحولات وصلت إلى أوجها في الاقتصاد.

ومن شأن تبدلات من هذا النوع تطول النظام الاقتصادي وتطول في نهاية المطاف المجتمع بأسره أن تستوجب مساندة فئات اجتماعية عريضة، الجماعات التي ترتبط مصالحها بهذه التبدلات الاجتماعية المولّدة للتقدم.

إن الشكل الملموس لـ «أنانيتها» و «غيْريتها» سيتبدّل حقاً في الوقت نفسه الذي سيتغيّر فيه موقعها الاجتماعي، والبناء الاجتماعي بأسره.

بَيْدَ أن توقّع امحاء عام وزوال كلي للأنانية سيبقى نوعاً من الأحلام في المرحلة الراهنة.

كذا، فإن الزعم بصدور الأنانية الاقتصادية للإنسان الحالي عن علاقات السوق، يعني سوء فهم أسباب هذه الأنانية وخلط الأسباب بالمسببات.

إن جوهر الأنانية الاقتصادية، خلال التطورات التاريخية السابقة حتى أيامنا هذه، وبقطع النظر عن مختلف أشكاله الملموسة، استمدّ جذوره من الطابع غير الإنساني للعمل ومن الندرة النسبية للقيم الاستعمالية المستجيبة لحاجة عامة.

إن الندرة النسبية الملاحظة اليوم على صعيد القيم الاستعمالية، وإن الترابط الضروري بين تطور الدخول وتغطية الحاجات، إن الفرق المترتب عن ذلك على صعيد الوضع الاجتماعي واستهلاك البشر، ينبغي أن تتجلّى حتماً في أنانية اقتصادية.

وإن سعي البشر في سبيل استهلاك يكون أكبر ما يمكن مقابل عمل معيّن، أو في سبيل عمل يكون أقل ما يمكن مقابل استهلاك

معيّن، يعكس العلاقات القائمة حالياً بين العمل والاستهلاك.

وقد بات العمل في قسمه الأكبر عبئاً على البشر واستطاع التطلب الأناني وحده لقيم استعمالية أكثر عدداً. ومنذئذ لم يعتبر السوق سبب الأنانية الاقتصادية بل هو العلاقة الضرورية بين البشر في مرحلة من مراحل تطور العمل والحاجات وشكل الأنانية الموازي.

فطالما أن طابع العمل لن يتبّدل بالنسبة إلى أغلبية البشر، وطالما أنه في ظروف ندرة نسبية للسلع الاستعمالية لن يكون بالإمكان إلغاء العلاقة بين سدّ الحاجة ونشاط العمالة، وبالتالي طالما أنه سيستمر وجود فوارق مهمة في تطور الاستهلاك، فسوف تظل هناك أنانية اقتصادية.

إن حماس معظم الناس لمزيد من الاستهلاك ولقليل من العمل، أو لعدم زيادة كمية أو نوعية عملهم إلاّ وفقاً لرفع دخولهم، فلا يمكن دفعه إلى الزوال لا بطريق التربية ولا بطريق عمل الإقناع المعنوي.

ومن ثم، فثمة اعتقاد في أن تحسينات محتملة للدخل مقابل تعديلات طارئة على الانتاجية والنوعية وعلى بنية انتاج المنشآت بأسرها، لا يجوز تقريرها إلا من جانب أجهزة الدولة، الرفيعة المستوى، لقدرتها على التخطيط ورسم السياسات المناسبة.

إن هناك في الغرب اقتصاديين ومعهم فلاسفة وعلماء اجتماع وعلماء سياسة، يعتقدون بأن مسألة السوق لا يمكنها إلاّ أن تكون ذات طبيعة تقنية وأنه يكفي الإلمام الدقيق ببنية الحاجات للتوصل من ثم وبالاعتماد على بعض المناهج المتقنة إلى توفير الانسجام بين بنية الانتاج وبنية الحاجات.

كذلك قالوا إنه من الصواب في الوضع الراهن للاقتصاد القول:

أنه لا يمكن لتجميع وسائل الانتاج أن يؤدي إلى تبدُّل قابل للتثمين، ولا إلى طابع إلغاء الشخصية في العمل، ولا إلى ندرة نسبية في قيم الاستعمال.

وبالتالي، فليس المقصود البحث الفردي عن الربح ولا التعطش للربح.

لكن المقصود هو التطلب الجوهري للإنسان المعاصر في المرحلة الراهنة من تطور العمل والاستهلاك، بما يحقّق الاطمئنان إلى تبادل عادل للعمل بين كل الجماعات في المنشآت من حيث تقسيم العمل.

إن الأمنية الذاتية بإلغاء مجهود الفعالية، وكذلك بالغاء مكانة القوة المهيمنة في الاقتصاد، تقود حتى في الأطروحات الاجتماعية/ الأخلاقية إلى المقترح التالي: ينبغي للتربية التي يقدمها المجتمع للأفراد أن يجري اصلاحها بغية تحريرهم من عبودية الاستهلاك، والميل إلى التملك، والتعطش والعدوانية.

ختاماً أقول: إن إعادة تربية كهذه قد تستلزم صراعات لأجل تبديل المؤسسات وتحرير المدارس ومراكز التأهيل، وتستلزم مجهوداً لأجل «أنسنة» الإنسان منذ فتوّته . . .



▫ النافذة الثامنة والخمسون [٥٨] :

اقتصاديات المخدرات

يعتبر إدمان المخدرات آفة تصيب الفرد والمجتمع فبالإضافة إلى الأمراض والمشكلات التي تلحق بالمدن فإن البنيان الاجتماعي يتصدع وينهار، حيث تتفكك الروابط الأسرية وتتدنى قدرة الإنسان على العمل فيقل الانتاج، كما يتزايد عجز الشباب عن مواجهة الواقع والارتباط بمتطلباته، وتتفاقم المشكلات الاجتماعية ويتزايد عدد الحوادث والجرائم.

يقول د. عز الدين الدنشاري في كتاب «أمراض العصر»: من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الإدمان كثرة الخلافات الأسرية والطلاق وتشرد الأبناء.

وينجم عن الإدمان تزايد حوادث العنف والاغتصاب والسرقة والقتل والانتحار، بالإضافة إلى كثرة المخالفات القانونية وانتهاك القانون.

ومن أخطار الإدمان أيضاً أنه يؤدي إلى تزايد حوادث السيارات والقطارات والطائرات.

فقد دلت نتائج الدراسات التي أجريت في فرنسا - مثلاً - على أن حوالي ٩٠٪ من حوادث السيارات ترجع إلى تعاطي الخمور.

وتشير الإحصاءات إلى أن إدمان المخدرات، قد أدى إلى تزايد جرائم الاغتصاب في بريطانيا، وأن عدداً كبيراً من حوادث العنف في أمريكا ينجم عن تعاطي المخدرات.

المشكلة، أن خطراً داهماً مدمراً قد اقتحم عالم المخدرات في السنوات الأخيرة وهو مرض الايدز حيث يصاب المدمنون بهذا المرض على أثر استعمال الحقن الملوثة بفيروس المرض الذي ينتقل

من شخص مدمن مصاب بالمرض إلى شخص آخر غير مصاب، وبذلك ينتشر المرض في عدد كبير من الأفراد، ويسبّب هذا الانتشار العديد من المشكلات الاجتماعية، التي لا حصر لها.

ومن الأخطار الاجتماعية التي تهدّد كيان المجتمع، تزايد عصابات تهريب المخدرات، حيث تمثل هذه العصابات أبلغ الخطر على سلامة الأفراد وأمن الدول، حيث تقترف هذه العصابات أبشع الجرائم ضد كل مَنْ يتصدى لهم من أفراد المجتمع، وبخاصة رجال القانون ورجال سلاح الحدود ومكافحة المخدرات، إضافة إلى استدراج المجرمين لعدد كبير من الأبرياء الذين يتحولون بدافع الخوف أو التهديد أو الإثراء إلى مروجين للمخدرات.

تبيّن الاحصاءات التي أجريت في بعض الدول ضخامة الخطر الاجتماعي الناجم عن تعاطي الخمور والمخدرات.

حيث دلت الاحصاءات التي أجريت في أمريكا على انتشار الإدمان بين مراهقين تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٧ سنة، وأن حوالي ٩٣٪ من جميع الأفراد في هذه المرحلة من العمر قد تناول الخمور، من بينهم ١,٢ مليون مدمن للخمر.

وتدل الإحصاءات أيضاً على أن أكثر من ١٣ مليوناً من الشباب يتعاطون الماريجوانا يومياً، بينما أكثر من ٤ ملايين يتعاطون الكوكايين.

مما لاشك فيه، أنه هذه الأرقام تعكس الأثر الاجتماعي الخطير للمخدرات في ملايين الشباب في المراحل التعليمية، وما يترتب عليه من تخلفهم في التحصيل العلمي والثقافي والتربوي.

ومن الناحية الاقتصادية، فإنّ كثيراً من الدول تتكبد خسائر فادحة

نتيجة الإدمان وتجارة المخدرات لها أبلغ الأثر في المسار الاقتصادي لهذه الدول ويؤدي انتشار إدمان المخدرات إلى كثرة إنفاق الأموال من أجل مكافحة تهريب وتعاطي المخدرات ومحاكمة المخالفين وتنفيذ العقوبات وعلاج المدمنين.

كما ينجم عن الإدمان تزايد نسبة العاطلين عن العمل والانتاج، إما بسبب أمراض الإدمان، أو بسبب إهمال المدمن لعمله، وقد يترك العمل لساعات طويلة لتعاطي المخدر أو البحث عنه.

يقول د. عبدالله البكيري في كتاب «أمراض العصر»: نتيجة الإدمان والمخدرات، يزّج بجزء كبير من المدمنين وتجار المخدرات والمروجين في السجون، فيتركون أسراً مفككة ضائعة، ففقدت عائلها، وبذلك ساءت حالة هذه الأسر المادية فأدى ذلك إلى انحراف بعض أفراد تلك الأسر نحو الجريمة والضياع.

وهناك خسارة مادية بسبب إنفاق الأموال الطائلة من أجل الرعاية الصحية والاجتماعية للمدمنين وبناء المصحات والمستشفيات التي تعالج الإدمان إضافة إلى تكاليف العلاج.

وتمثل الأموال التي تنفق من أجل مكافحة مرض الأيدز الذي قد ينجم عن الإدمان، خسارة اقتصادية كبيرة، ولقد قدّرت منظمة الصحة العالمية في منتصف الثمانينيات، أن حوالي عشرة ملايين فرد يحملون فيروس الأيدز في العالم.

وإذا كانت الأموال التي تنفقها الدول في مجال الخدمات والإنتاج والتنمية تعود بالنفع عليها، فإن الأموال التي تنفق في مجال تجارة المخدرات وتعاطيها تعتبر أموالاً ضائعة لا تعود بالنفع على الفرد

والمجتمع، بل يعد انفاقها مزيداً من الخسائر والتدهور والانهيار الاقتصادي.

إن الوقاية خير من العلاج في مجال الإدمان. ولذلك نجد أن الحكومات تهتم اهتماماً بالغاً بمكافحة تجارة المخدرات والضرب بأيد من حديد على التجار والمدمنين ، كما تهتم الحكومات والهيئات الدولية المعنية بالحد من انتشار الإدمان ودراسة العوامل التي تؤدي إليه وعلاج المدمنين وتأهيلهم، كما تهتم بتبصير الأفراد بأخطار الإدمان وعواقبه.

ومن ثم، فإنه ينبغي على الأفراد والأجهزة الحكومية والدول أن تولي ظاهرة المخدرات ومشكلة الخمور وقضية الإدمان الاهتمام الكافي وأن تقدم العلاجات الناجعة في سبيل التصدي بحزم وصرامة في وجه تلك الآفات.

لذا، علينا جميعاً أن:

١- نجرّم زراعة النباتات التي تحتوي على المخدرات مثل الأفيون والحشيش والكوكايين.

٢- ننظمّ حملات لمكافحة الإدمان تقوم بها أجهزة الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون.

٣- نهتم بتدريس مقررات عن أخطار المخدرات وعواقب الإدمان على مستوى المدارس والجامعات، إضافة للاهتمام بدراسات وأبحاث الإدمان لإيجاد الحلول المناسبة للوقاية منه والحد من انتشاره وعلاج المدمنين على أسس علمية دقيقة.

٤- نبيّن للأسرة مسؤوليتها الكبيرة في حماية الأطفال والشباب من السقوط في هاوية الإدمان.

٥- نرفع مستوى العلاج والخدمات والرقابة الفعالة في المستشفيات والمصحات المختصة في علاج المدمنين، مع الاهتمام بمتابعة المدمن متابعة صحية واجتماعية بعد خروجه من المصحة أو المستشفى.

٦- ننشئ أقساماً دينية في كل مستشفى تكون مهمتها تبصير المدمنين بأمور دينهم ودنياهم، وتعميق جذور الإيمان في نفوسهم وتطهيرها من براثن الرذيلة والفساد.

ختاماً أقول: إن خطر المخدرات لا يقتصر على الأمراض بل هناك انحدار المستوى التربوي والتعليمي والأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا يدعونا جميعاً أن نقول بصوت واحد مرتفع لا للمخدرات.



□ النافذة التاسعة والخمسون [٥٩]:

اقتصاديات الجريمة

تعتبر الجريمة ذات تكاليف كبيرة في أي مجتمع من المجتمعات، وهذه التكاليف باهظة، ليس فقط من حيث الجوانب المادية المتصلة بها والمرتبطة بنفقات بناء المؤسسات العقابية وإقامة النزلاء بها، بل كذلك من حيث النفقات والأجهزة والآليات والمختبرات.

والجريمة من جوانب أخرى تعتبر ذات تكلفة أكثر خطورة على المجتمع إذا ما نظرنا إلى نتائجها السلبية وآثارها المدمرة من النواحي الإنسانية والاجتماعية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

وتشكل الجريمة في مختلف دول العالم عبئاً اقتصادياً ضخماً، إضافة إلى الجوانب والأعباء المتعددة لتكلفتها على المستوى البشري والاجتماعي والأمني.

ولقد لوحظ أن ارتفاع معدلات الجريمة في أيّ مجتمع يقابل دائماً بردود أفعال تتمثل في التوسع في الأجهزة القضائية والأمنية.

وهذا يشكل حملاً صعباً على كثير من دول العالم، فتنعكس آثار ذلك سلباً على كافة جوانب الحياة الاقتصادية وعلى التنمية الاجتماعية التي تحتاج باستمرار إلى المزيد من النفقات والخدمات.

يقول د. حاتم هلاوي في كتابه «تكلفة الجريمة في الوطن العربي»: إن الاعتمادات المالية التي ترصدها العديد من تلك الدول (أي الدول النامية خاصة)، لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها، إنما تعتبر على حساب خدمات أخرى مفيدة كالتعليم والصحة والبرامج الاجتماعية الأخرى.

إن ارتفاع معدلات ارتكاب الجريمة وارتفاع تكاليفها نتيجة لذلك، سيؤدي إلى إهمال كافة جوانب الحياة الاجتماعية مما سيؤدي لمزيد من الإخلال بالقوانين، ومن ثم زيادة في الاعتمادات المرصودة لمكافحة الجريمة.

وما زال مفهوم تكلفة الجريمة يعاني من الغموض إلى حد كبير، إذ إن الجريمة ظاهرة اجتماعية ونفسية معاً فضلاً على أنها تمّس جميع أفراد المجتمع وليس فقط أولئك الذين وقع عليهم الفعل الإجرامي.

ولعل الغموض الذي يرتبط بموضوع التكلفة ناتج من أن هنالك العديد من التكاليف، فضلاً عن أن حساب تكلفة الجريمة ربما يمكن حسابه بصورة موضوعية في بعض الأحيان ويصعب ذلك في حالات أخرى.

وعلى الرغم، من أن العديد من الدراسات التي تمت في مجال الجريمة تتحدث بصورة مقتضبة عن التكلفة بَيْدَ أن هذه الدراسات قد أخذت اتجاهات متباينة وغير موحدة.

فهذا د. صلاح عبدالعال في كتابه «التغير الاجتماعي والجريمة في الدول العربية» يشير إلى بعض تلك الاتجاهات المتباينة بقوله: «إن أول ما يتبادر للذهن هو الذي يقتضي حسابه في بادئ الأمر: هل المكاسب والخسائر المادية التي تنشأ عن النشاط الإجرامي أم الأضرار الاجتماعية التي تسبّبها الجريمة بوجه عام، وبعض الجرائم بوجه خاص.

هنا يؤكد د. صلاح أن موضوع حساب التكلفة يواجه بالعديد من المشاكل والصعوبات.

ويرى د. علي شتا في كتابه «علم الاجتماع الجنائي»: أن حساب تكلفة الجريمة تندرج تحت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة خاصة ما تتحمله الدولة من جرائها، نتيجة ما يصيبها من خسائر مالية وتصدعات اجتماعية.

فبالنسبة لآثار الجريمة على الدول، فإن لها آثاراً واضحة إضافة لما تنفقه الدولة على أجهزة العدالة والضبط وأجهزة الرعاية الاجتماعية للمذنبين وما كلفها ذلك من توفير الأموال والأدوات والقوى البشرية اللازمة.

وليس هذا هو الجانب الملموس من تكلفة الجريمة من الناحية الاقتصادية فحسب. فهناك القوى المنتجة في مجال التعليم والرعاية الاجتماعية.

هذا فضلاً عن تأثر إنتاج الدول بما يقتطع من ميزانية سنوية لهذا المجال أو تعطيل هذا الجانب المالي من الاستثمار والإنتاج.

أضف لذلك الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخصية الجاني والمجني عليه. إذ إن المجني عليه إذا أصيب بعجز أو استبعد نهائياً من مجال القوى المنتجة يكون خسارة مالية تتكلفها الدولة، لأنه يعوق عن الانتاج ويحتاج لإنفاق مالي عليه. أما الجاني فإنه يسقط من حساب القوى المنتجة خلال فترة العقوبة.

وهذه صورة من صور تكلفة الجريمة الاقتصادية.

إن الآثار الاقتصادية للجريمة على الأفراد تتمثل بما يترتب على الجاني من حرمانه من نتائج جهده العادي والحال نفسها للمجني عليه. فضلاً عن حرمان أسرتيهما من ناتج عملهما، وما يؤدي له

ذلك من ويلات اقتصادية على أسرهم.

والتكاليف المادية للجريمة تبدو متعددة للغاية ومتنوعة ولعل أهم أنواع التكلفة المادية هو الفقدان المباشر للممتلكات كما هو الحال في جرائم الإتلاف، والتي تقلل من وجود السلع المفيدة في المجتمع، فتحطيم مبنى أو حرق سيارة، لاشك يلعب دوراً معيناً في تقليل حجم السلع المفيدة في المجتمع.

كذا فإن المبالغ التي تصرف على الدعارة والمخدرات والمقامرة تشكل أيضاً نوعاً من أنواع التكلفة المادية. ذلك لأن الأموال التي توظف لهذه الأغراض كان من الممكن توظيفها في أنشطة انتاجية مفيدة.

وعليه، فإن انتشار هذه الأنواع يؤثر سلباً على الطلب على السلع الأخرى المفيدة.

إن جرائم ذوي الياقات البيضاء تعتبر ضمن التكلفة المادية غير المباشرة للجريمة. فالرشوة والتسهيلات مما ترتكب تحت ستار الوظيفة العامة تعتبر من أنواع الجرائم.

لقد اهتم ريتشارد كويني بالتكلفة الاقتصادية للجريمة في المجتمع الرأسمالي، حيث يعتقد أن الاهتمام لابد أن ينصب حول مدى قدرة المجتمع على تحمل الجريمة أكثر من السعي لحلها.

وقد ميّز كويني بين التكلفة الاقتصادية المباشرة للجريمة والتكلفة الاقتصادية غير المباشرة، حيث يرى أن التكلفة المباشرة تتمثل في الأموال والأرواح المهدرة من جراء ارتكاب الجريمة، على حين أن التكلفة غير المباشرة تتمثل في نفقات تسيير نسق العدالة الجنائية.

كما اهتم مارتن وويلسون بتكلفة الخدمات المرتبطة بالجريمة من

شرطة وقضاء، وأشارا إلى أنه وخلال خمس عشرة سنة فإن نفقات الشرطة قد زادت تكلفتها بحوالي ٢٠٠٪. وأبانا أن المصروفات الكلية للدولة قد زادت بمعدل ١٦٣٪، على حين أن تكلفة خدمات الشرطة قد زادت ٢٥٦٪ خلال الفترة نفسها.

إن حساب تكلفة الجريمة يُعدّ من الأمور البالغة الصعوبة وذلك في إطار عدم توافر البيانات الاحصائية.

فقد تبيّن على مستوى البلاد المتقدمة أن الإحصاءات لا تمثل واقع المشكلة.

وإذا نظرنا للاحصاءات في الدول النامية، فإننا نلاحظ أن هناك عوامل إضافية للقصور في الإحصاءات الجنائية.

حيث لا تعطي الاحصاءات اعتباراً للمتغيرات السكانية، كذا فإن إهمال النواحي القيمية التي قد يكون لها دور حاسم في التبليغ عن بعض القضايا عامل مؤثر في بنية الاحصاءات.

ختاماً أقول: إن الوقاية من الجريمة إنما تتم عن طريق إقامة المجتمع الفاضل الذي يقوم على أسس من التكافل الاجتماعي والاقتصادي، ويعني تكافل الجماعة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع، كما يعني تحقيق العدالة الاجتماعية.

إن قيـام المجتمع على أسـاس من التكافل من شأنه أن يزيل كافة مظاهر الغبن الاجتماعي والفساد الاقتصادي التي تؤدي للانخراط في الجريمة والاعتداء على مصالح المجتمع الأساسية.



□ النافذة الستون [٦٠]:

اقتصاديات «حفارو» القبور

حفارّو قبور!! إنهم كذلك يسيطرون على العالم من دون أن يردعهم رادع، فيعيدوننا إلى زمن الاستعمار متحكمين بالدول الفقيرة الآخذة بالتقهقر.

إنّ النظام العالمي الذي خلّفه الاستعمار المتحكم بفضله خمس سكان الأرض بأربعة أخماس من مواردها، يؤدي كل سنة إلى وفاة ٦٠ مليون كائن بشري من المجاعة أو سوء التغذية.

وللاسف، فإن هذا النظام العالم يكلّف الجنوب دولاً وشعوباً بما يشبه مأساة هيروشيما كل يوم.

هيروشيما!! هل يحقّ لنا تشبيه العالم الثالث بها؟! بالطبع. فكما عانت هيروشيما من لا مبالاة الغرب وكانت حقلاً لتجاربه، يدفع العالم الثالث اليوم ثمن نمو هذا الغرب وتطورّه.

يقول روجيه جارودي في كتابه «نداء جديد إلى الأحياء»: لقد أدّت خمسة قرون من الاستعمار إلى نهب ثروات ثلاث قارات، وإلى تدمير اقتصادها، وكذلك إلى المبادلات غير المتكافئة وإلى الديون.

وفي هذا العصر، ناب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمات أخرى عن هذا الاستعمار، واستمرت هذه المؤسسات والمنظمات في فرض قوانين السوق الغربية على العالم الثالث. إنّ هذا اختلال يقوم على الرعب والتحدي والقهر.

ونتيجة لذلك، فقد أصبحت سفينة الأرض التي نركبها جميعاً، وبعد أكثر من خمسة قرون من السيادة الغربية، مهدّدة اليوم بالغرق،

إذا ما بقي الوضع على هذه الحال واستمر الاتجاه إلى ذلك الغرب.

كتب مالرو - ذات مرة - قائلاً: إنّ حضارتنا هي الحضارة الوحيدة في التاريخ التي تجيب على سؤال: ما معنى حياتنا؟!، بـ «لا أعرف».

يقول جارودي في كتابه السابق: يضني قلقٌ عظيم في نهاية قرننا هذا، ملايين الرجال والنساء. وليس هذا القلق سوى وليد البطالة والشقاء وانعدام الأمن والعنف. ويعزّزه شعورنا بأن حياة كل منا الخاصة وتاريخنا المشترك قد فقدا معنيْهما. فيكتب الشبّان على قمصانهم «ليس من مستقبل»!!.

ثم، أليس العالم مهدّداً بدخول زمن الانحطاط بسبب سيادة العولمة وتوحيد السوق؟!.

إن الانحطاط على مستوى الفرد هو انطواء الفرد الأناني على ذاته، ورفض مسؤوليته تجاه الآخرين وهو على مستوى الجماعة، رغبة السيطرة.

فعبادة السوق وملكية المال المطلقة يؤديان بمجتمعاتنا إلى الانحطاط فالموت.

وقد أصبح الإعلام سوقاً ضخماً أوسع من سوق الصناعة والمال في ما يسميه آلان كوتا بـ «الرأسمالية الوساطية». وقد سمح تخصيص مجموعة المحطات الإذاعية أو التلفزيونية بجعل «الحدث» سلعة، وتكييفه وفقاً لذوق الزبون. وقد أصبح الإعلام داعماً للدعاية التي تتحكم بتمويل البرامج واختيار المقدّمين.

فالتليفزيون يتغلّب على المدرسة، لأنه يعفي الأفراد من جهد التعلّم. وتمهّد متعة مرور الصور الانتقال من الطفولة المتلفزة إلى الشيخوخة

السياحية، وكما كتب مارك فومارولي التلفزيون سياحة ثابتة، والسياحة تليفزيون متحرّك.

وللأسف، فلم يقض التلفزيون على المدرسة فحسب، بل قضى أيضاً على السياسة. فمن جهة الطلب، ليس شيء أسهل من حكم شعب أميّ. ومن جهة العرض، ليس من وظيفة في السلطة، الأعمال أو الفنون من دون مسحة التلفزيون. إنه المجتمع الذي يحكمه السوق. فمظهر المرّشح أهم من مشاريعه أو أقواله.

ومن ثم، يمكن القول: ان الثقافات الأوربية تتجه نحو الطابع الأمريكي في الميادين كلها ولأسباب السيادة الاقتصادية. حيث لا تستطيع أسواق أوروبا التلفازية المنافسة.

ويبقى المثال الأوضح مثال التلفزيون، الذي يطلق المشاهير والنوابغ بصناعة أمريكية.

إنّ مشاكلنا الأساسية: الفقر والمجاعة والتلوث البيئي والبطالة والهجرة والعنف والمخدرات والانحراف والحرب، ناتجة عن مشكلة رئيسية هي تمزيق العالم ما بعد الاستعمار.

ويكمن مفتاح علاج مشاكلنا الاقتصادية في تغيير علاقة العالم الغني مع العالم الثالث تغييراً جذرياً، وبتغيير نموذج النمو الغربي تغييراً جذرياً.

وهكذا تتاح لدول العالم الثالث امكانية إحداث أنماط تطوّر داخلي، لا تخضع للنماذج المفروضة من صندوق النقد الدولي، المسبّبة للديون والتبعية والبؤس.

وختاماً أقول: ينبغي إلاّ يُنظر إلى العالم الثالث باعتباره مصباً

لفائض انتاج العالم الغني الذي ينتج بهدف الهدر والتسلح. بل ينبغي تحويل صناعات العالم الغربي وتغيير نمط عيشنا لتلبية حاجات العالم الثالث الأساسية.

وهكذا يخرج العالم الثالث من المأزق؟!..

★ ★ ★

خاتمة:

اقتصاديات الألفية الثالثة

إذا كان السبب في انتقال المجتمعات الزراعية بشكل عام إلى المجتمعات الصناعية، يعود إلى اختراع الآلة، فإن السبب في انتقال المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات يعود إلى اختراع الحاسوب قبل أكثر من نصف قرن.

بَيْدَ أن التطور الأهم في عالم الحاسوب جاء في أواخر الخمسينيات، مع ابتكار لغة (الكوبول)، وهي لغة حاسوبية شديدة السهولة أصبح من اليسير جداً على الجميع استخدامها، وكانت بمثابة القاعدة التي انطلقت منها الثورة المعلوماتية المعاصرة.

ومن أجل توفير المساحة الثمينة على الكروت المثقبة التي كانت تعمل بها حاسوبات تلك الأيام، تمّ اختصار تاريخ السنة إلى رقمين فقط.

وكان هذا الخطأ التقني الصغير هو منبت المشكلة التي اعتقد - في حينها - بعض المتابعين أنها ربما تقود إلى نهاية العالم، وتعرف باسم مشكلة عام ٢٠٠٠م، بَيْدَ أن المسألة كانت تهويلاً إعلامياً وليس حقيقة واقعة.

وظنّ بعض العلماء أن المشكلة تتمثل في أن الكثير من حواسيب العالم ودوائر الرقائق الدقيقة، وهي الدوائر التي تدير كل شيء بدءاً من آلات صرف النقود الإلكترونية وحتى أجهزة الفيديو المنزلية والصواريخ الباليستية العابرة للقارات تتضمن عيباً في البرمجة يجعلها عاجزة عن قراءة التاريخ ٢٠٠٠م، وقد ثبت خطأ هذا الظنّ.

بل كان الاعتقاد السائد بأن مشكلة العام ٢٠٠٠م، بوصفها شبكة كونية من العواقب المترابطة، ستبدأ عند المركز في الدول المتقدمة تقنياً لكنها سرعان ما ستمتد إلى بقية أنحاء العالم في سرعة مخيفة، حسب توقعات الخبراء، ولم يحدث ذلك!!.

أما على المستوى الاقتصادي فقد قدّرت التكلفة الإجمالية للتعامل مع مشكلة العالم ٢٠٠٠م على صعيد العالم بما يتراوح بين ٣٠٠-٦٠٠ بليون دولار، وهي التكلفة المباشرة وحدها، والمرتبطة بمحاولات معالجة المشكلة، وأن الأضرار الاقتصادية المتوقعة ربما تصل ١٢٠ بليون دولار.

وعلى المستوى التقني، ينبغي أن ندرك أنه خلال السنوات الأربعين الماضية كتب آلاف المبرمجين البلايين من سطور الشيفرة الإلكترونية (الكود) البرمجية لأجهزة الحاسوب التي يعتمد عليها الآن اقتصاد العالم ومجتمعاته.

لذا، أشار أحد المحللين إلى أنه ينبغي أن يُعزل ١٨٠ بليوناً من سطور الكود البرمجية على المستوى العالمي كتبت بما يقارب من ٢٥٠٠ لغة حاسوبية.

يقول جون بيترسون في مقالة له بعنوان: «مشكلة العام ٢٠٠٠»: إننا نتحدث عن مشكلة سميت في البداية «علّة الألفية» The Millenni-al Bug ثم صعدتها الحساسية المتزايدة فيما يتعلق بخطورة الأزمة لتصبح «قنبلة الألفية».

ويقول ريتشارد لا كايو في مقالة له بعنوان: «نهاية العالم الآن» علة الألفية يمكنها أن تضرب كل شيء فالمنجمون يقولون: إنها نهاية

العالم، ويقول داميان طومسون في مقالة بعنوان: «الألفية الالكترونية المشؤومة»: تخلّف التنبؤات المتشائمة بالكوارث التي ستحدث في أعقاب أنهيار الحواسيب بسبب مشكلة العام ٢٠٠٠ رنيناً مألوفاً على نحو مثير لدى ملايين المؤمنين بالقيامة الألفية في سائر أنحاء العالم: ذعر الجماهير، وشلل الحكومات، وأحداث شغب من أجل الغذاء، وطائرات تصطدم بناطحات السحاب، إنها مجرد خرافات.

إن القضايا موضع النقاش هنا هي: الزمن والناس، والأموال، وطبيعة النظم.

والواقع إن الآثار الاقتصادية فيما يتعلق بالاقتصاد الكوني صخمة وغير معروفة حتى الآن على وجه الدقة.

يقول روس واجنر في مقالة له بعنوان «مشكلة العام ٢٠٠٠ في البورصة والاقتصاد»: قد تؤدي المشكلة الحاسوبية للعام ٢٠٠٠ خلال وقت ما من عام ١٩٩٩ إلى تدهور اقتصادي عالمي النطاق في أسواق المال فإذا ما حدث، فسوف يظل الركود مخيّماً على أسواق الأسهم الكونية، وللحقيقة، فلم يحدث إلا خلل يسير في بعض الاقتصادات.

إن العماد الرئيسي في الاقتصاديات الحديثة هو المعلومات، وأن أجهزة الحاسوب أساسية من أجل تدفق المعلومات. من هنا المشكلة الكبيرة لـ «قنبلة الألفية» خاصة في أسوأ الاحتمالات المتوقعة.

لذا، فقد بدأ بعض الخبراء أخيراً في محاولة تقدير آثار المشكلة اقتصادياً، وما زال الخبراء يدرسون الأثار والأبعاد الاقتصادية.

وقد كانت إحدى المجلات العالمية متشائمة جداً، حيث ذكرت

مجلة «بيزنيس ويك» أن اكتشاف وتصحيح كل البرمجيات التي قد تُصاب بعلّة العام ٢٠٠٠ قد يتطلب ٧٠٠ ألف يوم عمل فردي لمدة عام، رقم هائل!!!، ولم يكن هذا صحيحاً على الإطلاق.

كما تنبأ الاقتصاديون بحدوث انخفاضات حادة في الانتاجية، مع تزايد تخصيص الموارد لتصحيح هذه المشكلة التواريخية بدلاً من انتاج سلع وخدمات جديدة للمستقبل، وكذلك لم تحدث أية انخفاضات حادة.

وهكذا فإن مشكلة العام ٢٠٠٠ كانت في نظر بعض الاقتصاديين المتشائمين منذرة بكساد اقتصادي سيكون من الصعوبة بمكان استنهاضه نتيجة لأن التضخم سيكون قد عاد للظهور مرة أخرى. بل إن المشكلة قد تتعاظم أكثر مع تردد أصداء الصدمة في الاقتصادات الأخرى، بَيْدَ أن الأمر كان عادياً في كثير من دول العالم ومرّت الأزمة بسلام.

لقد كان يعتقد أن تأثير المشكلة سيكون واضحاً في أسواق الأوراق المالية (البورصة)، حيث إن البورصة انعكاس لمدى جودة الأداء الاقتصادي.

فالاقتصاديون كانوا يرون أن التغيرات في البورصة، نتيجة لأن المستثمرين يتنبأون مسبقاً بالأحداث الاقتصادية، تسبق فعلياً التغيرات في الاقتصاد.

فالمستثمرون يُقبلون، إذا ما توقعوا أوقاتاً اقتصادية طيبة على شراء الأسهم، ومن ثم يدفعون أسعار الأسهم إلى الارتفاع قبل أن يرتفع أداء الاقتصاد.

وعلى العكس من ذلك، فلو أن المستثمرين توقعوا أوقاتاً اقتصادية

سيئة، كوقوع صدمات اقتصادية ناجمة عن مشكلة العام ٢٠٠٠، فسيعمدون إلى التخلص من الأسهم مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم قبل أيّ انخفاض فعلي في أداء الاقتصاد.

إن هذه القدرة التنبؤية للمستثمرين بلغت درجة من المصداقية أدت ببيوت خبرة اقتصادية لاستخدام البورصة مؤشراً رئيساً للأحداث الاقتصادية المتوقعة.

لقد ظنّ بعض المحلّلين أنه من المرجحّ أن يحبس المستثمرون أنفاسهم خلال شهور العام ٢٠٠٠م محجمين عن التعامل في الأسهم حتى يقتنعوا بأن العام كله سيتخلص بنجاح من آثار مشكلة عام ٢٠٠٠. وبالتالي يمكن لتحفظهم هذا أن يؤخر انتعاش الأسواق المالية في العالم حتى عام ٢٠٠١م، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

إن هذه النرفزات المالية هي أشبه بطفل جريء يعلم إلى أية مسافة يمكن أن يخطو فوق بركة من الجليد، لكنه يندفع عائداً بفزع شديد نحو الشاطئ عند أول رؤية أو أول صوت يسمعه لتشققات في الجليد، لكنه ما يلبث أن يعيد كرة المغامرة مرة أخرى!.

إن مثل هذه الذهنية لا تملك سوى أن تعجّل بحركة الاندفاع نحو الشاطئ المالي الذي سببته التشققات المتعددة للمشكلة الألفية في الجليد الاقتصادي. وبدأت مثل هذه التشققات في الظهور في أواخر عام ١٩٩٩م.

ولذلك صرّح أكثر من محلّل أن مشكلة العام ٢٠٠٠ مشكلة بالغة الخطورة وممتدة التأثير في مختلف مناحي حياتنا، وأن هذه المشكلة في حاجة ماسة وعاجلة إلى الحل المناسب في الوقت المناسب بما

يمنع حدوث صدمة اقتصادية خطيرة للاقتصاد العالمي، وقد كانت الاستعدادات، حينها جيدة إلى حد كبير.

ختاماً أقول: إن الأرض ستظل تدور حول الشمس وتقرب من عقد جديد، وألفية جديدة، وإذا لم نستطع أن ننتقل على الفور من بلاغة القول إلى جدّية الفعل، ومن الخطابات السياسية إلى المشاركة الاقتصادية الجماعية، و نبدأ في التواصل المشترك فيما بيننا من أجل الهدف المشترك، فسوف نعيش وضعاً مخيفاً في يوم ما، والعُهدة على خبراء الحواسيب، وربما سنعاني من عواقب كان بالإمكان تجنّبها لو تعلّمنا الدروس وأعددنا العدة اللازمة!! . . .

ثبت بأهم المصادر والمراجع

١- المدرستان الاقتصادية والميكانيكية في علم الاجتماع، الكسند سوروكن.
٢- الهندسة البيئية، هاني مكروم.
٣- المائة السنة القادمة، هاريسون براون.
٤- مصير العالم الثالث، توما كوترو.
٥- خطة اقتصادية لمائتي عام، هرمان كاهن.
٦- رسائل ابن نجيم الاقتصادية، محمد سراج وعلي جمعة محمد.
٧- خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام، زيد الرماني.
٨- نهاية التاريخ، فوكاياما.
٩- صراع الحضارات، هنتجتون.
١٠- صعود وهبوط الامبراطوريات، بول كنيدي.
١١- الموجة الثالثة، آلن توفلر.
١٢- ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق، محيي محمد مسعد.
١٣- العولمة والجنوب، طوماس وآخرون.
١٤- العولمة: النظرية والممارسة، كوفمن وآخرون.
١٥- الرعب الاقتصادي، فيفيان فورستر.
١٦- العولمة السعيدة، آلان منك.
١٧- المسألة الحضارية، زكي الميلاد.
١٨- ما هي العولمة، صادق جلال العظم.
١٩- العولمة والهوية الثقافية، محمد عابد الجابري.

٢٠- أصل العولمة وفصلها، جورج طرابيشي.
٢١- علم النفس البيئي، عبدالرحمن العيسوي.
٢٢- غسيل الأموال في مصر والعالم، حمدي عبدالعظيم.
٢٣- ما وراء الأرقام، مازور وآخرون.
٢٤- الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة، فرانكلين برل.
٢٥- غذاؤنا، نايف سعادة وآخرون.
٢٦- نظام النهب العالمي، جورج قرم.
٢٧- الاقتصاد العالمي في أزمة، نايجل هاريس.
٢٨- مقدمات اقتصادية لعصر ينتهي، رزق الله هيلان.
٢٩- الشركات متعددة الجنسية، سمير كرم.
٣٠- قراءة في أزمة دول النمور، سمير صارم.
٣١- حضارة رهن المحكمة، أرنولد توينبي.
٣٢- ثورة آسيا، روبرت بانين.
٣٣- العالم في خطر، علي أورفلي.
٣٤- اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، جيكينيس.
٣٥- المرأة الخليجية في مجال التربية والتعليم، صالح العساف.
٣٦- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمعلوماتية، السيد عطية عبدالواحد.
٣٧- حصار الثقافة، مصطفى حجازي.
٣٨- الريادية في الثقافة والتربية، مفيد أبو مراد.
٣٩- السلوك الاستهلاكي للطفل العربي الخليجي، أحمد زايد وآخرون.
٤٠- الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي، زيد الرماني.
٤١- ديون العالم الثالث، جان برتيليمي.

٤٢- الجوانب الشرعية والمصرفية لبطاقات الائتمان، محمد عبدالحليم عمر.
٤٣- دراسة في مؤثرات الذهب على الاقتصاد العالمي، سمير عبده.
٤٤- لعبة النقود الدولية، روبرتس ألبير.
٤٥- اليورو، سمير صارم.
٤٦- السمات الراهنة للعصر الرأسمالي، سامي هابيل.
٤٧- الفقر والأزمة الاقتصادية، محسن يوسف وآخرون.
٤٨- الانسان والبيئة، محمد الشرنوبي.
٤٩- سوسيولوجيا الإعلان، جيرار لانيو.
٥٠- الغروندريسة، نيكولوس.
٥١- الأتمتة، بيير غاكسوت.
٥٢- الدُّبــال، أندريه بيير.
٥٣- التنمية الزراعية في العالم الثالث، بيتر تيمر.
٥٤- البيوتكنولوجيات، بيتر جولي.
٥٥- الشرائع والأخلاق بين الحضارة والانحطاط، محمد نجاح شبيب.
٥٦- الديمقراطية الاقتصادية، أحمد دويدار.
٥٧- نحو طريق ثالث في الاقتصاد، أوتاشيك.
٥٨- أمراض العصر، عز الدين الدنشاري.
٥٩- تكلفة الجريمة في الوطن العربي، حاتم هلاوي.
٦٠- الأخلاق والحياة الاقتصادية، فرانسوا سليه.
٦١- حفارو القبور، روجيه جارودي.
٦٢- الرأسمالية للفتيان، كارل هس.
٦٣- اللغة الاقتصادية المعاصرة، زيد الرماني.

٦٤- مشكلة العام ٢٠٠٠م، جون بيتر سون.
٦٥- نهاية العالم الآن، ريتشارد لاكايو.
٦٦- الألفية الالكترونية المشؤومة، داميان طومسون.
٦٧- مشكلة العام ٢٠٠٠م في البورصة والاقتصاد، روس واجنر.
٦٨- تقارير معهد المراقبة الدولي على التقدم (أوضاع العالم).
٦٩- تقارير البنك الدولي للانشاء والتعمير (التنمية في العالم).
٧٠- تقارير واحصاءات الأمم المتحدة.

* * *

الفهرس



وللقارئ رأيـه

لقد ذكر الجاحظ: «إنه من السهل حتى للمصنِّف أن يسوّد عشر صفحات بالنثر الرفيع المليء بالأفكار الجيّدة من أن يكتشف في مصنفه أغلاطاً ارتكبها أو أموراً أخرى سهت عن باله»

الجاحظ، الحيوان، (١/ ٣٨)

ولله در الإمام ابن القيم الجوزية حيث قال: «فلك أيها القارئ صفوه ولمؤلفه كدره وهو الذي تجشَّم غراسه وتعبه. ولك ثمره، وهاهـو قـد استهدف لسهـام الراشقين، واستعـذر إلى الله من الـزلل والخطأ، ثم إلى عباده المؤمنين».

ابن قيم الجوزية، مفتاح دار السعادة، (ص ٥١)

لهذا كله، يأمل الباحث تزويده بالملحوظات والآراء ليستفيد منها في بحوثه المستقبلية.

د. زيـد محمـد الرماني
ص.ب ٢٣٦٦٢ الرياض ١١٤٥٨
السعودية